جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

الفكر اللغوي عند إبراهيم أنيس: دراسة وصفية تحليلية في الأصوات والصرف والنحو والدلالة

عمّار الياس البوالصة

رسالة

مقدمة إلى

عمادة الدراسات العليا

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة

الماجستير في اللغويات في قسم اللغة العربيـــة

جامعة مؤتة، 2003

جدول المحتويات

الملخص

الفكر اللغوي عند إبراهيم أنيس: دراسة وصفية تحليلية في الأصوات والصرف والنحو والدلالة

عمّار إلياس البوالصة

جامعة مؤتة، 2003

تبحث هذه الدراسة في الفكر اللغوي عند إبراهيم أنيس، الذي كان من أوائل المبعوثين المصريين لدراسة علم اللغة دراسة متخصصة، في جامعة لندن، وفق منهج لم يعرفه التفكير اللغوي العربي التقليدي، وقد اتّبعت الدراسة المنهج الوصفي التفسيري.

وقد جاءت هذه الدراسة في تمهيد وأربعة فصول وخاتمة، أما التمهيد فيتحدث عن حياة إبراهيم أنيس وأعماله وكتبه وأبحاثه.

وتناول الفصل الأول المستوى الصوتي، بمستوييه الفونتيكي والفنولوجي، واشتمل المستوى الفونتيكي وصف للأصوات الساكنة وأصوات اللين والجهر والهمس والشدة والرخاوة، أما المستوى الفنولوجي فقد تناول المقطع الصوتي والنبر والتقاء الساكنين والمماثلة والمخالفة ونظرية السهولة.

أما الفصل الثاني ففي المستوى الصرفي، وتناول طرق تنمية ألفاظ اللغة، وهذه الطرق هي: القياس والاشتقاق والقلب والإبدال والنحت والارتجال والاقتراض.

والفصل الثالث في المستوى النحوي، وفيه ثلاث قضايا،هي: اللغة والمنطق وقصة الإعراب والجملة العربية.

وفي الفصل الرابع والأخير حديث عن المستوى الدلالي، وتضمّن القضايا التالية: نشأة اللغة وأنواع الدلالة والصلة بين اللفظ والمدلول واستيحاء الدلالة من الألفاظ وتطور الدلالة وعوامل هذا التطور وأعراضه. •

Abstract

Ibrahim Anees`s linguistic thought: Adescriptive and analytic study in sounds,morphology, syntax and semantics
Ammar Ilyas Al-bawalsah

Mu'tah University, 2003

This study discusses the linguisatic thought of Ibrahim Anees, who was one of the earliest Eygptian scholars in London University studying linguistics in a scientific manner. His study follows a way which wasn`t known in the traditional Arabic linguistic thought that is the descriptive analytic approach

The study consists of an introduction, four chapters and a coclusion.The introduction discusses his life, books, researches and his achievements. The first chapter talks about the phonetic level including phonetics and phonology.Phonetics concentrates on vowels, consonants, plosives, fricatives, voiced and voiceless sounds It also talks about phonology concentrating on stress, pitch, assimilation, dissimilation and simplisity .

The second chapter is about morphology dealing with the ways of developing language expresions, These ways are: comparison, derivation, turning, placement, haplology, improvisation and borrowing.

The third chapter in syntax dealing with language, logic and the Arabic sentence.

The fourth chapter deals with semantics and contains the following issues: language development, semantic types, the relation between word and meaning, acquiring meaning from words and the development of semantics and its feacture.

الفصل الأول

إبراهيم أنيس، حياته وكتبه وأبحاثه

تبحث هذه الدراسة في الفكر اللغوي عند إبراهيم أنيس وجهوده في ميدان علم اللغة، وقد اخترت هذا الموضوع بعد أن استشرت أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور يحيى عبابنة، ففي مادة علم اللغة المعاصر التي درستها على يديه، وجدت أن معظم الباحثين المعاصرين قد اعتمدوا على كتب إبراهيم أنيس في دراسة علم اللغة، بمستوياته الأربعة: الصوتي والصرفي والنحوي والدلالي، وقد لفت انتباهي قول لحلمي خليل في كتابه (العربية وعلم اللغة البنيوي) هو:"والحق أن جهود د.أنيس في ميدان علم اللغة تحتاج إلى درس مفرد يوضّح أصولها ومبادئها وآثارها في دراسة العربية وفق منهج لم يعرفه التفكير اللغوي العربي التقليدي"، (خليل، د.ت ص 147) وهذا الدرس المفرد الذي يأمله حلمي خليل لم يقم به أحد من الباحثين، وبعد متابعتي للدراسات التي وجّهت إلى الجهود التي قام بها إبراهيم أنيس، علمت أن السيد يسري عبد الوهاب عبد العال قد أعدّ رسالة حول مصادر إبراهيم أنيس، وهي رسالة ماجستير قدّمها في آداب عين شمس عام 1994، ركّز فيها على دراسة مصادره الإنجليزية خاصة، وتطرّق إلى مصادره العربية، وكان الهدف جلاء منهجه في توثيق النصوص؛ لأن إبراهيم أنيس نادراً ما يحيل إلى مراجع في الهوامش، كما أفرد حلمي خليل ما يقارب من خمس عشرة صفحة في كتابه العربية وعلم اللغة البنيوي، للحديث عن ثلاثة من مؤلفات إبراهيم أنيس هي: الأصوات اللغوية وفي اللهجات العربية ودلالة الألفاظ، أما هذه الدراسة فتشمل المستويات اللغوية المختلفة عند إبراهيم أنيس، والمعروف في أوساط الدارسين أن إبراهيم أنيس أول من ادخل الفكر اللغوي التركيبي الحديث إلى اللغة العربية، وهو منهج تبنّاه أتباع المدرسة التركيبية الإنجليزية وعلى رأسها (فيرث Fearth) ولذا فان الدراسة تهدف إلى الوقوف على جوانب الفكر اللغوي لإبراهيم أنيس، وبيان مدى تأثير نظريات المستويات (نظرية فيرث التركيبية) في الفكر اللغوي عنده في مجال الدراسات اللغوية التالية:

الأصوات وتشمل علم الأصوات المادي (Phonetic) وعلم الأصوات الوظيفي (Phonology)، والصرف(Morphology)، والنحو (Syntax) والدلالة (Semantic).

وقامت هذه الدراسة باتباع المنهج الوصفي التفسيري، حيث عمدت إلى جمع المادة اللغوية من مؤلفات إبراهيم أنيس، ثم قامت بوصفها وتحليلها تحليلاً نقدياً، تفسّر به الجوانب المختلفة لفكره اللغوي، وقاست مدى التزام إبراهيم أنيس بالمنهج الوصفي التقريري الذي اتّخذه التركيبيون، ومدى سيطرته على فكره اللغوي، وهل تابع غيره أم لا؟ ولا سيما أن إبراهيم أنيس كان من أوائل الذين أدخلوا هذا المنهج إلى الدراسات اللغوية العربية.

ومؤلفات إبراهيم أنيس تناولت المستويات اللغوية الأربعة، وبما أنني أدرس الفكر اللغوي عنده فقد اخترت في كل مستوى مجموعة من القضايا التي تمثّل فكره، فسيجد المطّلع على أعمال إبراهيم أنيس قضايا لم تطرح في هذه الدراسة.

وقد جاءت هذه الدراسة في تمهيد وأربعة فصول وخاتمة، وفي التمهيد تعريف موجز بحياة إبراهيم أنيس، وعرض لكتبه وقائمة ببعض أبحاثه، وعرض لحفل التأبين الذي أقامه له مجمع اللغة العربية في القاهرة.

وتناول الفصل الأول المستوى الصوتي، بمستوييه الفونتيكي والفنولوجي، واشتمل المستوى الفونتيكي وصفاً للأصوات الساكنة وأصوات اللين والجهر والهمس والشدة والرخاوة، أما المستوى الفنولوجي فقد تناول المقطع الصوتي والنبر والتقاء الساكنين والمماثلة والمخالفة ونظرية السهولة.

أما الفصل الثاني ففي المستوى الصرفي، وتناول طرق تنمية ألفاظ اللغة، وهذه الطرق هي: القياس والاشتقاق والقلب والإبدال والنحت والارتجال والاقتراض.

والفصل الثالث في المستوى النحوي، وفيه ثلاث قضايا،هي: اللغة والمنطق وقصة الإعراب والجملة العربية.

وفي الفصل الرابع والأخير حديث عن المستوى الدلالي، وتضمّن القضايا التالية: نشأة اللغة وأنواع الدلالة والصلة بين اللفظ والمدلول واستيحاء الدلالة من الألفاظ وتطور الدلالة وعوامل هذا التطور وأعراضه.

إبراهيم أنيس

إبراهيم أنيس علم من أعلام الدراسات اللغوية في الوطن العربي، وهو خير مـــن يمثّل الدراسات اللغوية الحديثة، وهو غني عن التعريف، وأكتفي في هذا *التمهيد بتعريف مختصر عن حياته وأعماله وآثاره. (خليل، د.ت، مدكور، 1981، علام 1986)

فقد ولد إبراهيم أنيس في القاهرة عام 1906، وحصل على شهادة الثانوية في تجهيزية دار العلوم، ثم التحق بدار العلوم العليا، وتخرّج فيها عام 1930 ، وعمل في التدريس في المدارس الثانوية.

وفيما بين عامي 1933و1941 حصل من جامعة لندن على درجتي بكالوريوس الشرف في الآداب فيما بين عامي 1933و1941، ثم دكتوراة الفلسفة في الدراسات اللغوية الساميّة.

وتقديراً لنشاطه في لندن انتخبه أعضاء النادي المصري رئيساً لناديهم عام 1938، وبعد عودته من البعثة عمل مدرساً في كلية دار العلوم، ثم في كلية الآداب بجامعة الإسكندرية مدة عامين، وشغل منصب العمادة في دار العلوم للمرة الأولى عام 1955، وانتدب للتدريس في الجامعة الأردنية، وبعد عودته عيّن أستاذاً غير متفرغ في دار العلوم.

وقد حصل على جائزة الدولة التشجيعية عام 1958 عن كتابه (دلالة الألفاظ)، ونال عضوية مجمع اللغة العربية عام 1961، وأشرف على مجلة المجمع من العدد الثاني والعشرين عام 1967، وأخر عدد أشرف عليه هو العدد التاسع والثلاثون، إذ توفي في شهر حزيران عام 1977، في حادث أليم، وضمّ العدد الأربعون حفل تأبينه الذي أُقيم يوم الأربعاء الموافق للثاني من تشرين الثاني لعام ألف وتسعمائة وسبعة وسبعين (1977/11/2)، ويقول محمد مهدي علام أنه توفي عام 1978،والواضح أنه توفي عام 1977.

وفي هذا الحفل، ألقيت عدة كلمات، تناولت شخصية إبراهيم أنيس وأخلاقه وأعماله وآثاره، فقد ألقى إبراهيم مدكور، رئيس المجمع، كلمة الافتتاح، ومما قاله: لقد كان أنيس، رحمه الله، أنيساً في لقائه، أنيساً في مجلسه، أنيساً في حديثه.

كما ألقى علي النجدي ناصف، عضو المجمع، كلمة تحدث فيها عن مناقب إبراهيم أنيس، وحزنه على فراقه، وتناول سيرة حياته ومواقف حصلت معهما، ثم عرض لكتبه عرضاً سريعاً.

وركّز عميد كلية دار العلوم عبدالله درويش على بعض آثار إبراهيم أنيس، وعلى العلاقة التي تربطه به، بصفته تلميذاً من تلاميذه، ومما قاله: كان أنيس متواضعاً حتى في اختيار عناوين كتبه؛ فمن كتبه (في اللهجات العربية) ولم يقل اللهجات العربية، و(من أسرار اللغة) ولم يقل أسرار اللغة.

وفي هذا الحفل ألقى إبراهيم أدهم الدمرداش، عضو المجمع قصيدة رثاء، ومما جاء فيها:

إني عجبت لآلة قد صمّمـــــــــت	من فكرة وتطّورت تطويــــرا
ضمت جماداً لو أتته سقايــــــــة	يجري ويرسل صرخة وزئيرا
لم ترعَ للإنسان حرمة صنعــــــه	بل دمّرته بقسوة تدميـــــــــرا
يا من قتلت (أنيسنا) في مجمع (م)	الفصحى قتلتِ البحث والتحريرا
قد كان (إبراهيم) حجة قومــــــه	يجلو بآلات الحساب عسيـــــرا
يا رائد البحث الحديث تحيـــــــة	فاحت شذى من ذكركم وعبيـــرا

وفـــي ختام الحفل ألقى الدكتور عبد العظيم أنيس(شقيق المرحوم) كلمة الأسرة، ومما جاء فيها:

"إذا كانت كتب إبراهيم أنيس وبحوثه المنشورة شاهداً واضحاً على هذا التفرّد والتجديد الذي ميّزه في علوم اللغة، فإن هناك جانباً آخر من إنتاج شبابه قد لا يعلم الكثيرون هنا عنه شيئاً، أعني شعره ومسرحياته التاريخية ورواياته، وإن أملي لكبير أن نستطيع نحن أعضاء أسرته أن ننشر هذا الجانب من مؤلفاته، وإن يجد هذا العمل من المجمع تشجيعاً ودعماً".

وقد بحثت لعلّي أجد هذه المسرحيات والروايات والأشعار، إن كانت قد نُشرت، فلم أجد منها شيئاً.

ويطول الحديث عن إبراهيم أنيس، فقد فتح باباً واسعاً في الدراسات اللغوية الحديثة، من خلال كتبه التي تناولت مستويات علم اللغة الأربعة: الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، ومؤلفاته هي:

1- الأصوات اللغوية

وهو أول كتاب متكامل باللغة العربية عن الدراسات الصوتية على المنهج الحديث، وقد صدرت أولى طبعاته عام 1947، ويدرس إبراهيم أنيس في هذا الكتاب الأصوات اللغوية دراسة تاريخية مقارنة، إذ يصف الصوت عند القدماء ويقارنه بما وصلت إليه الدراسات الحديثة، فبدأ بوصف الصوت اللغوي ثم أعضاء النطق، وصفات الأصوات من جهر وهمس وشدة ورخاوة، وتقسيم الأصوات إلى ساكنة وأصوات لين، وفصّل الحديث في أصوات اللين، إذ أدخل مقياس (دانيال جونز) على أصوات اللين العربية، ثم بيّن مخارج وصفات الأصوات الساكنة، مبتدئاً من الأصوات الشفوية، على غير عادة القدماء، ثم وضع ملاحظاته على دراسة القدماء للأصوات، ومنهم سيبويه وابن سينا، بعد ذلك انتقل إلى الوصف الفنولوجي للأصوات وتناول فيه المقطع الصوتي والنبر والمماثلة والمخالفة، وتطّور الصوت اللغوي عند الأطفال وعوامل تطور الأصوات اللغوية.

2- في اللهجات العربية

صدرت الطبعة الأولى عام 1950، وإبراهيم أنيس في هذا الكتاب اقتحم ميداناً تحيط به الشكوك؛ نتيجة لنظرة القدماء للهجات على أنها نوع من الخطأ، وقد كشف عن تردده في نشر كتاب يعرض للهجات في مقدمة الكتاب، لأنه يرى أن هذا العمل لا يقوم به فرد، بل تقوم به الهيئات العلمية، وذلك لشعّب الموضوع، وما تحتاج إليه من بحوث مستفيضة قد تنفد أعمار الأفراد دون أن تكمل، أو يكشف عن كل غوامضها وأسرارها.

" وعندما رأى انصراف أهل العلم عن هذا الموضوع أقدم على نشر كتابه هذا، على أحدث النظريات العلمية التي قررها المحدثون في دراسة اللهجات قديماً وحديثاً.

وبدأ الكتاب بمقدمة عن دراسة اللهجات والأسس العلمية التي تقوم عليها دراسة اللهجات العربية القديمة، وهي: دراسة اللهجات الحديثة دراسة مستفيضة، ودراسة القراءات القرآنية، وجمع الروايات المتناثرة في بطون كتب اللغة والأدب، مما يمتّ إلى اللهجات القديمة بصلة، ثم انتقل إلى تعريف اللهجات قديماً وحديثاً، وبين كيف تتكون اللهجات، وتناول اللغة قبل الإسلام، وتحدّث عن نشأة اللغة النموذجية المشتركة قبل الإسلام، والنظرة إلى اللهجات قبل الإسلام وبعده، ثم ربط بين القراءات القرآنية واللهجات، إذ تحدث عن الفتح والإمالة والإدغام والهمز.

وتناول قضية الإعراب واللهجات، وصفات اللهجة بين البدو والحضر، واختلاف الدلالة والبنية في اللهجات، كما عالج ثلاث قضايا لها صلة باللهجات، هي: المترادفات والمشترك اللفظي والتضاد، وختم الكتاب بالحديث عن اللهجات الحديثة، ودرس لهجة القاهرة.

3- من أسرار اللغة

يعرض إبراهيم أنيس في هذا الكتاب لظواهر لغوية تبدو للوهلة الأولى مسائل فرغ القدماء من بحثها، ولكنه يرى فيها صورة مشاكل لغوية لا تزال بحاجة إلى مزيد من الدراسة والتحقيق، وظهر له ذلك بعد اتّصاله بدراسات المستشرقين للغات السامية، ودراسات الغربيين للغاتهم الحديثة والقديمة، وقد حاول علاج المشاكل اللغوية علاجاً علمياً حديثاً مؤسساً على أحدث النظريات التي اهتدى إليها المحدثون، ويمهّد في المقدمة لما يتوقعه من إنكار الناس لما جاء في الكتاب، ولا سيما الفصل الخاص بقصة الإعراب، ولكنه، على حدّ تعبيره، لا يهدف إلا إلى الدراسة العلمية البريئة من الأغراض والأهواء.

وقد تناول في هذا الكتاب المسائل التالية:

أولاً: طرائق نمو اللغة، وهي: القياس والاشتقاق والقلب والإبدال والنحت والارتجال والاقتراض.

ثانياً: منطق اللغة، وفي هذا الجانب ناقش قضية ربط اللغة بالمنطق من خلال بعض الظواهر النحوية مثل: الإفراد والجمع والتذكير والتأنيث والفكرة الزمنية والنفي اللغوي، ليخلص إلى أن هذه الظواهر بعيدة كل البعد عن المنطق.

ثالثاً: قصة الإعراب، وفيها أنكر إبراهيم أنيس أن يكون للحركة الإعرابية أي مدلول، وإنما هي لوصل الكلام، ودافع بحجج كثيرة عن رأيه، ورآها غيره بأنها غير مقنعة، وقد اقتفى قطرباً في نظرته للإعراب.

رابعاً: الجملة العربية: وفيها تعريف بالجملة العربية، وتقسيم جديد للكلمة العربية، إذ خرج عن التقسيم الثلاثي، كما ناقش قضية الوصل والفصل في الكلام وموضع المتعلقات في الجملة.

4- دلالة الألفاظ

لم تحظَ الدراسة الدلالية بدراسة مستقلة حتى ظهر كتاب دلالة الألفاظ، فقد كانت دراسة الدلالة مبثوثة في كتب اللغة والأدب والفقه والتفسير، وفي كتابه هذا بيّن أن دراسة الدلالة هي قمة الدراسات اللغوية وهدفها.

وقد تناول في هذا الكتاب نشأة الكلام وأشهر نظرياتها، عارضاً لها ومبيناً أوجه الضعف في كل نظرية، ويضع بعد ذلك تصوّره لنشوء اللغة، ثم تحدّث عن الدلالة مبيناً أداتها وأنواعها وفهمها، والصلة بين اللفظ ودلالته، واستيحاء الدلالة من الألفاظ، واكتساب الدلالة ونموها، ثم بيّن عوامل تطوّر الدلالة وأعراض هذا التطور، ودور الدلالة في الترجمة، ونصيب الألفاظ العربية من الدلالة ، ويختتم الكتاب بحديث عن أشهر المعاجم العربية القديمة.

5- موسيقى الشعر

صدر هذا الكتاب عام 1950، وهذا يظهر في مقدمة الطبعة الثالثة عام 1965، إذ يقول: ألّفت كتابي موسيقى الشعر منذ نحو خمس عشرة سنة. وهو أول كتاب في العصر الحديث يدرس العروض العربي، فقد تناولته بأسلوب سهل، يقول في مقدمة الكتاب: هذا كتاب يمكن أن يقرأه كل مثقف يهوى الشعر، ويطرب لسماعه، أو يحاول إنشاده... وهو بحث علمي مؤسس على الدراسة الحديثة للأصوات اللغوية.

ويشمل الكتاب على اثني عشر فصلاً، تناول فيها أثر الموسيقى في الشعر وعروض الخليل وبحور الشعر، وتحليل المستشرقين للأوزان، وتناول أيضاً أوزان المولدين مثل: المواليا والقوما والموشحات والزجل، كما تحدّث عن القافية الشعر الحر.

6- اللغة بين القومية والعالمية

يدور موضوع هذا الكتاب حول دور اللغة على المستوى القومي والمستوى العالمي، ويقع الكتاب في عشرة فصول، تتناول تعريف اللغة ومقوماتها، والمشاكل التي تسببها اللغة، مع أمثلة حية لهذه المشاكل، وعرض لأشهر اللغات القومية الحديثة، وحديث عن لغات عالمية في التاريخ مثل: الأكادية والآرامية والإغريقية واللاتينية والعربية، وتناول لغات عالمية في العصر الحديث مثل: الفرنسية والإنجليزية، ويختم الكتاب بفصل يتحدث فيه عن لغة واحدة للعالم، والجهود التي بذلت في هذا الجانب، ومدى تحقق مثل هذا الحلم.

7- مستقبل اللغة العربية المشتركة

وهذا الكتاب محاضرات ألقاها على طلبة قسم الدراسات الأدبية واللغوية، ويتناول فيها معنى اللغة المشتركة وصفاتها، واللغة العربية قبل الإسلام، وحالها في القرن الرابع الهجري، وحالها في العصر الحديث ودور المدارس والمعاهد والكليات والإذاعة في تعليم اللغة العربية.

8- طرق تنمية الألفاظ في اللغة

وهذا الكتاب أيضاً محاضرات ألقاها في قسم البحوث والدراسات الأدبية واللغوية، ويناقش فيها مقولة (اللغة كائن حي)، ثم يتحدّث عن القياس اللغوي وأثره في تنمية الألفاظ، ورأيه في القياس اللغوي، ورأي المجمع اللغوي، ويختم هذه المحاضرات بالحديث عن الاشتقاق.

من بحوث إبراهيم أنيس وكلماته

1- رأي في الإعراب بالحركات؛ مجلة المجمع؛ الجزء العاشر؛ عام 1958؛ الصفحات: 55-56.

2- صيغ الاسم الثلاثي المجرد؛ مجلة المجمع؛ الجزء العاشر؛ عام 1958 الصفحات: 83-90.

3- وحي الأصوات في اللغة؛ مجلة المجمع؛ الجزء العاشر؛عام 1958؛ الصفحات:127-137.

4- تطور البنية في الكلمات العربية؛ مجلة المجمع؛ الجزء الحادي عشر؛عام 1959؛ 165-172.

5- تعدد الصيغ في اللغة العربية؛ مجلة المجمع؛ الجزء الثالث عشر؛عام 1961 ؛الصفحات: 1959-1965.

6- جهود علماء العرب في الدراسة الصوتية؛ مجلة المجمع؛ الجزء الخامس عشر؛ عام1962؛الصفحات: 41-49.

7- حروف تشبه الحركات؛ مجلة المجمع؛ الجزء السادس عشر ؛ عام1963؛ الصفحات:13-17.

8- حول الرأي في قولهم: سافر محمد علي حسن؛ مجلة المجمع؛ الجزء العشرون؛ عام1966؛الصفحات: 113-114.

9- العروض العربي في الميزان؛ مجلة أفكار الأردنية؛ العدد الأول؛ عام 1966؛ الصفحات: 19-26.

10- دراسة في بعض صيغ اللغة؛ مجلة المجمع؛ الجزء الثاني والعشرون؛عام 1967؛الصفحات: 87-104.

11- معجم ألفاظ الأدب الجاهلي ؛ مجلة المجمع؛ الجزء الثالث والعشرون؛عام 1968؛ الصفحات:7-8.

12- في الترتيب المعجمي؛ مجلة المجمع؛ الجزء الخامس والعشرون؛عام 1969؛ الصفحات:7- 10.

13- حنيفاً مسلماً؛ مجلة المجمع؛ الجزء السابع والعشرون؛ عام1971؛الصفحات: 7-10.

14- دور(الكومبيوتر) في البحث اللغوي؛ مجلة المجمع؛ الجزء الثامن والعشرون؛عام 1971؛ الصفحات7-10.

15- مسطرة اللغوي؛ مجلة المجمع؛ الجزء التاسع والعشرون؛ عام1972 ؛الصفحات: 7-12.

16- عود إلى الإحصاءات اللغوية؛ مجلة المجمع؛ الجزء الثلاثون؛ عام1972؛ الصفحات:7-13.

17- بين القافية في الشعر العربي والقافية في الشعر الإنجليزي؛ مجلة المجمع؛ الجزء الثلاثون؛عام 1972؛الصفحات: 57-73.

18- مَلَك، مـلاك ملائك، ملائكة؛ مجلة المجمع؛ الجزء الحادي والثلاثون؛عام 1973؛الصفحات: 7-13.

19- ألكني إليها بالسلام وألكني إليها السلام؛ مجلة المجمع؛ الجزء الثاني والثلاثون؛عام 1973؛الصفحات: 7-13.

20- دفرسوار؛ مجلة المجمع؛ الجزء الثالث والثلاثون؛عام 1974؛الصفحات 7-12.

21- ما هو السر في هذه الجموع؛ مجلة المجمع؛ الجزء الرابع والثلاثون؛عام 1974؛ الصفحات:7-14.

22- صيغة الجمع :فُعلان مثل قُضبان وفِعلان مثل غِلمان؛ مجلة المجمع؛ الجزء الخامس والثلاثون؛عام 1975؛الصفحات: 7-15.

23- عبري؛ مجلة المجمع؛ الجزء السادس والثلاثون؛ عام 1975الصفحات: 7-12.

المستوى الصوتي

يعتبر علماء اللغة المحدثون دراسة الأصوات اللغوية أول خطوة في أي دراسة لغوية، لأنها تتناول أصغر وحدات اللغة، ونعني بها الصوت الذي هو المادة الخام للكلام الإنساني، أما اللغويون العرب فلم ينظروا إلى الدراسة الصوتية هذه النظرة، ولم يعالجوا الأصوات علاجاً مستقلاً، وإنما تناولوها دائما مختلطة بغيرها من البحوث. (عمر، 1982)

ويستثنى من هؤلاء اللغويين ابن جني المتوفى عام (392هـ) فكان أول من أفرد المباحث الصوتية في مؤلف مستقل ونظر إليها على أنها علم قائم بذاته في كتابه سر صناعة الإعراب،(عمر، 1982) وهو أول من استعمل مصطلح(علم الأصوات) للدلالة على هذا العلم، وهو القائل:"وما علمت أن أحدا من أصحابنا خاض في هذا الفن هذا الخوض ولا أشبعه هذا الإشباع". (ابن جني، 1985، ص 1/ 56عمر، 1982)

وإبراهيم أنيس من أوائل العلماء العرب الذين اعتنوا بنقل مخرجات الفكر اللغوي الغربي إلى الدرس اللغوي العربي، فكتابه الأصوات اللغوية يقدم لأول مرة باللغة العربية دراسة متكاملة عن الأصوات اللغوية وطرق دراستها بعامة، وأصوات اللغة العربية خاصة، وفق المنهج الحديث، وقد تناول القضايا الصوتية وفق منهج تبناه في كتابه يقوم على البدء بالحديث عن ظاهرة الصوت اللغوي ثم أعضاء النطق، ينتقل بعد ذلك للوصف الفونتيكي المجرد للأصوات، ويشمل جهر الصوت وهمسه وشدته ورخاوته، ثم ينتقل الحديث عن الأصوات الصحيحة وأصوات العلة ومخارج الأصوات، بعدها ينتقل إلى الفنولوجيا للحديث عن المقطع الصوتي والنبر والمماثلة والمخالفة ويختتم بالحديث عن عوامل تطور الأصوات اللغوية.

الجهاز الصوتي

وهو الآلة التي بوساطتها تخرج الأصوات، وتمثل تمثيلاً صحيحاً، وليس هناك من آلة موسيقية تساوي الجهاز الصوتي في تنوع الأصوات التي يصدرها، (فندريس، 1950) ومع هذا شبّه الجهاز الصوتي قديماً بآلة موسيقية، ويتكون من

مجموعة أعضاء، هي أعضاء النطق، إلا أن وظائفها النطقية ذات أهمية أقل من وظائفها الأساسية الأخرى. (الصيغ، 2000)

ووضع إبراهيم أنيس شكلاً توضيحياً لأعضاء النطق، ثم انتقل للحديث عنها بالتفصيل:

وبدأ بالقصبة الهوائية بقوله:" كان يُظن قديماً أن لا أثر لها في الصوت اللغوي بل هي مجرد طريق للتنفس، ولكن البحوث الحديثة برهنت على أنها تستغل في بعض الأحيان كفراغ رنّان ذي أثر بيّن في درجة الصوت، ولا سيما إذا كان عميقاً". (أنيس،1992 ص 19)

ثم تناول الأعضاء الأخرى بالوصف بقوله: أما الحنجرة فقد عدّها القدماء والمحدثون الأداة الأساسية للصوت الإنساني، لأنها تشتمل على الوترين الصوتيين اللذين يهتزان مع معظم الأصوات هزات منتظمة أمكن عدها في الثانية، وترتّب على معرفة تلك الهزات الحكم على درجة الصوت، (أنيس، 1992) والوتران الصوتيان من الأعضاء التي خفيت على علماء العربية وظيفتهما، فما نسبوا صفتي الجهر والهمس إليهما، بل بقي غامضاً وظلّ اللاحقون يكررون عبارات السابقين، (الصيغ، 2000) ولعل سبب عدم إدراكهم لهذين العضوين أنهما لا يخضعان للرؤية بالعين المجردة، ولا يتوفر للقدماء الوسائل العلميّة التي تمكّنهم من رؤيتهما وبيان طبيعتهما وخصائصهما، ولكن وبفضل علم التشريح والمكتشفات الحديثة استطاع علماء اللغة المعاصرون التعرف على الوترين الصوتيين. (الخليل، 1993)

وفي تعريف إبراهيم أنيس للجهر والهمس توضيح لأهمية الوترين الصوتيين، وكان حديثه الطريق التي سار عليها من تبعه من علماء اللغة المحدثين في هذا المجال.

ويأتي بين الحنجرة والفم الحلق، وهو فضلاً عن أنه مخرج لأصوات لغوية خاصة، يستغل بصفة عامة كفراغ رنّان يضخم بعض الأصوات بعد صدورها من الحنجرة، أما اللسان فهو عضو هام في عملية النطق، لأنه مرن وكثير الحركة في الفم عند النطق، ويتصل اللسان بالحنك الأعلى في أوضاع مختلفة ومع كل

وضع تتكون مخارج كثير من الأصوات، وكذلك يستغل الفراغ الأنفي كفراغ رنّان يضخم بعض الأصوات حين النطق، وآخر أعضاء النطق الشفتان، ولهما وظيفة ملحوظة مع بعض الأصوات، فهما تنفرجان حيناً وتستديران حيناً آخر أو تنطبقان حيناً آخر.

وأضاف الرئتين إلى أعضاء النطق فهما لا تقلان أهمية عن الأعضاء الأخرى، إن لم تكن أكثرها أهمية؛ فبغير الرئتين لا تكون عملية التنفس، وبغير التنفس لا يكون الكلام، (أنيس،1992) وهو موضوع مهم التفت إليه إبراهيم أنيس من بين المحدثين الأوائل فضلاً عن أغلب القدماء، وكان الفارابي قد تحدث عن دور الرئتين في إنتاج الصوت، إذ قال:"إذا دفع الإنسان هواء التنفس إلى خارج جملة واحدة، وتوقف لم يحدث صوت محسوس، وإذا حصر الإنسان هذا الهواء في رئتيه وما حواليها من أسفل الحلق، وسرّب أجزاءه إلى خارج شيئاً فشيئاً على اتصال، وزحم به مقعر الحلق وصدم أجزاءه حدث نغم، بمنزلة ما يحدث لسلوك الهواء في المزامير". (الفارابي، د.ت ص 1066)

وفي ختام الحديث عن أعضاء النطق لا بد من وقفة عند مصطلح مخرج الصوت، فقد استخدم علماء العربية القدماء عدة مصطلحات للدلالة على مخارج الحروف، إذ سمّى الخليل بن أحمد مخرج الصوت مدرجاً وموضعاً، وسمّاها سيبويه مخارج الحروف، وسمّاها ابن جني المقاطع، وسمّاها ابن دريد مجاري الحروف، وسمّاها ابن سينا المحابس. (الخليل ابن أحمد، 1980، سيبويه، 1999، ابن جني، 1985،ابن دريد 1345هـ، ابن سينا، 1983، الخليل 1993) ويرى عبد الصبور شاهين أن سيبويه استخدم كلمة موضع في مكان يحتم أن يكون معناها المخرج، عندما تحدث عن الحروف المطبقة، فهو يستخدم كلمة الموضع بمعنى التقاء أعضاء النطق التي يخرج منها الصوت، ويتضح ذلك في قوله:"فهذه الأربعة (يقصد الصاد والضاد والطاء والظاء) لها موضعان من اللسان". (سيبويه، 1999، شاهين، د.ت ص 200)

" ويبين إبراهيم أنيس الفرق بين مخرج الصوت ومجراه، فالمخرج نقطة معينة في المجرى عندها يتكون الصوت، وعندها يضيق المجرى أو يتسع حسب طبيعة

الصوت وصفته، أما المجرى فهو طريقه من الرئتين حتى يندفع خارج الفم أو الأنف.(أنيس،1992)

الأصوات الساكنة وأصوات اللين

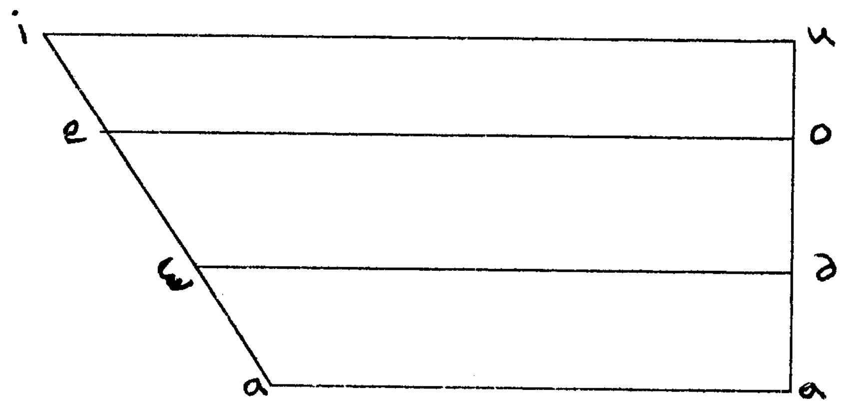
من نتائج تحليل المحدثين ومنهم إبراهيم أنيس للأصوات اللغوية تقسيمها إلى قسمين رئيسيين سمّوا الأول منهما الأصوات الساكنة (Consonants) والثاني سموه أصوات اللين (Vowels).

وهذا التقسيم يعتمد على الطبيعة الصوتية، فعند النطق بأصوات اللين يندفع الهواء من الرئتين ماراً بالحنجرة، ثم يتخذ مجراه في الحلق والفم في ممر ليس فيه حوائل تعترضه، وعند النطق بالأصوات الساكنة ينحبس الهواء انحباساً محكماً فلا يسمح له بالمرور لحظة من الزمن يتبعها ذلك الصوت الانفجاري، أو يضيق مجراه فيُحدث النفس نوعاً من الصفير أو الحفيف. فالأساس الذي بُنِي عليه تقسيم الأصوات إلى ساكنة وأصوات لين هو الأساس الصوتي، أي نسبة وضوح الصوت في السمع، فالأصوات الساكنة أقل وضوحاً في السمع من أصوات اللين، ومع هذا فأصوات اللين ليست ذات نسبة واحدة في الوضوح السمعي، فالفتحة أوضح من الضمة والكسرة، وكذلك الأمر بالنسبة للأصوات الساكنة، فالأصوات المجهورة أوضح في السمع من الأصوات المهموسة. (أنيس، 1992)

ومن النتائج التي حققها المحدثون أن اللام والميم والنون أكثر الأصوات الساكنة وضوحاً، وأقربها إلى طبيعة أصوات اللين، ولذا يميل بعضهم إلى تسميتها (أشباه أصوات اللين). (أنيس، 1992)

وقد اهتمّ المحدثون بأصوات اللين اهتماماً كبيراً، ولعل السبب في هذا الاهتمام كامن في الفروق بين هذه الأصوات في اللغات بصفة عامة، فلا تكاد تشترك لغة من اللغات مع أخرى في كيفية النطق بأصوات اللين، وكذلك وضوحها قياساً بالأصوات الساكنة، فأي انحراف في نطق أصوات اللين يبعد بالمتكلم عن النطق الصحيح لها، كما أن نسبة شيوع أصوات اللين في الكلام كبيرة جداً، تبرز الخطأ فيها وتجسّمه. (أنيس، 1992)

وللأسباب السابقة اضطر المحدثون أن يستنبطوا مقاييس عامة لأصوات اللين، بها تقاس أصوات اللين في كل لغة وتنسب إليها، وأول هذه المقاييس هو مقياس (دانيال جونز) ففيه مقاييس عامة لأصوات اللين، (أنيس،1992 ، أيوب،د.ت، حسان، 1979، بركة، 1988، المطلبي، 1984، الخليل، 1993، استيتية، 2002) وإبراهيم أنيس أول من طبّق هذا المقياس على أصوات اللين في اللغة العربية، فله الفضل في تحديد مخارج هذه الأصوات، والتمييز بينها وبين أشباه أصوات اللين (الواو والياء).



والمقياس كما يظهر في الشكل مكوّن من ثلاثة مقاييس، فالمقياس الأول يتحدّد بأقصى موضع يصل إليه أول اللسان نحو الحنك الأعلى، بحيث يكون الفراغ بينهما كافياً لمرور الهواء دون أن يحدث أي حفيف، ويعدّ هذا الموضع مضبوطاً بين أصوات اللين وقد رمز له بالرمز(i)، وهو يشبه الكسرة الرقيقة حين يكون قصيراً، ويشبه ما يسمى بياء المد حين يكون طويلاً، ولو ارتفع اللسان أكثر فإننا نسمع حفيفاً، فالفرق بين الياء وصوت اللين($\bar{i}$) الطويل هو أن الموضع الأول أقرب إلى الحنك الأعلى، والفراغ الذي بين اللسان والحنك معها أضيق منه في حالة صوت اللين($\bar{i}$)، ويترتّب على هذا أننا نسمع بعض الحفيف مع (الياء).

فالياء في كلمة كريم هي ياء المدّ :كريم (ka/rī/mun) ، أما الياء في كلمة بيت فهي الياء العادية: بيت (bay/tun).

أما المقياس الثاني لأصوات اللين فهو أقصى ما يهبط إليه اللسان بحيث يكون في قاع الفم مع انحراف قليل في أقصى اللسان نحو أقصى الفم، ويرمز له

بالرمز (a)، وهو ما نسميه الفتحة القصيرة في العربية حين يكون قصيراً والألف حين يكون طويلاً، وبين أقصى ما يصل إليه اللسان في صعوده نحو الحنك الأعلى وأقصى ما يصل إليه في هبوطه بقاع الفم استنبط المحدثون ثلاث مراحل، عند كل منها يتكون صوت لين خاص، فاللسان في هبوطه من وضع (i) إلى وضع (a) يمر بمواضع ثلاثة هي:(e وع وa).

والمقياس الثالث والأخير هو آخر ما يصل إليه أقصى اللسان في صعوده نحو أقصى الحنك، ليكون الفراغ بينهما من السعة بحيث لا يحدث الهواء أي حفيف، وهو ما يرمز له بالرمز(u) وهو يشبه الضمة المرققة في اللغة العربية حين يكون قصيراً، ويشبه ما يسمى بواو المد حين يكون طويلاً، فإذا زاد صعوده وأحدث الهواء حفيفاً أنتج صوت الواو، وهذا هو الفرق بين الواو وصوت اللين (ū) الطويل.

الواو في كلمة يقول (ya/ḳū/lu) صوت لين طويل، أما الواو في كلمة يوم (yaw/mun) فهي واو عادية، وهناك مرحلتان بين (a) و (u) وهما(ə) و(o). (أنيس،1992، أيوب، د.ت، حسان، 1979، بركة، 1988، المطلبي، 1984، الخليل، 1993، استيتية، 2002)

مما تقدم نرى أن إبراهيم أنيس فرّق بين الواو وصوت المد (ū)، والياء وصوت المد (ī)، وهو فرق يكمن في الحفيف الضعيف الذي نسمعه مع الواو والياء ولا نسمعه مع أصوات المد، ولهذا اصطُلِح على تسميتهما بأشباه اصوات اللين، فالواو والياء هما المرحلة التي عندها يمكن أن ينتقل الصوت الساكن إلى صوت لين، ومن اجل الطبيعة الانتقالية ولقصرهما وقلة وضوحهما في السمع إذا قِيسا بأصوات اللين، أمكن أن يعدّا من الأصوات الساكنة.

وقد أحسّ القدماء كما يحسّ المحدثون بأن الفرق بين الفتحة وما يُسّمى بألف المد لا يعدو أن يكون فرقاً في الكمية، وكذلك الفرق بين ياء المد وواو المد إذا قورنتا على الترتيب بالكسرة والضمة ليس إلا في الكمية، فقول ابن جني:"اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين، وهي الألف والياء والواو، فكما أن هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاث، وهي الفتحة والكسرة والضمة، فالفتحة

بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو".(ابن جني،1985ص17/1)
وهذا يدلّ على أن أصوات اللين التي اعترف بها القدماء ثلاثة فقط بصرف النظر عن طول الصوت وقصره، فالفتحة والكسرة والضمة وما يتفرع عنها من حروف مدّ هي أصوات اللين العربية التي أشار إليها القدماء. (أنيس، 1992، عمر، 1982)

ويرى إبراهيم أنيس أن القدماء ضلوا الطريق السوي، حسب تعبيره، حين ظنوا أن هناك حركات قصيرة قبل حروف المد، فقالوا إن هناك فتحة على التاء في (كتاب) وكسرة تحت الراء في (كريم) وضمة فوق القاف في (يقول)، والحقيقة أن هذه الحركات القصيرة لا وجود لها في تلك المواضع، فالتاء في (كتاب) محرّكة بألف المدّ وحدها، والراء في (كريم) محركة بياء المدّ وحدها، والقاف في (يقول) محركة بواو المدّ وحدها. (أنيس، 1992)

وأصوات اللين مرتبطة بعضها ببعض، في حين أن الأصوات الساكنة مستقلة بعضها عن بعض، ويكوّن كل منها وحدة قائمة بذاتها تفرق بينها المخارج وطريقة النطق. (أنيس، 1992)

الأصوات الساكنة في اللغة العربية حسب مخارجها وكيفية النطق بها

قسّم إبراهيم أنيس الأصوات اللغوية بحسب مخارجها إلى ستة أقسام، مبتدئاً بالأصوات الشفوية ومنتهيا بالحنجرية، مخالفاً ما عُرِف عن القدماء من ترتيب، إذ كانوا يبدءون بالأصوات القصية الصادرة من الحلق، وينتهون بالأصوات الشفوية، وفيما يلي تقسيم إبراهيم أنيس لهذه الأصوات:

1-**الأصوات الشفوية** : وهما الباء والميم، فالباء صوت شديد مجهور، وأما الميم فهو صوت مجهور لا هو بالشديد ولا بالرخو، بل هو مما يسمّى بالأصوات المتوسطة، (أنيس، 1992) يضاف إلى هذين الصوتين صوت الواو غير المدّية، إلا أن إبراهيم أنيس جعلها مع الياء في جزء خاص أسماه أشباه أصوات اللين.

2- **الصوت الشفوي الأسناني**: وهو صوت الفاء، والفاء العربية صوت رخو مهموس. (أنيس،1992)

3- **المجموعة الكبرى من الأصوات المتقاربة المخارج**: وتتكّون هذه المجموعة من(الذال والثاء والظاء، والدال والضاد والتاء والطاء واللام والنون والراء،

والزاي والسين والصاد)، ووجه الشبه بين كل هذه الأصوات هو أن مخارجها تكاد تنحصر بين أول اللسان (بما فيه طرفه) والثنايا العليا(بما فيها أصولها)، وتقسم هذه المجموعة إلى:

أ- **الذال والثاء والظاء:** وهي الأصوات الأسنانية اللثوية عند القدماء، والذال صوت رخو مجهور، أما الثاء فهو صوت رخو مهموس وهو نظير صوت الذال، فالذال مجهور والثاء مهموس، والظاء رخو مجهور. (أنيس،1992)

ب – **الدال والضاد والتاء والطاء:** الدال صوت شديد مجهور، (أنيس، 1992) والضاد الحديثة صوت شديد مجهور، (ويورد إبراهيم أنيس مقارنة بين ضاد المصريين والضاد التي وصفها سيبويه، فضاد المصريين شديدة أو انفجارية أما الضاد التي وصفها سيبويه فرخوة، ومخرج الأولى من طرف اللسان مع أصول الثنايا العليا، ولكن التي وصفها سيبويه مخرجها أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس، والضاد التي وصفها سيبويه صوت لا نكاد نجد لها نظيراً في اللغات السامية، (أنيس،1992) وقال عنه برجشتراسر: الضاد العتيقة حرف غريب جداً غير موجود على حسب ما أعرف في لغة من اللغات إلا العربية، ويغلب على ظني أن النطق العتيق للضاد لا يوجد الآن عند أحد من العرب. (أنيس، 1992، برجشتراسر، 1982)

والتاء صوت شديد مهموس، ولا فرق بينه وبين الدال سوى أن التاء مهموسة والدال نظيرها المجهور، وكذلك الطاء فلا تفترق عن التاء في شيء غير أن الطاء أحد أصوات الإطباق، والطاء كما ننطق بها الآن صوت شديد مهموس، مع أن الرواة قد أجمعوا على أنها صوت مجهور، ولكن صوت الطاء بصورته القديمة لم يعد موجوداً. (أنيس،1992)

جـ–**اللام والراء والنون:** وجه الشبه بين هذه الأصوات هو تقارب مخارجها إضافة إلى وضوحها الصوتي، وهي أوضح الأصوات الساكنة في السمع، ولهذا أشبهت من هذه الناحية أصوات اللين، وهي جميعاً ليست شديدة أي لا يسمع لها انفجار، وليست رخوة بل هي من الأصوات المتوسطة بين الشدة والرخاوة. (أنيس، 1992)

واللام صوت متوسط بين الشدة والرخاوة ومجهور، وهي نوعان مرققة ومغلظة، والفرق بينهما هو نفس الفرق الصوتي بين الدال والضاد أو التاء والطاء، والرسم العربي لم يرمز إلى اللام المغلظة برمز خاص، ولهذا نعدّ نوعي اللام صوتاً واحداً بينما التاء صوت مستقل عن الطاء تختلف الكلمة في معناها مع كل منهما.

والراء صوت مكرّر، وهو من الأصوات المتوسطة بين الشدة والرخاوة ومجهور أيضاً، والصفة المميزة للراء هي تكرر طرق اللسان للحنك عند النطق بها. (أنيس، 1992)

أما النون فهي صوت مجهور متوسط بين الشدة والرخاوة، وقد خصّت كتب القراءات النون بالبحث الخاص، لما يعرض للنون من الظواهر اللغوية ما لا يشركها فيه غيرها لسرعة تأثرها بما يجاورها من أصوات. (أنيس، 1992)

د – **السين والزاي والصاد:** وهي أصوات لثوية أسنانية، وتسّمى هذه الأصوات بأصوات الصفير، لأن مجرى هذه الأصوات يضيق عند مخرجها، فتحدث عند النطق بها صفيراً عالياً، ولكن إبراهيم أنيس يؤثر تسميتها بالأصوات الأسلية؛ لأن مجرى الهواء يكون أضيق ما يكون عند النطق بها، (أنيس،1992) ومخرجها عند ابن عصفور بين طرف اللسان وفويق الثنايا، (ابن عصفور، 1979) وقد أخذه عن سيبويه بالوصف نفسه. (سيبويه، 1999)

والسين صوت رخو مهموس، أما الزاي فهو صوت رخو مجهور يناظر صوت السين، فلا فرق بين الزاي والسين إلا في أن الزاي صوت مجهور، نظيره المهموس هو السين، والصاد صوت رخو مهموس يشبه السين في كل شيء سوى أن الصاد أحد أصوات الإطباق. (أنيس، 1992)

4- **أصوات وسط الحنك:** وهي الشين والجيم العربية الفصيحة، وهي أصوات غارية، فالشين صوت رخو مهموس، أما الجيم العربية الفصيحة فليس هناك دليل يوضح كيفية النطق بها بين فصحاء العرب، لأنها تطورت تطوراً كبيراً في اللهجات العربية الحديثة، فطوراً نسمعها خالية من التعطيش في ألسنة القاهريين، وتُسمع حيناً آخر وقد بُولِغ في تعطيشها كما هو الحال في سوريا، وينطقها أهالي

الصعيد دالاً، (أنيس،1992) ويمثّل إبدال الجيم ظاهرة قديمة، (أنيس، 1992) والجيم تطورت بفعل قانون الصوت الحنكي(Palatal Law). (أنيس، 1992، عبد التواب، 1983)

والجيم التي تسمع الآن من مجيدي القراءة القرآنية هي أقرب الجميع إلى الجيم الأصلية، إن لم تكن نفسها، وهي صوت مجهور قليل الشدّة. (أنيس، 1992)

أما الياء التي تشترك مع الشين والجيم في المخرج فقد أفرد لها إبراهيم أنيس مع الواو جزءاً خاصا أسماه أشباه أصوات اللين، وقد أشرت إلى رأيه سابقا في هذا الموضوع مما أغني عن الإعادة هنا.

5- **أصوات أقصى الحنك**: وهي الكاف والقاف، (أنيس، 1992) وهي عند سيبويه أصوات أقصى اللسان، (سيبويه، 1999) والكاف صوت شديد مهموس، أما القاف، وفقاً لرأي إبراهيم أنيس وهي التي ينطق بها الآن في مصر بين مجيدي القراءات فصوت شديد مهموس، على الرغم من أن جميع كتب القراءات والأصوات القديمة قد وصفتها بأنها أحد الأصوات المجهورة، والسبب في هذا الخلاف هو تطور صوت القاف، ويقول إبراهيم أنيس: ومن الممكن أن نفترض أن القاف كانت تشبه الجيم القاهرية، ولكنها أعمق منها في أقصى الفم وأكثر استعلاء، ويستدل على ذلك بنطق معظم البدو لصوت القاف. (أنيس، 1992)

وللقاف في القراءات القرآنية والاستعمال اللغوي الفعلي بين المتكلمين باللغة العربية نطقان: أحدهما مهموس وهو الأكثر شيوعاً، والآخر مجهور، ولكن تطورت في اللهجات الدارجة، فتسمع همزة بمصر والشام، وتسمع كالجيم القاهرية في بعض البيئات بصعيد مصر وبين كثير من قبائل البدو في الصحراء. (أنيس، 1992)

6- **الأصوات الحلقية**:وهي الغين والخاء والعين والحاء والهاء والهمزة، وأصوات الحلق، ما عدا الهمزة، كما يصفها القدماء والمحدثون أصوات رخوة، أي يُسمع لها نوع من الحفيف عند النطق بها.

الغين والخاء: الغين صوت رخو مجهور، أما الخاء فهو صوت رخو مهموس، ومخرجهما من أدنى الفم إلى الحلق، والغين صوت مجهور نظيره المهموس هو

الخاء. (أنيس، 1992، بشر، 1987) وأضاف كمال بشر لهذا المخرج صوتاً ثالثاً هو الكاف. (بشر، 1987)

والعين والحاء من وسط الحلق، فالعين صوت مجهور أقل رخاوة من الغين، وقد عدّ القدماء صوت العين من الأصوات المتوسطة بين الشدة والرخاوة، والسبب في هذا هو ضعف ما يسمع لها من حفيف مقارنة بالغين، والحاء صوت مهموس، ولا فرقَ بينه وبين العين سوى في الهمس والجهر، (أنيس، 1992) وأطلق عليهما عبد الرحمن أيوب اسم الأصوات البلعومية. (أيوب، د.ت)

الهاء والهمزة: صوتان من أقصى الحلق، فالهاء صوت رخو مهموس، أما الهمزة فهي صوت شديد لا هو بالمجهور ولا بالمهموس وفقاً لآراء كثير من المحدثين، (أنيس، 1992) وكان سيبويه قد أضاف صوتا ثالثاً هو الألف:(فللحلق منها ثلاثة، فأقصاها مخرجاً الهمزة والهاء والألف)، (سيبويه، 1999) ويرى إبراهيم أنيس أن إقحام سيبويه الألف ضمن أصوات الحلق مآخذ عليه، إلا أن المتأخرين رجعوا عن هذا، فلا نجد إشارة للألف بين أصوات الحلق في كتاب النشر، (أنيس، 1992) وقد وصفهما كمال بشر بأنهما حنجريان نسبة إلى الحنجرة. (بشر، 1987)

صفات الأصوات

يُعدّ سيبويه أول من دوّن المصطلحات الصوتية في كتابه، لذلك يعدّ المصدر الأول لجميع من ألّف في هذا الباب، فقد ذكر من جملة المصطلحات الخاصة بصفات الحروف، مثل: المجهور والمهموس والشديد والرخو...وغيرها. (زوين، 1986)

الأصوات المجهورة والأصوات المهموسة

عرّف سيبويه المجهور بأنه:" حرف أُشبِع الاعتماد عليه في موضعه، ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت معه"، (سيبويه، 1999ص 574/4) وقد تابعه على ذلك العلماء الذين جاءوا بعده أمثال المبرد وابن جني. (المبرد، د.ت، ابن جني، 1985)

"ويقول إبراهيم أنيس: هذا هو التعريف الذي وقف أمامه علماؤنا القدماء

حائرين، قانعين لا يكادون يقربون منه حتى ينقلبوا عنه، كأنما قد تخيلوا في ألفاظه قدسيّة تحول دون أي تغيير فيها أو تبديل، ولو بكلمات مرادفة. (أنيس، 1992)

وعرّف إبراهيم أنيس الجهر بقوله:"الصوت المجهور هو الذي يهتز معه الوتران الصوتيان؛ (أنيس، 1992) فانقباض فتحة المزمار وانبساطها عملية يقوم بها المرء في أثناء حديثه دون أن يشعر بها في معظم الأحيان، وحين تنقبض فتحة المزمار يقترب الوتران الصوتيان أحدهم من الآخر فتضيق فتحة المزمار، ولكنها تظل تسمح بمرور النفس خلالها، فإذا اندفع الهواء خلال الوترين وهما في هذا الوضع يهتزان اهتزازاً منتظماً ويحدثان صوتاً موسيقياً تختلف درجته حسب عدد هذه الهزات أو الذبذبات في الثانية. (أنيس، 1992)

والأصوات المجهورة عند إبراهيم أنيس ثلاثة عشر، هي:(الباء والجيم والدال والذال والراء والزاي والضاد والظاء والعين والغين واللام والميم والنون، يضاف إليها كل أصوات اللين بما فيها الواو والياء).(أنيس، 1992)

وبتصنيفه هذا أخرج ثلاثة أصوات وصفها سيبويه بالجهر وهي: الطاء والقاف والهمزة.

وقد وضع إبراهيم أنيس ثلاث تجارب لاختبار جهر الصوت:

التجربة الأولى: حين نضع أصابعنا فوق تفاحة آدم ثم ننطق بصوت من الأصوات وحده مستقلاً عن غيره من الأصوات، ولا يتأتّى هذا إلا بأن نشكل الصوت موضع التجربة بذلك الرمز الذي يسمّى السكون مثل (بْ)، ويجب الاحتراز من الإتيان قبله بألف وصل كما كان يفعل القدماء من علماء الأصوات، لأن الصوت حينئذ لا يتحقق فيه الاستقلال الذي هو أساس التجربة الصحيحة، فإذا نطقنا بالصوت وحده، وكان من المجهورات نشعر باهتزازات الوترين الصوتيين شعوراً لا يحتمل الشك.

والتجربة الثانية: جين نضع أصابعنا في آذاننا ثم ننطق بنفس الصوت وهو وحده مستقلاً عن غيره نحسّ برنة الصوت في رؤوسنا

والتجربة الثالثة: هي أن يضع المرء كفه فوق جبهته في أثناء نطقه بالصوت

موضع الاختبار، فيحسّ برنين الصوت، وذلك الرنين هو صدى ذبذبة الوترين الصوتيين. (أنيس، 1992)

وهذه التجارب جميعها تجارب ذوقية بسيطة، وهي على درجة معقولة من العملية، ولكن المعوّل في هذه العملية هو الأجهزة الصوتية التي ترسم ذبذبات الأوتار الصوتية.

أما الصوت المهموس فهو عند سيبويه:"حرف أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النفس معه، وأنت تعرف ذلك إذا اعتبرت فرددت الحرف مع جري النفس، ولو أردت ذلك في المجهور لم تقدر عليه"، (سيبويه، 1999) وكما تبعه العلماء القدماء في تعريفه المجهور كذلك تبعوه في تعريفه المهموس.

ويعرّفه إبراهيم أنيس بأنه: الصوت الذي لا يهتزّ معه الوتران الصوتيان، ولا يسمع لهما رنين حين النطق به، وليس معنى هذا أن ليس للنفس معه ذبذبات مطلقاً، وإلا لم تدركه الأذن، ولكن المراد بهمس الصوت هو صمت الوترين الصوتيين معه، رغم أن الهواء في أثناء اندفاعه من الحلق أو الفم يحدث ذبذبات يحملها الهواء الخارجي إلى حاسة السمع فيدركها المرء من اجل هذا، والهمس عكس الجهر في الاصطلاح الصوتي. (أنيس، 1992) فالهمس يحدث إذا كانت الأوتار الصوتية متباعدة، كما هي في حالة الزفير، فإن الهواء الخارج من الرئتين يكون لديه ممر حر نسبيا للبلعوم وإلى الفم، أما الجهر فيحدث عندما تكون الأوتار الصوتية متقاربة أو منتظمة، حيث يكون هناك ممر ضيّق جداً بينهما، وجريان الهواء يؤدي إلى اهتزاز الأوتار الصوتية. (Ladefoged,1982)

والأصوات المهموسة عند إبراهيم أنيس اثناعشر هي:(التاء والثاء والحاء والخاء والسين والشين والصاد والطاء والفاء والقاف والكاف والهاء).(أنيس،1992)

وكما أشرت سابقاً فقد وصف إبراهيم أنيس صوتي الطاء والقاف بالهمس، مخالفاً سيبويه والقدماء في وصفهم لهذين الصوتين.

يقول إبراهيم أنيس:" الطاء كما ننطق بها الآن صوت شديد مهموس، يتكوّن كما تتكوّن التاء، غير أن وضع اللسان مع الطاء يختلف عن وضعه مع التاء، فاللسان مع الطاء يتّخذ شكلاً مقعراً منطبقاً على الحنك الأعلى ويرجع إلى الوراء،

وقد أجمع الرواة على أن الطاء القديمة مجهورة، مما يحملنا على الاعتقاد أن الطاء القديمة تخالفُ التي ننطق بها الآن، ويُستنتج من وصف القدماء للطاء أنها كانت صوتاً يشبه الضاد التي نعرفها الآن، وليس من المحتمل أن يكون القدماء قد خلطوا في وصفهم بين صفتي الجهر والهمس فيما يتعلق بهذا الصوت، ولكن الذي أرجحه، أن صوت الطاء كما وصفها القدماء كان يشبه الضاد الحديثة لدى المصريين، وتطورت الطاء، والتجارب الحديثة تبرهن على أن الطاء كما ننطق بها الآن صوت مهموس". (أنيس، 1999ص 62-63)

ويقول كانتينو:" ولما كان معنى كلمة مجهور موضعاً للخلاف، وجب أن نَطّرح ترتيب النحاة العرب الطاء في الحروف المجهورة جانباً، إلا أن هناك في كتاب سيبويه فقرة ترجّح فيما يبدو نعت الطاء بكونها مجهورة بالمعنى الحديث وذلك قوله:(ولولا الإطباق لصارت الطاء دالا)، (سيبويه، 1999) وبالعكس من ذلك ليس هناك خلاف في أن نطق الطاء المأثور في العربية الفصحى هو نطقها مهموسة). (كانتينو، 1966 ص 50)

وقد وصف إبراهيم أنيس القاف بالهمس كما هو الحال في حديثه عن الطاء مخالفاً بذلك وصف القدماء لها، ويرى أن سبب هذا الاختلاف هو تغير حصل لصوت القاف،(أنيس، 1992)فقد تطور هذا الصوت في اللهجات الحديثة تطوراً ذا شأن، لا نستطيع معه أن نؤكد كيف كان ينطق بها الفصحاء من عرب الجزيرة في العصور الإسلامية الأولى، ويمكن أن نقول إن القاف الأصلية كانت تشبه ذلك الصوت المجهور الذي نسمعه من بعض القبائل السودانية إذ نسمعها منهم نوعاً من (الغين) ثم هُمِسَ مع توالي الزمن. (أنيس،1992)

كما وصف عبد الرحمن أيوب وكمال بشر صوت القاف بأنه صوت لهوي انفجاري مهموس. (أيوب، د.ت، بشر، 1987)

أما الهمزة فقد وصفها سيبويه بالجهر، (سيبويه، 1999) وخالفه تمّام حسّان ووصفها بالهمس؛ إذ قال: فهي صوت شديد مهموس... وتأتي جهة الهمس في هذا الصوت من أن إقفال الأوتار الصوتية معه لا يسمح بوجود الجهر في النطق، ولكن النحاة والقراء أخطأوا فعدّوا هذا الصوت مجهوراً. (حسان، 1979) ويرى

كانتينو أن الهمزة تكون بإطباق الأوتار الصوتية الواحد على الآخر مما يحول دون ارتعاش الأوتار الصوتية، ولذا كانت الهمزة مهموسة بالطبع، (كانتينو،966) وهي عند عبد الصبور شاهين صوت يخرج من الحنجرة ذاتها فهي صوت حنجري، انفجاري مهموس، (شاهين، 1977) ويرى الطيب البكوش أن العرب قديماً خلطوا بين الهمزة والألف. (البكوش، 1987)

ويبين إبراهيم أنيس مخرج الهمزة المحققة، فهو من المزمار نفسه، إذ عند النطق بها تغلق فتحة المزمار إغلاقاً تاماً فلا يسمح بمرور الهواء إلى الحلق، ثم تنفرج فتحة المزمار فجأة فيسمع صوت انفجاري، فالهمزة صوت شديد لا هو بالمجهور ولا بالمهموس، لأن فتحة المزمار مغلقة إغلاقاً تاماً، فلا نسمع لهذا ذبذبة الوترين الصوتيين. (أنيس، 1992)

وينطلق إبراهيم أنيس في وصفه للهمزة بأنها صوت لا هو بالمجهور ولا بالمهموس من تعريف الهمس والجهر؛ فالصوت المجهور هو الصوت الذي يهتز معه الوتران الصوتيان، والصوت المهموس هو الذي لا يهتز معه الوتران الصوتيان، (أنيس، 1992) ومعنى هذا أن الأوتار الصوتية إما أن تتذبذب فيحدث الجهر أو لا تتذبذب فيحدث الهمس ولا ثالث لهاتين الإمكانيتين، ويرى عبد الرحمن أيوب أن هذا وصف غير دقيق؛ لأن الهمزة صوت مهموس وتكوّن بانحباس في منطقة الحنجرة، ويتم الانحباس بانطباق الأوتار الصوتية انطباقاً تاماً، وهو أمر يناقض التذبذب، وعدم التذبذب يعني الهمس. (أيوب، د.ت)

شدّة الصوت ورخاوته(الانفجار والاحتكاك)

عرّف سيبويه الصوت الشديد بقوله:" ومن الحروف الشديد وهو الذي يمنع الصوت من أن يجري فيه)، (سيبويه، 1999ص574/4 ابن عصفور، 1979ص672/2) وعرّفه المبرد بقوله:" ومنها حروف تمنع النفس، وهي التي تسمى الشديدة"، (المبرد، د.ت ص194/1) والأصوات الشديدة عند سيبويه هي:(الهمزة والقاف والكاف والجيم والطاء والتاء والدال والباء) (سيبويه، 1999)

وعرّفه إبراهيم أنيس بقوله: هو الصوت الذي ينحبس الهواء معه عند مخرجه انحباساً لا يسمح بمروره حتى ينفصل العضوان فجأة ويحدث النفس

صوتاً انفجارياً. (أنيس، 1992)

وبسبب صوت الانفجار الذي يحدث فجأة عند انفصال العضوين أطلق إبراهيم أنيس عليها اسم الأصوات الانفجارية وهي ترجمة لكلمة (Plosive) .

وكلمة (Plosive) تطلق على الأصوات الانفجارية، وهي مجموعة من الأصوات التي تتشكّل عندما يحدث إغلاق تام لمجرى الهواء، ثم ينطلق عند مخرج الصوت محدثاً صوتاً كالانفجار، مثل الصوت(b) في اللغة الإنجليزية. (Jackson, 1982)

ويرى إبراهيم أنيس أن الأصوات العربية الشديدة كما تؤيدها التجارب الحديثة هي: الباء والتاء والدال والطاء والضاد والكاف والقاف والجيم القاهرية، أما الجيم العربية الفصيحة فيختلط صوتها الانفجاري بنوع من الحفيف يقلّل من شدتّها، وهو ما يسميه القدماء بتعطيش الجيم، (أنيس، 1992) وزاد عليها صوت الهمزة، (أنيس، 1992) وتبعه من جاء بعده في تصنيفه للأصوات الشديدة (الانفجارية). (بشر، 1987، حسان، 1979)

وبهذا التصنيف خالف إبراهيم أنيس القدماء في صوت الضاد، إذ وصفه بالشدّة، وبهذا أخرجه من الأصوات الرخوة(الاحتكاكية)، ويعلّل هذا الاختلاف في أن الضاد القديمة قد أصابها بعض التطوّر حتى صارت إلى ما نعهده لها من نطق في مصر، فضاد المصريين شديدة أو انفجارية، أما التي وصفها سيبويه فرخوة. (أنيس، 1992)

وعرّف سيبويه الصوت الرخو بالذي يجري الصوت فيه، وهو يقابل الصوت الشديد، (سيبويه، 1999) وتبعه المبرد وابن جني في ذلك. (المبرد، د.ت، ابن جني، 1985)

ومن التعريفات الحديثة للصوت الرخو أو الاحتكاكي (Fricative) أنها الأصوات التي يضيق مخرجها محدثاً حفيفاً واحتكاكاً عند المخرج، مثل صوتي (F,V) في اللغة الإنجليزية، (Jackson,1982) وعرّفها إبراهيم أنيس بأنها: الأصوات التي لا ينحبس الهواء انحباساً محكماً عند النطق بها، بل يكون مجراها ضيقاً جداً، ويترتّب على هذا الضيق أن النفس في أثناء مروره بمخرج الصوت يحدث نوعاً

من الصفير أو الحفيف. (أنيس، 1992)

والأصوات الرخوة عند إبراهيم أنيس (مرتّبة حسب نسبة رخاوتها) هي: السين والزاي والصاد والشين والذال والثاء والظاء والفاء والهاء والحاء والخاء والغين، (أنيس، 1992) وهو بهذا التصنيف لا يخالف القدماء إلا في صوت الضاد الذي عدّه صوتاً شديداً.

وأما صوت العين فقد تردّد إبراهيم أنيس في عدّه صوتاً رخواً أو صوتاً متوسطاً بين الشدة والرخاوة، والسبب في رأيه قلّة التجارب الحديثة التي أجريت على أصوات الحلق، ويترك هذا الأمر لتجارب المستقبل لتبرهن عليها. (أنيس، 1992)

وبين الأصوات الشديدة والأصوات الرخوة مجموعة من الأصوات يطلق عليها اسم الأصوات المتوسطة، وهي التي عرّفها ابن عصفور بقوله: والصوت الذي بين الشديدة والرخوة هو الذي لا يجري الصوت في موضعه عند الوقف، ولكن يعرض له أعراض توجب خروج الصوت باتصاله بغير مواضعها، يجمعها قولك: لم يروعنا. (ابن عصفور ،1979)

ويرى إبراهيم أنيس أن السبب في تسميتها بالأصوات المتوسطة أنه رغم التقاء العضوين مع بعضٍ الأصوات قد يجد النفس مسرباً يمرّ منه الهواء دون أن يحدث أي نوع من الصفير أو الحفيف، ويلاحظ هذا مع اللام والنون والميم والراء، (أنيس، 1992) وأطلق عليها تمام حسان اسم الأصوات الاستمرارية، وهي الراء واللام والميم والنون والواو والياء وهو بهذا يستثني الألف والعين. (حسان، 1979)

المقطع الصوتي

يأتي المقطع الصوتي في الترتيب الهرمي للأصوات في المرحلة الثانية بعد ما نطلق عليه اسم الفونيم. (عباينة، 2000)

وأول من استعمل المقطع كما هو معروف حديثاً الفارابي، ولم يظهر في الاستعمال عند القدماء ولم يعنَ علماء العربية بعد الفارابي بهذا المصطلح لبعده عن مجال الدرس اللغوي الذي يسود مؤلفاتهم، (الصيغ، 2000) وكان الفارابي قد عرّف المقطع الصوتي بقوله:"وكل حرف غير مصوت أتبع بمصوت قصير به،

فإنه يسمى المقطع القصير، والعرب يسمّونه الحرف المتحرك، من قبل أنهم يسمون المصوتات القصيرة حركات، وكل حرف لم يتبع به صوت أصلاً وهو يمكن أن يقترن به، فإنهم يسمونه الحرف الساكن، وكل حرف غير مصوت قرن به مصوت طويل فإنّا نسميه المقطع الطويل". (الفارابي، د.ت، ص 1075، عبد الجليل، 1998ص 47) ويعزو عبد القادر مرعي معرفة الفارابي المقطع الصوتي وأنواعه إلى اطّلاعه وتأثره باللغة اليونانية القديمة، أما النحاة العرب القدماء فلم يشيروا إلى معنى المقطع الصوتي ولا إلى أنواعه. (الخليل، 1993)

ويرى عبد القادر عبد الجليل أن أفضل من قدّم صورة واضحة للمقطع هو صاحب النظرية البنيوية، (فرديناند دي سوسير) الذي وصفه بقوله:"الوحدة الأساسية التي يظهر بداخلها نشاط الفونيم". (عبد الجليل، 1998 ص 48)

وأما المقطع عند إبراهيم أنيس فهو:"عبارة عن حركة قصيرة أو طويلة مكتنفة بصوت أو اكثر من الأصوات الساكنة". (أنيس، 1965ص147) ويرى أن الباحث يحتاج إلى تقسيم الكلام المتصل إلى مقاطع صوتية تبنى عليها في بعض الأحيان الأوزان الشعرية، وبها يُعرف نسيج الكلمة في لغة من اللغات، (أنيس، 1992) ولتحديد مقاطع الكلمة بوضوح يرى محمد الخولي أن يكون الكلام بطيئاً، فلو قلنا: ذهب ببطء، لظهرت مقاطعها الثلاثة بجلاء، كما تقوم المقاييس العروضية في الشعر على أساس المقاطع. (الخولي،1990)

وقسّم إبراهيم أنيس المقاطع الصوتية إلى متحرك وساكن؛ فالمقطع المتحرك هو الذي ينتهي بصوت لين قصير أو طويل، أما المقطع الساكن فهو الذي ينتهي بصوت ساكن، فالفعل الماضي فَتَحَ يتكون من ثلاثة مقاطع متحركة (fa/ta/ḥa)، في حين أن مصدر هذا الفعل فَتْحٌ يتكون من مقطعين ساكنين(fat/hun). (أنيس، 1992)

ويقول: إن المحدثين وجدوا صعوبة في تحديد بدء المقطع ونهايته، ولكنهم استطاعوا تحديد وسطه أو أظهر جزء منه؛ لأن الكلام المتّصل يتكون من أصوات تختلف في نسبة الوضوح السمعي؛ فالأصوات الساكنة أقل وضوحاً في السمع من أصوات اللين، وإن كانت اللام والنون والميم أصوات عالية النسبة في

الوضوح السمعي، وتكاد تشبه أصوات اللين في هذه الصفة ممّا جعلهم يسمّونها أشباه أصوات اللين، وعند تسجيل الذبذبات الصوتية على لوح حساس يظهر أثر هذه الذبذبات على شكل خط متموج له قمم ووديان، وأصوات اللين في معظم الحالات تحتل القمم تاركة الوديان للأصوات الساكنة، كما تحتل في بعض الأحيان اللام والنون والميم هذه القمم، ولهذا اعتبرها المحدثون أصواتاً مقطعية؛ لأنها هي التي تحدّد المقاطع الصوتية في الكلام، وعندما يلتقي في الكلام صوتا لين يتكون منها عادة صوت واحد أقل وضوحاً في السمع، يخرج من صفات أصوات اللين فيصبح صوتاً ساكناً أو شبيهاً بأصوات اللين، والتقاء صوتَيْ لين يُنتج لنا عادة أحد الصوتين الانتقاليين اللذين نسميهما "الواو"و"الياء". (أنيس، 1992 ص 160-161)

وأنواع النسج في المقاطع العربية خمسة فقط، كما يراها إبراهيم أنيس، وهي:

أ- **المقاطع المفتوحة** وتشمل:

1- صوت ساكن +صوت لين قصير: ومثاله(عَ ، مِ ، لَ) في كلمة عَمِلَ (a/mi/la>) ففي هذه الكلمة ثلاثة مقاطع من هذا النوع، وقد أطلق عليه علماء اللغة المحدثون اسم المقطع القصير المفتوح. (عبد التواب، 1983، شاهين، 1977، حسان، 1979، عبابنة، 2000)

2- صوت ساكن+ صوت لين طويل: ومثاله (قا) في كلمة قال (ka/la)، ففي المقطع الأول صوت القاف والفتحة الطويلة، وسُمِي بالمقطع الطويل المفتوح، (عبد التواب، 1983، شاهين، 1977، عبابنة، 2000) وأسماه تمام حسان المقطع المتوسط المفتوح. (حسان، 1979)

ب - **المقاطع المغلقة** وتشمل:

3- صوت ساكن +صوت لين قصير+صوت ساكن: ومثاله كلمة(مِنْ) (min)، وقد أُطلِق عليه أكثر من اسم، منها المقطع القصير المغلق (عبابنة، 2000، الكناعنة، 1997) **والمقطع الطويل المغلق** (عبد التواب، 1983، شاهين، 1977) **والمقطع المتوسط المغلق.** (حسان، 1979)

4- صوت ساكن +صوت لين طويل+صوت ساكن: وهذا نوع من المقاطع نادر الوجود في النثر العربي، ولا وجود له في الشعر، فلا يكون إلا في أواخر الكلمات، وحين الوقف، (أنيس، 1992) ومثاله كلمة (بابْ) في حالة الوقف، (bab) ، وهو المقطع الطويل المغلق. (عبد التواب، 1983، حسان، 1979، عبابنة، 2000، الخليل، 1993)

5- صوت ساكن+صوت لين قصير+صوتان ساكنان: وهذا النوع قليل الشيوع ولا يكون إلا في أواخر الكلمات وحين الوقف، (أنيس، 1992) ومن أسمائه المقطع القصير المغلق بصامتين. (عبابنة، 2000، الكناعنة، 1997) (والمقطع الزائد في الطول. (عبد التواب، 1983، الخليل، 1993) وهو مقطع طويل مزدوج الإقفال عند تمام حسان. (حسان، 1979)

هذه هي المقاطع في اللغة العربية بيّنها إبراهيم أنيس وسار عليها من تبعه، وقد أضاف سلمان العاني مقطعاً سادساً يتكوّن من(ساكن+حركة+حركة+ساكن+ ساكن) ومثل له بكلمة (سارّْ) في حالة الوقف ،(sārr).(العاني، 1983)

أما المقطع الذي ذكر بعض الباحثين أنه يبدأ بصوت علة، وجعله مقطعاً مستقلاً، (قصير مغلق)، ومثل له بأداة التعريف (أل)، فهو لا يعدو أن يكون المقطع الثالث نفسه، وحتى لو سُلّم بإمكانية الابتداء بالساكن فإن المثال الذي ذكره يبدأ بالهمزة وهو صوت صامت. (الصيغ، 2000)

النبر

جاء في اللسان: النبر بالكلام الهمز، (ابن منظور، 2000) وقد استخدم علماء العربية القدماء النبر للدلالة على الهمز وارتفاع الصوت، قال ابن المؤدب: وسُمِي نبراً لنبرك إياه إلى الحنك الأعلى، والنبر الرفع. (ابن المؤدب، 1987)

وأما النبر بمعناه الاصطلاحي فلم يدرسه النحاة العرب مطلقاً.(البكوش، 1987) وقد عرّفه إبراهيم أنيس قائلاً:" إن المرء حين ينطق بلغته يميل عادة إلى الضغط على مقطع خاص من كل كلمة ليجعله بارزاً أوضح في السمع من غيره من مقاطع الكلمة، وهذا الضغط هو الذي نسميّه بالنبر". (أنيس، 1992 ص170)

وعُرّف حديثاً بأنه:"إعطاء مقطع من بين مقاطع متتابعة مزيداً من الضغط

والعلو(نبر علوي)، أو يعطي مزيداً من أو نقصاً في نسبة التردد(نبر يقوم على درجة الصوت". (نور الدين، 1992ص 110) فهو نشاط فجائي يعتري أعضاء النطق أثناء التلفظ بمقطع ما من مقاطع الكلمة، (الأنطاكي، 1971) وهو أهم ما يرتبط بالمقاطع في الكلام. (إبراهيم، د.ت)

ويقول أحمد مختار عمر:"جميع التعريفات تتفق على أن النبر يقتضي طاقة زائدة أو جهداً عضلياً إضافياً". (عمر،1976 ص187)

وبيّن إبراهيم أنيس سبب حدوثه بقوله:" وفي النبر تنشط أعضاء النطق غاية النشاط، إذ تنشط عضلات الرئتين نشاطاً كبيراً، كما تقوى حركات الوترين الصوتيين ويقتربان أحدهما من الآخر ليسمحا بتسرّب أقل مقدار من الهواء، فتعظم لذلك سعة الذبذبات ويترتب عليه أن يصبح الصوت عالياً واضحاً في السمع، هذا في حالة الأصوات المجهورة، أما في الأصوات المهموسة فيبتعد الوتران الصوتيان أحدهما عن الآخر أكثر من ابتعادهما مع الصوت المهموس غير المنبور وبذلك يتسرّب مقدار أكبر من الهواء". (أنيس، 1992 ص 169)

ويرى إبراهيم أنيس أن اللغتين العربية والفرنسية تخضعان لقانون خاص بمواضع النبر، أما الإنجليزية فلا تكاد تخضع لقاعدة ما في هذا، كما أن نطق اللغة لا يكون صحيحاً إلاّ إذا رُوعي فيه موضع النبر، (أنيس، 1992) وقد تبعه العلماء الذين جاءوا بعده في تعريفه للنبر أمثال تمام حسان وكمال بشر. (حسان، 1979، بشر، 1987)

واختلفت آراء العلماء حول وجود النبر في اللغة العربية؛ فمنهم من نفى وجوده مثل هنري فليش، إذ قال:" نبر الكلمة فكرة كانت مجهولة تماما لَدى النحاة العرب، بل لم نجد له اسماً في مصطلحاتهم". (فليش، 1966 ص 19) ويقول برجشتراسر:" فنتعجّب كل العجب، من أن النحويين والمقرئين القدماء، لم يذكروا النغمة ولا الضغط أصلاً". (برجتشراسر، 1982ص 72) ومنهم من أكدّ وجوده مثل كانتينو وبروكلمان.

ولم يتحدث النحاة واللغويون القدامى عن النبر ولا عن مفهومه، لأنه لا يقوم بوظيفة تميزية في العربية، (إبراهيم، د.ت) وفي جهل القدماء لفكرة النبر يقول

عصام نور الدين: لم يقتصر جهل فكرة نبر الكلمة على النحاة، بل تعداهم إلى علماء العروض الذين لم يتحدثوا عنه، بالرغم من أن علمهم مؤسس على تتابع مجموعة من المقاطع الطويلة والقصيرة، بل إن علماء تجويد القراءات لم يتعرضوا لهذا المصطلح، رغم ارتكاز علمهم في جزء كبير منه على فكرة النبر. (نور الدين، 1992)

ويقول إبراهيم أنيس :" ليس لدينا من دليل يهدينا إلى موضع النبر في اللغة العربية كما كان ينطق بها في العصور الإسلامية الأولى؛ إذ لم يتعرض له أحد من المؤلفين القدماء". (أنيس، 1992 ص171)

وقد وضع إبراهيم أنيس قانوناً للنبر في اللغة العربية كما ينطق بها القرّاء الآن في مصر، تخضع له اللغة ولا تكاد تشذ عنه. (أنيس، 1992، عبد التواب، 1983)

فللنبر العربي أربعة مواضع، أشهرها وأكثرها شيوعاً المقطع قبل الأخير، ويمكن تلخيص تلك المواضع كما يرى إبراهيم أنيس على النحو الآتي:

لمعرفة مواضع النبر في الكلمة العربية، ينظر أولاً إلى المقطع الأخير، فإذا كان من النوعين الرابع(صوت ساكن +صوت لين طويل +صوت ساكن) أي "المقطع الثلاثي الطويل المغلق" (عبابنة، 2000) كان هو موضع النبر، كما في كلمة (نستعين) في الوقف عليها نجد النبر على المقطع (عين ص ح ح ص)، والخامس(صوت ساكن+صوت لين قصير+صوتان ساكنان) أي"المقطع الرباعي القصير المغلق بصامتين"، كان هو موضع النبر، كما في كلمة (المستقرّ) في الوقف عليها نجد النبر على المقطع (قرّ ص ح ص ص).

أما إذا كانت الكلمة غير منتهية بهذين النوعين من المقاطع، نُظِر إلى المقطع الذي قبل الأخير، فإن كان من النوع الثاني (صوت ساكن+صوت لين طويل) أي "المقطع الثنائي الطويل المفتوح أو الثالث (صوت ساكن+صوت لين قصير+صوت ساكن) أي "المقطع الثلاثي القصير المغلق " حكمنا بأنه موضع للنبر، فالثاني كما في كلمة (يعادي $yu/<\bar{a}/d\bar{i}$) فالنبر على المقطع (عا)، والثالث كما في كلمة(يكتبْ –عند الوقف عليها– yak/tub)، فالنبر على المقطع (يك)، أما إذا كان من النوع الأول (صوت ساكن +صوت لين قصير) أي"المقطع الثنائي

القصير المفتوح، نُظِر إلى ما قبله فإن كان مثله، أي: من النوع الأول أيضاً، كان النبر على هذا المقطع الثالث، حين نعدّ من آخر الكلمة كما في الفعل الماضي الثلاثي(كَتَبَ وفَرِحَ وصَعُبَ) كتب ka/ta/ba فرح fa/ri/ḥa صعب sa/<u/ba، ففي هذه الأفعال يكون النبر على الكاف والفاء والصاد، ولا يكون النبر على المقطع الرابع حين نعدّ من الآخر إلا في حالة واحدة وهي أن تكون المقاطع الثلاثة التي قبل الأخير من النوع الأول مثل (بَلَحَة ba/la/ḥa/tun) و(عَرَبَة <a/ra/ba/tun)، فالنبر يكون على الباء وعلى العين. (أنيس، 1992)

وبعد إبراهيم أنيس وضع كل من تمام حسان وسلمان العاني قواعد للنبر في اللغة العربية. (حسان، 1979، العاني، 1983)

ويرى داود عبده أن الباحثين الثلاثة يختلفون من حيث دقتهم في صياغة قواعدهم، فبينما يرى إبراهيم أنيس دقيقاً إلى حدّ بعيد، فإنه يجد أن قواعد تمام حسان في الطرف الآخر تفتقر للدقة؛ فهناك تناقض بين قواعد تمام حسان وبعضها الآخر، (عبده، د.ت) كما أن قواعد تمام حسان وعددها إحدى عشرة قاعدة لا تختلف عن قواعد أنيس إلا في حالة معينة؛ وهي التي تضع فيها قواعد أنيس النّبر على المقطع الثاني من آخر الكلمة عندما يكون المقطع قصيراً، فيما تضعه قواعد حسان على المقطع الثالث كما في كلمة (حركة). (عبده، د.ت)

وقد أغفل سلمان العاني كلمات مثل (كَتَبَتْ)، وهذا يتطلّب إعادة صياغة قاعدته الأولى بحيث تشمل الكلمات التي تكون جميع مقاطعها قصيرة. (عبده، د.ت)

وهكذا نرى أن إبراهيم أنيس أول من تناول قضية النبر؛ فقد أهمل العلماء العرب دراسة النبر إهمالاً تاماً، ولهذا فإننا لا نستطيع أن نتبين مواضع النبر في العصور الوسطى. (عمر، 1982) "حتى سيبويه إمام النحاة لم يصفها بشيء". (الخليل، 2002 ص 15)

وقد اعتمد إبراهيم أنيس التفسير والتحليل ولم يكتف بوصف النبر، بل جعل له قواعد تنظمه وتبيّن مواضعه في الكلام، ويعتمد الدارسون على هذه القواعد في دراساتهم للنبر، واعتمد إبراهيم أنيس قراءة مجيدي القراءات في القاهرة عند وضع هذه القواعد، وبهذا يكون من أوائل العلماء العرب الذين درسوا النبر

دراسة تحليلية؛ (فليس لديه دليل يهديه إلى موضع النبر في اللغة العربية كما كان ينطق بها في العصور الإسلامية الأولى)، (أنيس، 1992) ولكنه مع ذلك درس النبر كما ينطق بها القرّاء الآن في القاهرة، أي دراسة القراءة على نخبة من القرّاء، وهؤلاء القراء أخذوها مشافهة عن شيوخهم وشيوخهم عمّن قبلهم وهكذا.

التقاء الساكنين

ليس من كلام العرب الجمع بين ساكنين في الوصل؛ لأن الجمع بينهما في الوصل محال، فإذا اجتمعا فلا بدّ من حذف أحد الساكنين، أو تحريكه ليخرج إلى كلامهم، لأن الحرف الساكن إذا تُكلم به، فإن المتكلم في حكم الواقف عليه والمبتدئ بما بعده، والابتداء بالساكن محال، والجمع بينهما يشبه الابتداء بالساكن. (الوراق، 2002)

إن بحث قضية التقاء الساكنين مرتبطة أشدّ الارتباط بالنظام المقطعي في اللغة العربية، فمعرفتنا خصائص النظام المقطعي للغتنا العربية يفسّر لنا الكثير من الظواهر اللغوية ومنها التقاء الساكنين.

ولعل من أبرز خصائص النظام المقطعي في العربية أنه لا يجوز أن يتوالى صامتان في المقطع إلا في حالة الوقف، (أنيس، 1992، عبابنة، 2000، الخليل، 2002) كما في كلمة (بنتْ bint).

كما أن المقطع الثلاثي الطويل المغلق(ص ح ح ص) لا يقبل إلا في حالتين:

- في حالة الوقف كما في : (بابْ bāb و قامْ ḳam).
- إذا كان حد الإغلاق فيه حد الابتداء في المقطع الذي يليه كما في كلمة شابّة، (sab/ba/tun).

ويلاحظ في كلمة شابّة كيف احتملت العربية تجاور صامتين متماثلين هما الباء والباء، بشرط أن الباء الأولى نهاية المقطع الأول والباء الثانية بداية المقطع الثاني. (شاهين، 1988) أضف إلى ما تقدم أن العرب يكرهون النطق بمقاطع مفتوحة متوالية، ومن ثم لجأوا إلى إقفال بعض هذه المقاطع المفتوحة، وهو ما اتّخذ أحياناً صورةَ الإسكان، وأحياناً صورة الإدغام في الكلمة الواحدة أو الكلمتين. (شاهين، 1977)

وقد وقف القدماء عند هذه المسألة وعالجوها معالجة مختلفة عن علاج المحدثين. (سيبويه،1999، ابن عصفور، 1979)

وفي هذا الباب (التقاء الساكنين) يقول إبراهيم أنيس: دلّت البحوث الصوتية الحديثة على أن الأصل في كلّ كلام أن تتصل أجزاؤه اتصالاً وثيقاً، فلا يميز بين الكلمات إلا صاحب اللغة والعارف بمعانيها، والنحاة في بحثهم ظاهرة التقاء الساكنين خلطوا بين أمرين مختلفين تمام الاختلاف، إذ لم يفرّقوا بين الحرف المشكل بالسكون وبين حرف المدّ، بل عدّوا كلاً منها ساكناً وبنوا قواعدهم على هذا الاعتبار، ولكن الدراسة الصوتية الحديثة تأبى هذا. (أنيس، 1975)

ويلخّص إبراهيم أنيس أقوال النحاة في التخلص من التقاء الساكنين بين كلمتين متجاورتين في الآتي:

ـ يّحذف حرف المد لفظاً لا خطاً حين يكون في آخر الكلمة ويليه ساكن في الكلمة اللاحقة، كما في قوله تعالى:"أطيعوا الله والرسول وأولي الأمر منكم" (النساء 59) فحرف المد المتلو بساكن هو(أطيعوا الله).

ـ يحرّك الأول من الساكنين حين لا يكون هناك حرف مدّ، ويكون تحريكه إما بالكسر على الأصل في التخلص من الساكنين وهو الأكثر، أو بالضم عند بعضهم مع ميم جماعة الذكور المتصلة بالضمير المضموم، نحو قوله تعالى: "كتب عليكم الصيام" (البقرة، 183)، وقوله:"لهم البشرى" (الزمر، 17)، حيث تحرّك الميم بالكسر في: عليكم ولهم. (أنيس، 1975)

ويسيطر على نظام المقاطع في اللغة العربية، كما يرى إبراهيم أنيس، أمران هامان:

– الأول: الحرف المشكل بما يسمّى السكون يجب تحريكه بأي حركة حين يقع في وصل الكلام.

- الثاني: لا يصح أن يتوالى في وسط الكلام حرفان مشكلان بالسكون، أو بعبارة أخرى حرفان خاليان من الحركة. (أنيس، 1975)

وإذا تصادف أن اشتمل الكلام المتصل على حرف مدّ، وكان ما بعده مشكلاً بالسكون وجب تحريك هذا الساكن، أو إذا صادف أن توالى في وسط الكلام

حرفان خاليان من الحركة وجب تحريك الأول منهما.

والدراسات الصوتية الحديثة تقول إن المقطع الصوتي في اللغة العربية يبدأ دائماً بحرف صامت، فالحركات دائماً تلي الحروف، فعبارة مثل (جزاؤهم العقاب) عند التحليل نجد في وسطها"الميم" يليها مباشرة"اللام" وبعد اللام مباشرة "العين"، وكل منها حرف وليس حركة، وبالتالي فقد توالى في وسط الكلام ثلاثة حروف وهو أمر يأباه نظام توالي الحروف، ويمكن التخلص من هذا الوضع بتحريك الحرف الأول من الحروف الثلاثة المتوالية، (أنيس، 1975)

وتحليلها يتم كالآتي: (جزاؤهم العقاب)

ǧa/zā/>u/hum/l<i/kā/bu > ǧa/zā/>u/hu/<u>mul</u>/<i/kā/bu

إذ يتم تحريك الميم بالضم

وعند تحليل عبارة مثل :بئر القبيلة (مفترضين سكون الراء وهو رأي إبراهيم أنيس)

نرى في وسطها الهمزة ثم الراء ثم اللام ثم القاف، فتلك حروف أربعة متوالية وهو أمر يأباه توالي الحروف العربية، بل هو أشنع في النطق العربي، فنلجأ في مثل هذه الحالة إلى تحريك الحرف الثاني(الراء).

وتحليلها يتم كالآتي: بئر القبيلة

bi>/rl/ḳa/bī/la > bi>/ril/ḳa/bī/la

(تم التخلص من توالي أربعة حروف بتحريك الراء)

وفي إشارة إلى التخلص من المقطع المكروه في العربية وهو المقطع الرابع(ص ح ح ص) يقول إبراهيم أنيس: أما أصوات اللين فطوراً تقصّر وذلك مع الجزم كما في (ينام ya/nā/mu ويقوم ya/kū/mu و يرضى yar/dā ويسمو yas/mū) حين يدخل على هذه الأفعال أداة جزم فتصبح:

ينام	لم ينام	لم ينم
ya/nā/mu	lam/ya/nām	lam/ya/nam
	(تشكّل المقطع المرفوض)	(تم تقصير الحركة الطويلة)

وكذلك تقصّر الحركة الطويلة في الفعل الناقص المجزوم:

يسمو	لم يسمو	لم يسمُ
yas/mū	lam/yas/mū	lam/yas/mu

فكل الذي أصابها هو أن صوت اللين الطويل أصبح قصيراً، وهذه الظاهرة مطّردة في اللغة العربية تحتمها قواعد اللغة. (أنيس، 1992، شاهين، 1977، عبابنة، 2000، الخليل، 2002)

وهكذا نرى أن ما أسماه القدماء بالتقاء الساكنين ليس في حقيقته إلا توالي ثلاثة أو أربعة حروف(consonants) في وسط الكلام، وإذا كان نظام توالي الحروف لا يسمح بمثل هذا في الجمل والعبارات، فمن باب أولى أن لا يسمح به في الكلمة الواحدة، بل يأباه كل الإباء. (أنيس، 1975)

المماثلة (Assimilation)

حروف الهجاء منها ما يأتلف ومنها ما يختلف، ولا بدّ من تحقيق التآلف بين الحروف عند تركيب الكلام حتى يتحقق الانسجام الصوتي، فتتمكن أعضاء النطق من التفوّه به. (هلال، 1990)

ومن عوامل تحقق التآلف بين الحروف المماثلة، وهي:"التعديلات التكيفية التي تصيب صوتاً من الأصوات بسبب مجاورته لأصوات أخرى". (عمر، 1976 324)
وعرّفها دانيال جونز بأنها:"عملية استبدال صوت بآخر تحت تأثير صوت ثالث قريب منه في الكلمة أو في الجملة" (Jones,1986 P217) وهي عملية إحلال صوت محل صوت آخر تحت تأثير صوت ثانٍ قريب منه في الكلمة. (حسنين، 1981)

ويصفها محمد الأنطاكي بقوله: إذا اجتمع في الكلمة صوتان يتّصف كل منهما بصفة تناقض صفة الآخر، كالجهر والهمس، أو الإطباق والفتح، وكان في تحقيق الصفتين المتناقضتين للصوتين المتجاورين مشقّة وعسر، مال المتكلم إلى خلع صفة أحدهما على الآخر توفيراً للجهد وتحقيقاً للانسجام، ونقول عندئذ: إنه حصل تماثل بين الصوتين. (الأنطاكي، 1971، الأنطاكي د.ت)

ومع أن إبراهيم أنيس أطلق على هذا الفصل اسم المماثلة، إلا إنه استعمل **كلمة التأثير في أثناء حديثه، يقول: إن الأصوات اللغوية تتأثر بعضها ببعض في**

المتصل من الكلام، ونسبة التأثر تختلف من صوت إلى آخر، فمن الأصوات ما هو سريع التأثر يندمج في غيره أكثر مما قد يطرأ على سواه من الأصوات، والتأثير يصيب الأصوات بسبب مجاورتها بعضها لبعض. (أنيس، 1992)

والأصوات في تأثرها تهدف إلى نوع من المماثلة أو المشابهة بينها ليزداد مع مجاورتها قربها في الصفات أو المخارج، ويمكن أن يسمّى هذا التأثر بالانسجام الصوتي، وهي ظاهرة شائعة في كل اللغات بصفة عامة، (أنيس، 1992) فإذا التقى في الكلام صوتان من مخرج واحد أو مخرجين متقاربين، وكان أحدهما مجهوراً والآخر مهموساً مثلاً، حدث بينهما شدّ وجذب، كل واحد منهما يحاول أن يجذب الآخر ناحيته ويجعله يتماثل معه في صفاته كلها أو في بعضها. (عبد التواب، 1983)

وتأثر الأصوات اللغوية بعضها ببعض ليس مقصوراً على الأصوات الساكنة، بل قد يكون أيضاً في أصوات اللين، وهو ما يسمّى بانسجام أصوات اللين(vowel harmony). (أنيس، 1992، عبد التواب، 1983)

لقد عرف البحث الصوتي عند العرب قانون المماثلة، وسُمِّي فيه مسميات، فاتّخذ اسمي المضارعة والتقريب عند سيبويه، وتجانس الصوت وتشاكله عند ابن يعيش، والمناسبة عند ابن الحاجب. (سيبويه، 1999، ابن يعيش، د.ت، الأسترباذي، 1982، العطية، 1983)

ولا يُلقى بالاً إلى الجانب الدلالي الذي قد يتأثر نتيجة تقارب أو تطابق الصوتين. (عمر، 1976)

وقّسم علماء الأصوات اللغوية تأثر الأصوات المتجاورة بعضها ببعض إلى نوعين:

الأول: التأثر الرجعي، وفيه يتأثر الصوت الأول بالثاني، وهذا كثير الشيوع في اللغة الفرنسية والعربية أيضاً.

الثاني: التأثر التقدمي، وفيه يتأثر الصوت الثاني بالأول، وهو الشائع في اللغة الإنجليزية، كما انه قد يوجد أيضاً في العربية (أنيس، 1992)

وأطلق رمضان عبد التواب على النوع الأول اسم التأثر المدبر، والنوع الثاني

التأثر المقبل. (عبد التواب، 1983)

والإبدال القياسي الذي يشير إليه النحاة دائماً في صيغة "افتعل" حين تكون فاؤها (دالاً أو ذالاً أو زاياً أو أحد أصوات الإطباق) يتضمّن نوعي التأثر الرجعي والتقدمي. (أنيس، 1992)

فصياغة افتعل من(دعا وذكر وزاد) تكون كالتالي:

* الفعل الثلاثي	* الأصل ،إذ اجتمع صوتان متجاوران الأول مجهور والثاني مهموس	* تأثرت التاء المهموسة بالدال المجهورة فأصبحت التاء مجهورة
دعا	ادتعى	اددعى (ادّعى)
da/<ā	>id/ta/<ā	>id/da/<a
ذكر	اذتكر	اذدكر
d̲a/ka/ra	>id̲/ta/ka/ra	>id̲/da/ka/ra
زاد	ازتاد	ازداد
zā/da	iz/tā/da	>iz/dā/da

اجتمع في كل من هذه الأمثلة صوتان متجاوران، الأول مجهور والثاني مهموس، فانقلب إلى صوت مجهور أيضاً، وهذا تأثر تقدمي لأن الثاني تأثر بالأول.

وأصاب الكلمتين (اذدكر وازداد) تطور آخر؛ إذ صارتا في بعض الأحيان (اذّكر وازّاد).

اذدكر >id̲/da/ka/ra	>	اذّكر >id̲/d̲a/ka/ra تأثر صوت الدال بصوت الذال فاصبح ذالاً وهو تأثر تقدمي
ازداد >iz/dā/da	>	ازّاد >iz/zā/da تأثر صوت الدال بصوت الزاي فأصبح زاياً وهو تأثر تقدمي

وقد يحدث في اذدكر تأثر رجعي:

اذدكر
>ḏ/da/ka/ra

اذكر
>d/da/ka/ra
تأثر صوت الذال بصوت الدال فأصبح دالاً

ويكون التأثر تقدمياً ورجعياً إذا كانت فاء افتعل أحد أصوات الإطباق، ومثال ذلك صيغة افتعل من الفعل ظلم:

ظلم
ża/la/ma

اظتلم
>iż/ta/la/ma
اجتمع صوت الطاء والتاء والأول مجهور مطبق والتاء مهموس

اظطلم
>iż/ṭa/la/ma
تأثر صوت التاء بصوت الظاء فجعله مطبقا مثله، وهو تأثر تقدمي

وقد رُويت:

اظطلم
>iż/ṭa/la/ma

اطّلم
>iṭ/ṭa/la/ma
تأثر الصوت الأول بالصوت الثاني وهو تأثر رجعي

وفي صياغة افتعل من صبر نجد الصيغة أولا (اصتبر)، وقد اجتمع فيها صوتان مهموسان، غير أن أحدهما مطبق والآخر مستفل، فقلبت التاء إلى نظيرها المطبق وهو الطاء فصارت اصطبر. (أنيس، 1992)

صبر
ṣa/ba/ra

اصتبر
>iṣ/ta/ba/ra

اصطبر
>iṣ/ṭa/ba/ra

ثم زاد تأثر الثاني بالأول فأصبحت الكلمة اصّبر:

صبر
ṣa/ba/ra

اصتبر
>iṣ/ta/ba/ra

اصّبر
>iṣ/ṣa/ba/ra

درجات التأثر

تختلف نسبة تأثر الأصوات بعضها ببعض، فقد لا يعدو التأثر أن يكون انقلاب الصوت من الجهر إلى الهمس أو العكس، وأقصى ما يصل إليه الصوت في تأثره بما يجاوره أن يفنى في الصوت المجاور، وهو ما يسمّى قديماً بالإدغام. وقصر إبراهيم أنيس حديثه على الأصوات الساكنة لوضوح التأثر فيها وضوحاً لا يدع مجالاً للشك .

ويقسم درجات التأثر ونسبته إلى الموضوعات الآتية:

1-الجهر والهمس

عندما يلتقي صوت مهموس بصوت مجهور، قد ينقلب أحدهما إلى نظير الآخر بحيث يتكون منهما صوتان مهموسان أو مجهوران، فمثلاً عند صياغة افتعل من فعل فاؤه صوت مجهور نلحظ أن تاء افتعل المهموسة تقلب أحياناً إلى نظيرها المجهور وهو الدال، ليجتمع في الصيغة صوتان مجهوران، هذا هو السرّ فيما يحدث في الأفعال التي فاؤها (دال أو ذال أو زاي) حين نصوغ منها افتعل، لأن كل من الدال والذال والزاي صوت مجهور.

والشرط الأساسي لتحقيق تأثر الصوت بما يجاوره أن يكون التقاؤهما مباشراً، بحيث لا يفصل بينهما فاصل، ولو كان هذا الفاصل حركة قصيرة، ولا يتم هذا إلا حين يكون الصوت الأول مشكلاً بما يسمّى السكون. (أنيس، 1992) فمثلاً عند صياغة افتعل من الفعل زجر تصبح ازدجر:

زجر	ازتجر	ازدجر
za/ga/ra	>iz/ta/ǧa/ra	>iz/da/ǧa/ra
	التقت الزاي المجهورة مع التاء المهموسة	فقلبت التاء إلى الدال المجهورة

يقول ابن عصفور:" والسبب في ذلك أن الزاي مجهورة والتاء مهموسة، والتاء شديدة والزاي رخوة، فتباعد ما بين الزاي والتاء، فقربوا أحد الحرفين من الآخر ليقرب النطق بهما، فأبدلوا الدال من التاء، لأنها أخت التاء في المخرج والشدة، وأخت الزاي في الجهر". (ابن عصفور، 1979ص356/1)

2-انتقال مجرى الهواء من الفم إلى الأنف وبالعكس

الأصوات صنفان : منها ما يتخذ الهواء مجراه حين النطق بها خلال الفم، وهي الكثرة الغالبة في اللغة العربية، ومنها ما يتخذ الهواء معها مجراه من الأنف كالنون والميم، ولاحظ المحدثون أن النوع الأول قد ينتقل إلى نظيره من الثاني تحت تأثير ظروف خاصة. (أنيس، 1992)

وقد رُوي هذا التأثر مطرداً في بعض أحكام القراءات، مثل اجتماع الباء والميم في مثل قوله تعالى:(يا بني اركب معنا ولا تكن مع الكافرين)، (هود 42) فأدغم باء (اركب) في ميم (معنا) أبو عمرو والكسائي ويعقوب، واختلف عن ابن كثير وعاصم وقالون وخلّاد. (ابن الجزري، د.ت، البناء، د.ت) وقد قلبت الباء ميماً أي أن صوت الفم (الباء) انتقل إلى نظيره من اصوات الأنف (الميم). (أنيس، 1992)

اركب معنا	اركمّعنا
>ir/kab/ma/<a/nā	>ir/kam/ma/<a/nā

3-انتقال مجرى الصوت

قد ينتقل الصوت من مخرجه الأصلي إلى مخرج آخر، فيستبدل به أقرب الأصوات إليه في هذا المخرج الجديد.

فإذا انتقلت التاء من مخرجها متجهة نحو أقصى الحنك استبدل بها الكاف التي تشركها في الهمس والشدة، وقد روى النحاة القدماء أن (عصيت) أصبحت عصيكا في بعض اللهجات: (أنيس، 1992)

عصيت	عصيكا
<a/ṣay/ta	<a/ṣay/kā

4-تغيّر في صفة الصوت من الشدّة إلى الرخاوة أو العكس

ويصحب هذا التأثر عادة إدغام، كما هو الحال في بعض القراءات، كإدغام الدال في الذال أو الثاء في التاء، (أنيس، 1992) ففي قوله تعالى:"ألا بعداً لمدين كما بعدت ثمود"، أدغم تاء (بعدت ثمود) أبو عمرو وابن عامر بخلف عن ابن ذكوان، فالإظهار طريق الصوري، والإدغام طريق الأخفش وحمزة والكسائي، (البناء، د.ت) وقد تمّ في هذا الإدغام عمليتان: الأولى أن نسمح للهواء مع التاء

بالمرور لتصبح رخوة كالثاء، والثانية أن مخرج الصوت الأول قد انتقل إلى الأمام متجهاً نحو مخرج الأصوات المسماة باللثوية، وبها ماثل الصوت الأول الصوت الثاني كل المماثلة فتمّ الإدغام. (أنيس، 1992)

بعدت ثمود	بعدث ثمود
ba/<i/dat/ta/mūd	ba/<i/daṯ/ṯa/mūd

قال ابن جني:(ومن ذلك قولهم: ستّ. أصلها سدس، فقربوا السين من الدال بأن قلبوها تاء، فصارت سدت، فهذا تقريب لغير إدغام، ثم إنهم فيما بعد أبدلوا الدال تاء لقربها منها إرادة للإدغام فقالوا: ستّ. (ابن جني،2001)

سدس	سدت	ستّ
sids	sidt	sitt

فالذي حدث هو إبدال السين تاء، لتصبح سدت ثم أبدلت الدال تاء، وأدغمت بالتاء المنقلبة.

وهو من الإدغام الشاذ، ومنه ودّ في لغة بني تميم، وأصلها وتد، وهي المعيارية الجيدة. (ابن يعيش، د.ت)

5- الإدغام

قد يترتب على تجاور صوتين متجانسين أو متقاربين أن أحدهما يفنى في الآخر، وهو ما اصطلح على تسميته في كتب القراءات بالإدغام.

فالإدغام فناء الصوت الأول في الصوت الثاني بحيث ينطق بالصوتين صوتاً واحداً كالثاني، وهو لهذا تأثر رجعي، فعندما تلتقي النون المشكلة بالسكون بالياء أو الواو مثل (من يقول، من وال) يحدث الإدغام أو فناء للصوت. (أنيس، 1992)

من يقول	من يقول
man/ya/ḳū/lu	may/ya/ḳū/lu
	فني صوت النون في صوت الياء
من وال	من وال
min/wā/ln	miw/wā/ln
	فني صوت النون في صوت الواو.

المخالفة (Dissimilation)

المخالفة بمعناها الاصطلاحي عند إبراهيم أنيس هي: أن الكلمة قد تشتمل على صوتين متماثلين كل المماثلة فيقلب أحدهما إلى صوت آخر لتتم المخالفة بين الصوتين المتماثلين، (أنيس، 1992) وهي عند صلاح الدين حسنين: نزعة صوتين متشابهين إلى الاختلاف، مثل تحول(ش ش) إلى (ش س)، فكلمة شمش الشائعة في اللغات السامية الشمالية تحولت في العربية إلى شمس، (حسنين، 1981) فالمعروف لدى علماء الساميات أن الشين في السامية الأم قلبت في العربية (سيناً)، وهذا من التغيرات التاريخية، فتصير الكلمة العربية(سمس)، غير أن المخالفة بين السينين أدّت إلى قلب السين الأولى (شيناً). (عبد التواب، 1983)

ويعرّفها أحمد مختار عمر بأنها:"تعديل الصوت الموجود في سلسلة الكلام بتأثير صوت مجاور، ولكنه تعديل عكسي يؤدي إلى زيادة مدى الخلاف بين الصوتين". (عمر، 1976 ص 329)

ويقول برجتشراسر في تعليله لحدوث المخالفة:"إنّا نرى الناس كثيراً ما يخطئون في النطق، ويلفظون بشيء غير الذي أرادوه، وأكثر ما يكون هذا إذا تتابعت حروف شبيهة بعضها ببعض، لأن النفس يوجد فيها قبل النطق بكلمة تصورات الحركات اللازمة على ترتيبها ويصعب عليها إعادة تصور بعينه بعد حصوله بمدة قصيرة، ومن هنا ينشأ الخطأ، إذا أسرع الإنسان في نطق جملة محتوية على كلمات تتكرر وتتابع فيها حروف متشابهة". (برجتشراسر، 1982 ص34)

ويرى إبراهيم أنيس أن علماء العربية القدماء لم يفطنوا لهذه الظاهرة، أو لم يولوها ما تستحق من عناية، فاضطرب تفسيرهم لها، وقد أشار إليها سيبويه في باب سمّاه (باب ما شذّ فأبدل مكان اللام الياء لكراهية التضعيف وليس بمطرد). (سيبويه، 1999) ثم ضرب أمثلة لهذا كتسريت وتظنيت وتقصيت.

كما أشير إلى هذا في آمالي الشجري حين قال :"وأما ما حذفوا منه وعوضوا فنحو تظننت قالوا تظنيت،فعوضوا من النون الياء".

ويقول إبراهيم أنيس: الحقيقة أن الأمر أكبر من تلك الإشارات التي لا تقنع الباحث المدقق، لأننا نلحظ أن كثيراً من الكلمات التي تشتمل على صوتين

متماثلين كل المماثلة يتغير فيها أحد الصوتين إلى صوت لين طويل، وهو الغالب، أو إلى أحد الأصوات الشبيهة بأصوات اللين ولاسيما اللام والنون. (أنيس، 1992) والسبب في المخالفة كما يرى إبراهيم أنيس، هو أن الصوتين المتماثلين يحتاجان إلى مجهود عضلي للنطق بهما في كلمة واحدة، ولتيسير هذا المجهود العضلي يقلب أحد الصوتين إلى تلك الأصوات التي لا تستلزم مجهوداً عضلياً كأصوات اللين وأشباهها، وقد اعترف القدماء بكراهية التضعيف، ولعلهم كانوا يريدون بهذا أنه يحتاج إلى مجهود عضلي. (أنيس، 1992)

ويرى عبد القادر مرعي أن المخالفة أو التباعد الصوتي لا يطابقان مصطلح كراهية توالي الأمثال تماماً، وإنما يشكلان مظهراً من مظاهر التخلص من توالي الأمثال، وذلك عن طريق إبدال أحد الصوتين المتماثلين بأحد أصوات المدّ واللين أو أحد الأصوات المائعة. (الخليل، 2002)

ويعطي إبراهيم أنيس أمثلة على قلب أحد الصوتين المدغمين إلى صوت لين طويل، مثل:

طحّ	طحا	(بمعنى بسط)
ṭuḥ/ḥa	ṭa/ḥā	أبدلت الحاء صوت لين طويل (الفتحة الطويلة)
عسّ	عوس	(بمعنى طاف بالليل)
<is/sun	<u/ sun	أبدلت السين صوت لين طويل (الضمة الطويلة)
قرّاط	قيراط	
ḳir/rā/ṭun	ḳī/rā/ṭun	أبدلت الراء صوت لين طويل (الكسرة الطويلة

وتوجد بعض الأمثلة التي يحتمل فيها أن أحد الصوتين المتماثلين قلب إلى أحد أشباه أصوات اللين:

تشغّر	(ومنه)	الشنغير	(بمعنى السيء الخلق)
ta/šaġ/ġa/ra		>aš/šan/ġī/ru	أبدلت الغين صوتاً يشبه صوت اللين(النون)
الرسّ		الرمس	(بمعنى الدفن)
>ar/ras/su		>ar/ram/su	أبدلت السين صوتا يشبه صوت اللين(الميم)

يتضح مما تقدم أن الأصوات في تطورها تهدف إلى الاقتصاد في الجهد العضلي، فقلب أحد الصوتين المتماثلين المتجاورين إلى صوت لين طويل أو ما يشبه اصوات اللين كالنون واللام هو أقصى مراحل التيسير في الجهد العضلي. (أنيس، 1992)

وأشق الأصوات في النطق هي المطبقة والرخوة بوجه عام، فالمخالفة لا تتم إلا حين يتجاور صوتان متماثلان من أصوات الإطباق أو الأصوات الرخوة.

على أن المخالفة قد تكون في النادر من الأحيان في الأصوات الشديدة مثل إجّار التي روي فيها إنجار:

إجّار	إنجار	(كلاهما بمعنى سطح المنزل)
>iğ/ğā/run	>in/ğā/run	أبدلت الجيم صوتا يشبه صوت اللين(النون)
وكذلك: إجّاص	إنجاص	
>iğ/ğā/ṣun	>in/ğā/ṣun	أبدلت الجيم صوتا يشبه صوت اللين(النون)

وزيـــادة علـــى ذلـــك فقد أورد محمد الخولي بعض الفروق الهامة بين المماثلة والمخالفة:

1- المماثلة أشيع من المخالفة في اللغات عموماً، حيث إن معظم الأصوات اللغوية تميل إلى التأثير في الأصوات المجاورة لتصبح أكثر تماثلاً، من ناحية أخرى نرى أن حالات المخالفة محدودة العدد، وهذا الفرق واضح في كلمات اللغة العربية.

2- تكون المماثلة جزئية أو تامة، أما المخالفة فهي تامة في معظم الحالات، إن لم تكن في جميعها، ذلك بأن المماثلة قد تعدّل الصوت دون تغيّره إلى فونيم آخر، أما المخالفة فتؤدي إلى تغيير الصوت إلى فونيم آخر. (الخولي، 1990)

نظرية السهولة

تقوم هذه النظرية على أن الإنسان يميل إلى الاقتصاد في المجهود العضلي، وتلمّس أسهل السبل للوصول إلى الهدف، فالإنسان يميل إلى استبدال السهل من أصوات لغته بالصعب الشاق الذي يحتاج إلى مجهود عضلي أكبر، وليس معنى

هذا أن هذه النظرية تنطبق على كل الحالات، فقد يجد الباحث تطوراً عكسياً أي من السهل إلى الصعب، وعليه هنا أن يبحث عن أسباب أخرى غير نظرية السهولة. (أنيس، 1992)

ومن الذين نادوا بهذه النظرية (Whitney)، ويرى أصحاب هذه النظرية أن التطور غير إرادي، فهو يحدث دون أن يشعر به المتكلم ودون أن يعمد إليه قصداً، أما المعارضون فقد تصوروا أن هذا التطور يستلزم المواضعة والاتفاق، وأن للمرء إرادة في مثل هذا التطور. (أنيس، 1992)

ويرى المعارضون أيضاً أن هذه النظرية تنسب إلى الإنسان الكسل، ويرد إبراهيم أنيس بأن الكسل في العمل لا يؤدي النتيجة المرجوة التي يهدف إليها، أما الاقتصاد في المجهود العضلي فإنه يؤدي الغرض بأقصر الطرق. (أنيس، 1992)

وقد أشار إبراهيم أنيس إلى أن بعض العلماء قد نسبوا الثقل إلى الهمزة، والكراهية إلى توالي الحركات في الكلمة الواحدة أو توالي الأصوات المتماثلة، وهذا من مظاهر نظرية السهولة، وكذلك التطور الذي حدث في بعض الأصوات الرخوة للغة العربية كالذال والثاء والظاء إذ أصبحت أصواتاً شديدة هي الدال والتاء والضاد. (أنيس، 1992)

وسنتناول ثلاث قضايا هي الثقل في الهمزة وتوالي الأصوات المتماثلة وتطور الأصوات الرخوة (الذال والثاء والظاء).

1- الثقل في الهمزة

الهمزة كما يرى إبراهيم أنيس، صوت شديد لا هو بالمجهور ولا هو بالمهموس، لأن فتحة المزمار معها مغلقة إغلاقاً تاماً، فلا نسمع لهذا ذبذبة الوترين الصوتيين، ولا يسمح للهواء بالمرور إلى الحلق إلا حين تنفرج فتحة المزمار، ذلك الانفراج الفجائي الذي ينتج الهمزة. (أنيس، 1992) وانحباس الهواء عند المزمار انحباساً تاماً ثم انفراج المزمار فجأة عملية تحتاج إلى جهد عضلي قد يزيد على ما يحتاج إليه أي صوت آخر، مما يجعلنا نعدّ الهمزة أشق الأصوات. (أنيس، 1992، عبد التواب، 1983)

وقد مالت اللهجات العربية في العصور الإسلامية إلى تخفيف الهمزة والفرار من نطقها محققة، لما تحتاج إليه حينئذ من جهد عضلي، فالهمزة المشكلة بالسكون قد تسقط من الكلام ويستعاض عن سقوطها بإطالة صوت اللين قبلها، فينطق بعض القرّاء :

يومنون	يؤمنون
yū/mi/nū/na	yu>/mi/nū/na
وذيب	ذئب
ḏi/bun	ḏi>/bun
وراس	رأس
rā/sun	ra>/sun

والهمزة المتحركة وقبلها متحرك متعددة الأحكام ومن وسائل تخفيفها:

1- سقوطها من الكلام والاستعاضة عنها بإطالة صوت اللين قبلها، فكأنها كالمشكلة بالسكون، وأحياناً لا يعوض عن سقوطها بشيء كما في قراءة:

مستهزون	في	مستهزئون
s/tah/zūn		mus/tah/zi>/ūn

فقريء مستهزئون بتحقيق الهمزة وهو الأصل، وتكون بحذف الهمزة وضم الزاي وصلاً ووقفاً عند أبي جعفر، ويوقف عليها بالتسهيل بين الهمزة والواو، وهو مذهب سيبويه؛ إذ تُجعل بين بين. (الأندلسي، 1990، البناء، د.ت)

2- تسهيل همزة بين بين، وهو نطق الهمزة المتحركة لا محققة ولا حرف لين خالص بل بين بين، أما التكيف الصوتي لهذه الحالة فليس من اليسير الجزم بوصفه وصفاً علمياً مؤكداً، كما يرى إبراهيم أنيس، ويضيف: وإذا صحّ النطق الذي سمعته من أفواه المعاصرين من القراء، تكون هذه الحالة عبارة عن سقوط الهمزة من الكلام تاركة حركة وراءها، فالذي نسمعه حينئذ لا يمت إلى الهمزة بصلة، بل هو صوت لين قصير يسمّى عادة حركة الهمزة من فتحة أو ضمة أو كسرة، ويترتب على هذا النطق التقاء صوتي لين قصيرين وهو ما يسميه المحدثون (Hiatus). (أنيس، 1992)

3- توالي الأصوات المتماثلة

سبق الحديث عن هذا الموضوع عند الحديث عن المخالفة، مع بيان رأي إبراهيم أنيس بها، إذ بيّن أن الصوتين المتماثلين يحتاجان إلى مجهود عضلي للنطق بهما في كلمة واحدة، ولتيسير هذا المجهود العضلي يقلب أحد الصوتين إلى تلك الأصوات التي لا تستلزم مجهوداً عضلياً كأصوات اللين وأشباهها.

وهذا التطور هو إحدى نتائج نظرية السهولة التي نادى بها كثير من المحدثين، والتي تشير إلى أن الإنسان في نطقه يميل إلى تلمّس الأصوات السهلة التي لا تحتاج إلى جهد عضلي، فيبدل مع الأيام بالأصوات الصعبة في لغته نظائرها السهلة، ومن الأمثلة على ذلك: طحا في طحّ والماح في المحّ وقيراط في قرّاط ودينار في دنّار. (أنيس، 1992)

3- اندثار الأصوات الرخوة(الذال والثاء والظاء)

ويؤيد هذه النظرية ذلك التطور الذي حدث في بعض الأصوات الرخوة في اللغة العربية كالذال والثاء والظاء، إذ أصبحت في لغة الكلام أصواتاً شديدة، هي الدال والتاء والضاد؛ لأنه قد يكون أسهل على المرء وهو يجري بأقصى سرعته أن يصطدم بحائط أمامه من أن يحاول الوقوف قبل الحائط بمسافة قصيرة، وكذلك اللسان قد يسهل عليه الاصطدام بالحنك والالتقاء به التقاء محكماً ينحبس معه النفس، ما يكون مع الأصوات الشديدة، من أن تقف حركته عند مسافة قصيرة من الحنك، ليكون بينهما مجرى يتسرب منه الهواء كما يحدث في الأصوات الرخوة. (أنيس، 1992)

وقد تخلصت معظم اللغات من هذه الأصوات وحولّتها إلى أصوات خلف الأسنان، فاللغات السامية المختلفة لم يحتفظ منها بهذه الأصوات سوى العربية الشمالية والجنوبية، وتطورت في سائر اللغات السامية إلى أصوات خلف أسنانية. (عبد التواب، 1983)

ومن ظواهر تيسير النطق بالأصوات والاقتصاد في الجهد العضلي أثناء صدورها :

أولاً: أن اللغات في أحدث صورها تكاد تخلو من المجموعات الصوتية المتنافرة التي تتعثر في نطقها الألسنة، مثل كلمة الهعخع ومستشزرات.

ثانياً: الميل نحو التقصير من بنية الكلمات، فقد انقرضت كثير من الكلمات الكثيرة الحروف، مثل احرنجم .

ثالثاً: أن الأصوات في اللغات البشرية تتكّون بواسطة الهواء في أثناء صعوده من الرئتين وخروجه من الفم، ولا يتكّون صوت منها عن طريق دخول الهواء إلى الرئتين، إلا فيما شاع بيننا من أصوات مبهمة نطلقها وقت الدهشة والاستنكار أو التضجر. (أنيس، 1992، ظاظا، د.ت)

وقد تحدّث تمام حسان عن هذه الظواهر الثلاثة محاولاً تفنيدها والتقليل من شأنها، ويظهر أن ما قدّمه تمام حسان ليس مختلفاً عمّا هو عند إبراهيم أنيس، فلكل لغة خصوصيتها، فلا تقاس اللغة الإنجليزية باللغة العربية في كل شيء؛ فيرى تمام حسان أن اللغة الإنجليزية التي أصبحت الآن لغة عالمية يشترك في التخاطب بها معظم المثقفين في أنحاء العالم، مجموعات من الأصوات التي يصعب النطق بها حتى على أبنائها، ويمثّل على ذلك بكلمة (Clothes) أي ملابس، فهي تنتهي بثاء ساكنة متلّوة بسين ساكنة أيضا. (حسان، 1958)

وما قدّمه تمام حسان صحيح، ولكنه حديث عن اللغة الإنجليزية، فما يقبل في اللغة الإنجليزية لا يقبل في اللغة العربية؛ فلكل لغة خصوصيتها؛ ففي اللغة الإنجليزية مثلاً، يوجد صوتا لين في كلمة (hear)، وهو مرفوض في اللغة العربية.

وفي ردّه على إبراهيم أنيس في ميل اللغة نحو التقصير في بنية الكلمات، يقول: إن اللغة حين تجد في الكلمة الطويلة بياناً لمعنى أكثر مما في الكلمة القصيرة، ربما تهجر الكلمة القصيرة إلى الطويلة، فهو يرى أن الرباعي دحرج من مادة درج، وبعثر من بثر، وغيرها من الأمثلة، ومع وجود الثلاثيات أبقت اللغة على الرباعيات، (حسان، 1958) وكلام تمام حسان هذا محصور في الرباعي، فماذا عن السداسي مثل (احرنجم)،فهل بقيت؟

وفي ردّه على إبراهيم أنيس في أن بعض الأصوات عند لغات بعض الشعوب الإفريقية تكون بدخول الهواء من الفم إلى الرئتين، يقول تمام حسان:"إن هذه الشعوب بدأت تأخذ بأسباب المدنية وتستكمل حريتها، فهل ستهجر هذه الأصوات التي تنافي سهولة النطق، وتهجر الأصوات التي تتكون بدخول الهواء من الفم إلى الرئتين". (حسان، 1958ص106)

وما دامت هذه الأصوات مدار الحديث قليلة ونادرة حتى في لغات شعوب أفريقيا، فلا يقاس عليها، ففي اللغة العربية، كما سبق، بعض الأصوات التي نطلقها في وقت الدهشة والاستنكار أو التضجّر.

الفصل الثاني

المستوى الصرفي

اللغة العربية كغيرها من اللغات تقبل التجديد والتطور، فهي لغة حيّة تملك من الوسائل ما يجعلها لغة العلم ولغة الحضارة الحديثة، (السامرائي، 1973) وهي عرضة للتطور، أصابها ما أصاب اللغات الأخرى من تطور ونمو بسبب العوامل التي تتأثر بها كل لغة حيّة، كما تفاعلت لغتنا العربية مع كل تطور واستجابت لكل متطلبات العصر، وسايرت ركب التقدم والتطور، (حماد، 1983) وفي رأي إبراهيم أنيس أن الحياة في اللغة ليست إلا الحياة في أصحابها، فاللغة دون أصحابها جثة هامدة لا حياة فيها، فحياة اللغة بحياة أصحابها، فإذا قيل لغة بدائية فالمقصود أن أهلها بدائيون، وإذا قطعوا مرحلة من النمو والتمدّن، قيل إن اللغة في قوتها وشبابها، فمع تطور الحياة الاجتماعية تتطور اللغة وتتغير، فمن اللغات ما أصبح ميتاً؛ لأن أصحابها ماتوا أو اندثروا، وهناك لغات صمدت لأحداث التاريخ وبقيت حيّة. (أنيس، 1975) وما يسمّى بالعربية الفصحى يشتمل في الكثير من ظواهره على بعض حلقات التطور، فنلاحظ أحياناً صورتين لظاهرة لغوية واحدة، وبعض هذه الصور يمثل فترة تاريخية أقدم من الصور الأخرى، (عبد التواب، 1983) وما يميز اللغة العربية عن غيرها من لغات العالم أنها ارتبطت بالقرآن الكريم، منذ أربعة عشر قرناً، ودُوّن بها التراث العربي الضخم، ولهذا لا تقاس اللغة العربية بما يحدث في اللغات الحية المعاصرة، فهذه اللغات دائمة التطور والتغيّر، ولا تجد حرجاً في أن تأخذ من اللغات المجاورة أو تعطيها، وذلك لأنها لم ترتبط بكتاب مقدّس كما هو الحال في اللغة العربية، (عبد التواب، 1983) فكل الدراسات اللغوية العربية بدأت ونشأت لخدمة العقيدة والدين، ثم اتجهت لخدمة اللغة لذات اللغة، وهذا هو السر في أن نشأة الكلمات الجديدة في العربية تحتاج إلى توجيه ورقابة، (أنيس، 1967) ومن طرق تنمية اللغة التي بحثها إبراهيم أنيس واحتلت حيّزاً من الفكر اللغوي عنده: القياس والاشتقاق والقلب والإبدال والنحت والارتجال والاقتراض.

أولاً: القياس

القياس عبارة عن التقدير، يقال: قاس الرجل النعل: قدّره، ويستعمل في التشبيه أيضاً، وهو تشبيه الشيء بالشيء، يقال: هذا قياس ذاك؛ إذا كان بينهما مشابهة. (الكفوي، 1992) والقياس هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، (السيوطي، 1999) واستنباط مجهول من معلوم، (أبو مغلي، 1987) وقد كان للقياس شأن كبير في عهد الصراع بين مدرستي البصرة والكوفة، فقد اقتصر البصريون على جواز القياس على المشهور الشائع، وأبوا القياس على القليل أو النادر، في حين نجد أن الكوفيين قد أجازوا القياس على الشاهد الواحد أو الشاهدين، (أنيس، 1975) وهذا الكلام يلتفت إلى القياس بمفهومه النحوي، وليس بمفهومه اللغوي.

والقياس أوضح وسيلة من وسائل نمو اللغة، وأكثرها عناية ورعاية لدى القدماء من العلماء. (أنيس، 1975)

ويرى إبراهيم أنيس أن مصطلح القياس قد أسيء فهمه، فقد وجد لهذا المصطلح عدة دلالات منها:

الدلالة الأولى: وهي عند علماء اللغة المتقدمين، فقد أرادوا بالقياس وضع الأحكام العامة للغة، أو وضع القواعد لتلك النصوص التي انحدرت إليهم، فسيبويه لم يكن يعني بالقياس أكثر من أن ظاهرة من الظواهر روي لها عن العرب قدر من الأمثلة يكفي لأن توضع لها قاعدة.

الدلالة الثانية: وهي ما نجده عند علماء اللغة في القرن الرابع الهجري، فقد أرادوا بالقياس استنباط شيء جديد في صورة صيغ أو دلالات أو تراكيب، وزعيم المدرسة القياسية في هذه الفترة أبو علي الفارسي.

الدلالة الثالثة: وهي عند علماء اللغة المتأخرين، فالقياس هو مجرد المشابهة، وأسرف المتأخرون من النحاة في استعمال القياس إلى أن قال بعضهم: إن النحو كله قياس. (أنيس، 1967)

ومن أشهر من قال بالقياس في نمو اللغة قديماً أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني، وهذا ظاهر في كتاب الخصائص في أبواب منها:(باب ما قيس على

كلام العرب فهو من كلام العرب)، (ابن جني، 2001) وأيضا **(باب في جواز القياس على ما يقل، ورفضه فيما هو أكثر منه)**، (ابن جني، 2001) وغير ذلك من الأبواب التي جعلها ابن جني عنوانات لأبواب مستقلة.

وقد جعل ابن جني القياس أهم عامل في توسع لغة العرب، وأتى ببراهين عقلية على استمرار تأثر اللغة العربية بالقياس، قال:"...ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول، وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره، فإذا سمعت قام زيد، أجزت ظرُف بشر، وكرُم خالد". (ابن جني، 2001 ص154/1)

أما ابن مضاء فقد طلب إلغاء القياس، إذ يقول:"والعرب أمة حكيمة، فكيف تشبّه شيئا بشيء وتحكم عليه بحكمه، وعلة حكم الأصل غير موجودة في الفرع، وإذا فعل واحد من النحويين ذلك جُهِّل، ولم يقبل قوله، فلمَ ينسبون إلى العرب ما يُجهّل به بعضهم بعضاً". (القرطبي، د.ت ص134)

وعرّف إبراهيم أنيس القياس اللغوي بأنه: مقارنة كلمات بكلمات أو صيغ بصيغ أو استعمال باستعمال، رغبة في التوسع اللغوي، وحرصاً على اطّراد الظواهر اللغوية، فبالقياس نستنبط مجهول من معلوم، ونشتق صيغة من مادة من مواد اللغة على نسق صيغة مألوفة في مادة أخرى. (أنيس، 1975)

ونرى أن إبراهيم أنيس يفرّق بين القياس النحوي والقياس اللغوي؛ فالقياس النحوي هو تدخّل في الظاهرة اللغوية، لأن النحوي أو غيره من غير المتكلمين باللغة بصورة غير واعية غير مخوّلين بالتدخل في الظاهرة اللغوية، ولكن ابن اللغة هو الذي يقيس على أنماط مختزنة لديه، وهو حقّ تتيحه اللغة، وأما أن يقيس النحوي فهذا مرفوض، وإبراهيم أنيس في هذا لا يخرج عن رأى المدرسة الوصفية التي ينتمي إليها في هذا الصدد.

موقف مجمع اللغة من القياس

يرى إبراهيم أنيس أن القياس ظلّ موضع الجدل والخصومة بين اللغويين في كل العصور، منهم من يضيّق دائرته، ومنهم من يوسّع هذه الدائرة... وقد ازداد هذا الصراع عنفاً منذ إنشاء مجمع اللغة العربية، على أن المجمع في بعض دوراته قد انتصر للأخذ بالقياس في مسائل معينة، رأى الحاجة ماسّة إليها، فكان

من قراراته:

1- جعل المصدر الصناعي كالجاهليّة واللصوصيّة والرهبانيّة ...إلخ مصدراً قياسيّاً.

2- يصاغ (فَعّال) للمبالغة من مصدر الثلاثي اللازم والمتعدي، كذلك رأى قياس هذه الصيغة للدلالة على أصحاب الحرف والمهن.

3- جعل المجمع صياغة اسم الآلة قياسيّة، كما جعل المصادر الدالة على الحرفة قياسيّة مثل: نِجارة وحِياكة..

4- جعل المصادر الدالة على التقلّب والاضطراب كالغليان والخفقان، والدالة على المرض كالسقم والبرص والسعال قياسيّة.

إلى غير ذلك من قرارات هامة مبحوثة بحثاً مستفيضاً في الجزأين الأول والثاني من مجلة مجمع اللغة العربية (القاهرة). (أنيس، 1975)

واتّجه مجمع اللغة العربية في القاهرة منذ إنشائه إلى القياس اللغوي، ورأى أن التنمية الحقيقية لألفاظ اللغة إنما تكون عن طريق القياس (أنيس، 1975)... ولكن المجمع لم يحاول استغلال فكرة القياس في الدلالات، قانعاً بالألفاظ والأبنية، ولم يحاول القياس في التراكيب، أي أنه رفض الأخذ بأي تركيب جديد يمكن أن يجيء في شعر المحدثين، كقول شوقي يخاطب سلاح الطيران:

يا سلاح العصر بشرنا به — كل عصر بكمي وسلاح

إن عصراً لم يظلل في غد — بجناحيك ذليل مستبـــاح

فالفعل (يظلل) منفي بلم، وزمنه مع هذا في المستقبل بدليل (في غد)، (أنيس، 1975) في حين يرى مصطفى النحاس غير ذلك؛ إذ يقول: إن الفعل إذ كان قد وقع وما زال مستمراً، فإنه يُعبّر عنه بصيغة (يفعل)، وعلى ذلك يكون قول شوقي جارياً على سنن العرب في كلامهم، فهو يريد أن يؤكد استمرار الذلّة والاستباحة المترتبين بعدم التظليل، ليس في الحاضر فقط وإنما في الماضي أيضاً. (النحاس، 1984)

ويقنع مجمع اللغة العربية الآن في قضية القياس باستنباط الألفاظ الجديدة ويؤسس قياسه على دعائم ثلاث:

أولا: أقوال العلماء من القدماء بصدد الظاهرة اللغوية، فإذا وجد المجمع منفذاً ولو ضعيفاً عن هذا الطريق استغله.

ثانيا: القيام بإحصاء الأمثلة المروية لهذه الظاهرة من المعاجم المطولة، وذلك بإعادة الاستقراء وإحصاء أمثلة الظاهرة التي يبحثها المجمع.

ثالثا: موقف جمهور أبناء العرب في العصر الحديث من هذه الظاهرة، فأبناء اللغة نشأوا وهم يستمعون إلى ألفاظ اللغة وصيغها وتراكيبها وأصواتها مما ترك في نفوسهم الحسّ اللغوي الذي يهديهم إلى استنباط أمور جديدة، فالمجمع مثلاً، قرّر قياسيّة صيغة (فَعَّال) للدلالة على صاحب حرفة كنجّار وحدّاد، لأن المجمع وجد الناس في العصر الحديث يقبلون إقبالاً عجيباً على هذه الصيغة، (أنيس، 1975) وهذا يعني أن إبراهيم أنيس يعتمد الحسّ اللغوي لأبناء اللغة على الرغم من تباعدهم عن زمن الفصاحة، وهو موقف تبنته المدرسة التحويلية التي اعتدّت بأحكام ابن اللغة، مما يخالف رأي المدرسة الوصفية التركيبية التي كان إبراهيم أنيس واحداً من تلاميذها.

موقف إبراهيم أنيس من القياس

يرى إبراهيم أنيس أن فكرة القياس لدى المحدثين من علماء اللغات لا تعدو أن تكون عملية عقلية يقوم بها كل منّا كلما أعوزته كلمة من الكلمات أو صيغة من الصيغ، فهي عملية فردية تتم لدى الأطفال والكبار، فالطفل وهو يلهو قد يصادف في لعبته الجزء الذي يوقف اللعبة، فيسميه (وقّافة)، فالطفل قام بعملية القياس، وقياسه هذا يسمى قياساً خاطئاً، لأن هذا الاسم الذي أطلقه ليس مألوفاً للكبار، وعندما يصادف أحد الكبار كلمة وهو يقرأ لم يسمعها من قبل منطوقة، فإنه سيحاول استنباط نطقها أو معناها، فإذا اهتدى إلى النطق الصحيح أو إلى المعنى الصحيح سُمِّي قياسه صحيحاً، وإن لم يستطع سُمِّي قياسه خاطئاً، فعملية القياس اللغوي إذن تصاحبنا في جميع مراحل العمر، فهي التي تشكل كثيراً من دلالاتنا وصيغ كلماتنا. (أنيس، 1975)

والقياس الخاطئ، كما يرى إبراهيم أنيس، هو في الحقيقة عملية منطقية تهدف في غالب صورها إلى جعل الظواهر اللغوية أكثر اطّراداً وانسجاماً.(أنيس،1975)

وقد عرف قدماء اللغويين العرب ظاهرة القياس الخاطئ، وسمّوها التوهّم أو الحمل أو القياس الخاطئ أيضاً، (عبد التواب، 1983) فسيبويه يقول: إن هناك من قال إن مصيبة فعيلة، مثل صحيفة، وإنما هي مفعلةْ. (سيبويه، 1999)

فالقياس الصحيح هو حمل فرع على أصل لوجود علة المشابهة، وتكون هذه العلة صحيحة، أما إذا كانت خاطئة فالقياس خاطئ. (الزعبي، 1996)

ويرى إبراهيم أنيس أن القياس الخاطئ قد وقع بين العرب القدماء كما يقع بيننا الآن، ويرى الفرق بين قياس المحدثين وقياس القدماء في أن قياس القدماء قد تقدم به الزمن، فاعتبره العلماء صحيحاً مقبولاً ودونوه في معاجمهم، في حين أن قياس المحدثين الخاطئ الآن يأباه اللغويون، ويعدّونه من الأخطاء التي يجب أن نتحاشاها ونتجنبها. (أنيس، 1975)

ويعدّ إبراهيم أنيس معظم تلك الأمثلة التي وردت في كتب اللغة، وقيل في تفسيرها (على توهم كذا)، مما يسميه القياس الخاطئ الذي وقع فيه العرب القدماء، ويرجّح وهو مطمئن أن كثيراً من الروايات الغريبة التي رواها القدماء عن صبي في البادية أو امرأة في قبيلة، ما هي إلا من نوع القياس الخاطئ، مثل قولهم: سمعت امرأة تقول: رثأت زوجي، بدل رثيت، أو قول بني تميم: مديون ومصوون، ومنه أيضاً بعض القراءات الشاذة، كأن تعامل كلمة الشيطان معاملة جمع المذكر السالم، (أنيس، 1975) فقد قرأ الحسن والضحاك الشياطون بالرفع بالواو، في قوله تعالى:" واتّبعوا ما تتلوا الشياطين" (البقرة 102)، وهو شاذ، قاسه على قول العرب: بستان فلان حوله بساتون. (الزمخشري، د.ت، الأندلسي، 1990، البناء، د.ت)

ولا يدعو إبراهيم أنيس إلى جعل القياس بأيدي الأطفال وعامة الناس، ولكنه يذهب مذهب المجددين من العلماء الذين ينادون الآن بإباحة القياس اللغوي للموثوق بهم من الأدباء والشعراء. (أنيس، 1975)

وأرى أن القياس عملية لغوية بحتة، وأنها حق من حقوق أبناء اللغة الذين يسمعون اللغة منذ الصغر، فيقومون بتخزين القواعد اللغوية في نظامهم اللغوي العام المجرّد أو ما يُعرف بالكفاية اللغوية (Competence)، وعندما يكتمل هذا

النظام ويخزّن القواعد اللغوية، فإنه يبدأ بإنتاج أنماط جديدة، وأعتقد أن إبراهيم أنيس لم يشر إلى هذه القضية، لأنه تركيبي من أتباع المدرسة التركيبية الإنجليزية، وهم لا يعترفون بالجانب العقلاني للغة الذي يشكّل جزءاً مهماً من تفكير التحويليين والعملية اللغوية برمتها.

ثانياً: الاشتقاق

يعدّ الاشتقاق في العربية من أهم وسائل توليد الألفاظ، ولهذا عني به لغويو العرب قديماً وحديثاً، وأفردوه بالتأليف في كتب مستقلة، مثل كتاب اشتقاق الأسماء للأصمعي، وكتاب الاشتقاق لابن دريد، ورسالة في الاشتقاق لأبي بكر السرّاج، وكتاب الاشتقاق لعبد الله أمين، وغيرها.

والاشتقاق أخذ كلمة من كلمة أو أكثر مع تناسب بينهما في اللفظ والمعنى، (ابن دريد، 1991، الأنطاكي، د.ت) وتغايرهما في الصيغة بحرف أو بحركة، وأن يزيد المشتق على المشتق منه بشيء، (الجرجاني، 1987) وبتفصيل أكثر هو:"أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية، وهيئة تركيب لها، ليدلّ بالثانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة، لأجلها اختلفا حروفاً أو هيئة، كضارب من ضرب وحذَر من حذِر"، (السيوطي، 1998ص346/1) ويعرّفه (ماريوباي) بأنه: أخذ كلمة جديدة من أصل موجود، بعد إضافة سوابق ولواحق عليها، وخاصة في اللغة الإنجليزية، والكلمات الجديدة تسمّى مشتقات من الكلمات الأصلية، (ماريو باي، 1973) وعُرّف أيضاً بأنه اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه حروف ذلك الأصل. (الكفوي، 1992)

ويعرّفه إبراهيم أنيس بأنه:عملية استخراج لفظ من لفظ أو صيغة من أخرى". (أنيس، 1992ص62) والاشتقاق في أدق تعاريفه، عنده، استمداد مجموعة من الكلمات من المادة اللغوية أو الجذر اللغوي مع اشتراك أفراد هذه المجموعة في عدد من الحروف وفي ترتيبها، كما تشترك في الدلالة العامة. (أنيس، 1967)

ويرى إبراهيم أنيس أن الصلة وثيقة بين القياس والاشتقاق، فالاشتقاق في رأيه الطريقة التنفيذية للقياس، فالقياس هو النظرية والاشتقاق هو التطبيق. (أنيس، 1967)

ويقوم الاشتقاق بدور كبير في إحداث ما يسمّى بصيغ الزيادة والتصغير وانحطاط المعنى، (ماريو باي، 1973) كما يُعد إحدى الوسائل الرائعة التي تنمو عن طريقها اللغات وتتسع، ويزداد ثراؤها في المفردات، فتتمكن به من التعبير عن الجديد من الأفكار، والمستحدث من وسائل الحية. (عبد التواب، 1994)

والاشتقاق في العربية عملية معقدة متشابكة العلاقات، فهناك أفعال (أو هكذا صُنِّفت) لا مصادر لها مثل: عسى وليس وكاد، وهناك مصادر لا أفعال لها مثل: رُجولة وسبحان ومَعاذ، وصفات لها مصادر ولكن ليس لها أفعال مثل: أحمر وأبيض، إذ ليس في اللغة: حَمِر، ولا بَيِض. (حلواني، 1999)

ويقسّم إبراهيم أنيس في دراسته للغة الاشتقاق إلى نوعين هما:

الاشتقاق العام (ويُسمَّى أحيانا بالاشتقاق الصّغير)، وهو الذي يتّحد فيه المشتق والمشتق منه في ترتيب الحروف، كأن تشتق من الفعل (فهم) مثلاً صيغاً أخرى، مثل: فاهم، مفهوم، تفاهم ...إلخ، ويرى أن هذا النوع من الاشتقاق نوع من التوسع في اللغة يحتاج إليه الكاتب، وتلجأ إليه مجامع اللغة للتعبير عمّا قد يستجد من معان، من أجل مسايرة التطور الاجتماعي. (أنيس، 1975)

ومذهب جمهور العلماء بصدد هذا الاشتقاق أنه لا يصحّ القيام به إلا حين يكون له سند من نصوص اللغة، يبرهن على أن العرب أصحاب اللغة جاءوا بمثله أو نظيره، وهذا النظير كثير الورود في كلامهم المروي عنهم. (أنيس، 1975)

والنوع الثاني هو الاشتقاق الكبير أو الأكبر وهو خلاف الاشتقاق العام، ويفسّره إبراهيم أنيس: بأن بعض المجموعات الثلاثية من أصوات ترتبط ببعض المعاني ارتباطاً مطلقاً غير مقيد بترتيب، أي أن كل مجموعة منها تدل على المعنى المرتبط بها كيفما اختلف ترتيب أصواتها، واقتبس أصحاب الاشتقاق فكرة تقلبات الأصول من معجم العين، فعندما يعرض الخليل لكلمة كان يذكر معها تقلباتها، ويذكر معنى كل صورة، دون الربط بين دلالات تلك الصور، ولما جاء ابن جني ربط بين دلالات تلك الصور، واستنبط معاني عامة مشتركة بينها. (أنيس، 1975)

فالاشتقاق الكبير عند ابن جني هو أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية، فتعقد

عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك رُدَّ بلطف الصنعة والتأويل إليه، وعليه تكون تقاليب (ج ب ر) كالآتي: (ج ر ب)، (ب ج ر) ،(ب ر ج)، (ر ج ب)، (ر ب ج)، وهذه التقاليب –أين وقعت– للقوة والشدّة، كما يقول ابن جني. (ابن جني، 2001)

ويرى إبراهيم أنيس أن من قال بالاشتقاق الكبير قد تكلّف وتعسّف، فإن استطاع ابن جني أن يسوق لنا في مشقة وعنت على ما يزعم بضع مواد من كل مواد اللغة، فليس يكفي مثل هذا القدر الضئيل المتكلّف أن يثبت ما يسمّى بالاشتقاق الكبير، فمواد معجم الصحاح تصل إلى أربعين ألفاً، وفي معجم لسان العرب تصل إلى ثمانين ألفاً. (أنيس، 1975، أبو مغلي، 1987)

فإبراهيم أنيس مع الاشتقاق العام الذي يولّد صيغاً جديدة لم ترد في المروي من أساليب العرب، وهو محل إجماع العلماء قديماً وحديثاً، أما الاشتقاق الكبير فيرى أنه تَكلُّف ولا يمكن الاعتماد عليه، وبحث الاشتقاق الأكبر في فصل القلب والإبدال، وكذلك بحث الاشتقاق الذي أُطلق عليه مصطلح الاشتقاق الكُبّار، في فصل النحت، ولم يسمّه بالاشتقاق الكُبّار.

ثالثاً: القلب والإبدال

الإبدال(عند الصرفيين) هو أن يُجعل حرف موضع حرف آخر لدفع الثقل، (الجرجاني، د.ت، عبد الجليل، 1998) ويراه البعض بأنه لهجات، وقعت على دلالات متفقة ومختلفة من حيث البنية التركيبية، ولو بحرف من أجل التباين، (عبد الجليل، 1998) أما القلب فهو عبارة عن تقديم أو تأخير أحد حروف اللفظ الواحد مع حفظ معناه، أو تغيره تغيراً طفيفاً، وهو أقل وروداً من الإبدال، ومن أمثلته قولهم بمعنى واحد: جذب وجبذ، ولطم وملط. (زيدان، 1969)

رأي القدماء في الإبدال

يرى إبراهيم أنيس أن معظم الذين جاءوا بعد ابن السكيت، الذي كتب رسالة سمّاها القلب والإبدال جمع فيها كلمات تختلف كل كلمتين في حرف وتتفقان معنى، تلقوا ما ذهب إليه ابن السكيت بالقبول والتسليم، فابن فارس يرى أن

الإبدال من سنن العرب، فيقول:" ومن سنن العرب إبدال الحروف وإقامة بعضها مقام بعض، ويقولون(مدحه ومدهه) وهو كثير مشهور قد ألف فيه العلماء". (ابن فارس، د.ت ص173) فابن السكيت يرى وقوع الإبدال في البيئة الواحدة، من ذلك ما رواه السيوطي عن ابن السكيت أنه قال: حضرني أعرابيان من بني كلاب فقال أحدهما:(إنفحة) وقال الآخر: (منفحة)، ثم افترقا على أن يسألا جماعة من أشياخ بني كلاب، فاتفق جماعة على قول ذا وجماعة على قول ذا. (السيوطي، 1998، أنيس، 1975)

وأما بخصوص الإبدال التركيبي فإن إبراهيم أنيس يرفض أن يقدّر أصولاً لكلمات مثل: سماء وقائل وصيام وميزان وسيد وموقن وخاف واصطبر، بحجة أن الأصول المفترضة وهي: سماو وقاول وصوام وموزان وسيود وميقن وخوف واصتبر، التي افترضها النحويون القدماء لم تكن ترد إطلاقاً على لسان العرب، ومهمة اللغوي في رأيه، واستناداً إلى آراء المدرسة التركيبية، هي أن يصف الظواهر اللغوية كما هي في واقعها الأدائي الاستعمالي، فإذا كانت هذه الأصول غير مستعملة فعلاً فكيف نقدّر وجودها في البنية العميقة. (أنيس، 1975)

والواقع أن العرب القدماء لم يقولوا إطلاقاً إن هذه الأصول كانت تستعمل فعلاً، ولكنهم وجدوا أن افتراض وجودها ضروري لتفسير الظواهر المشتركة، ويقود إلى كثير من التعميمات الصحيحة، ويردّ كثيراً من الاختلافات إلى صيغ مشتركة.

وقد نصّ على هذا الأصل المفترض كثير من العلماء السابقين، ومنهم ابن جني في كتابه المنصف، (ابن جني، 1999) على الرغم من أنه يشير إلى ورود بعض هذه الصيغ في بعض اللهجات، فبعض العرب من أهل الحجاز ممن يوثق بعربيته لا يبدل الواو والياء تاء في باب (افتعل)، فيقولون: (موتزن، وموتئس). (ابن جني، 1999)

ولو أخذنا برأي إبراهيم أنيس لكان معنى ذلك أن (اصطبر) لَيْسَ أصلها (اصتبر)، وأن (ازدهر) ليس أصلها (ازتهر)، وهنا علينا أن نفسر لماذا ورد في اللغة العربية أنماط ثابتة مثل (احترم) و(اجتمع) و(احترق) وغيرها؟ على الرغم

من أن جميع هذه الأنماط الاستعمالية من فئة واحدة من الناحية الصوتية، كما يحسّ أبناء اللغة فهي من زنة (افتعل)، ومعنى ذلك أننا سنضطر إلى زيادة الأنماط اللغوية في اللغة العربية زيادة كبيرة دون مبرر، وبما يتعارض مع إحساس أبناء اللغة.

وأما القانون الذي يوضح لنا أن التاء هي الأصل العميق في الأفعال التي جاءت على زنة(افتعل) مهما كانت مختلفة على السطح فهو قانون المماثلة.

والكثرة من العلماء، حسب رأي إبراهيم أنيس، يعدّون الاختلاف في بعض الكلمات أثراً من آثار اختلاف اللهجات، ويدل على قوله ما روي عن اللحياني أنه قال:(قلت لأعرابي: أتقول مثل حنك الغراب أو مثل حلكه؟ فقال: لا أقول مثل حلكه، وما يروى عن أبي حاتم، قلت لأم الهيثم: كيف تقولين أشد سواداً مماذا؟ قالت: من حلك الغراب، قلت: أفتقولينها من حنك الغراب، قالت: لا أقولها أبداً). (ابن دريد، 1345هـ، ابن السكيت، 1978، أنيس، 1975) فإذا كان الأعرابي وأم الهيثم من نفس البيئة تكون الكلمتان من الإبدال، أما إذا كانا من بيئتين مختلفتين فالكلمتان من اختلاف اللهجات.

ويفسّر إبراهيم أنيس رأي أبي الطيب اللغوي فيما يسمّى بالإبدال على أنه نتيجة لتلك اللهجات المتباينة، أي أن صورة من الصور كانت شائعة في بيئة، وكانت الصورة الأخرى شائعة في بيئة أخرى. (أنيس، 1975)

أما ابن جني فقد بنى فكرة الأصالة على شيوع الاستعمال وكثرة التصرّف، ويبدو من كلامه، كما يرى إبراهيم أنيس، أنه لا يصح أن نتحدث عن الإبدال إلا حين يكون أحد النطقين أصلاً والآخر فرعاً. (ابن جني، 2001، أنيس، 1975)

ويرى إبراهيم السامرائي أن العربية اشتملت على لغات عدّة هي لغات القبائل المختلفة، وطبيعي أن يحصل الخلاف بين هذه اللغات لاختلاف البيئة، وعلى هذا فكثير مما حُمل على الإبدال داخل ضمن هذه اللغات. (السامرائي، 1983)

رأي إبراهيم أنيس في الإبدال

جعل إبراهيم أنيس القلب والإبدال وسيلة من وسائل نمو اللغة، ولكنه قصر حديثه في هذا الجزء على الإبدال، ولم يتطرق في حديثه إلى القلب إلا في فقرة

واحدة، وذلك عندما تحدّث عن فكرة الأصالة والفرعية عند ابن جني، إذ قال: إن **ابن جني اعتبر كل من (جذب وجبذ) أصلاً قائماً بذاته، وليس أحدهما مقلوباً عن** الآخر، (ابن جني، 1999، أنيس، 1975) ولعلّه أراد بهذا أن ينهج نهج ابن السكيت عندما وضع رسالته في القلب والإبدال، أو أنه جعل القلب والإبدال لفظين مترادفين.

ويرى إبراهيم أنيس أن الكلمات التي فُسِّرت على أنها من الإبدال، أو من اختلاف اللهجات هي بلا شك نتيجة التطور الصوتي، فعندما تروي المعاجم الكلمة ذات المعنى الواحد بصورتين أو نطقين، ويكون الاختلاف في حرف من حروفها يكون التفسير أن إحدى الصورتين هي الأصل والآخر هي فرع لها أو تطور عنها، ولا بد من دراسة الأصوات للوقوف على الصلات بين الحروف وصفات كل منها، أي أن القرب في الصفة أو المخرج شرط أساسي في كل تطور صوتي. (أنيس، 1975)

ويضع إبراهيم أنيس قياساً له جانبان لمعرفة الأصل والفرع، بعد تحقّق العلاقة الصوتية، وهو:

1- معرفة المتقدّم في وجوده على الآخر، فالمتقدّم زمناً هو الأصل الثاني فرع.

2- يُحدّد الأصل بكثرة شيوعه وتصرّفه، والفرع بعكس ذلك. (أنيس، 1975)

وهو لم يزد على رأي ابن جني شيئاً، إذ جعل ابن جني معرفة الأصل من الفرع مرهونة بورود الدليل، وهو الشيوع وكثرة التصرّف. (ابن جني، 1985، هلال، 1990)

وفي سبيل دراسة هذا الأمر وبيان رأي إبراهيم أنيس، فإننا نراه يقسم الكلمات التي وردت في كتاب ابن السكيت إلى قسمين:

القسم الأول: وهو ما يسمى بالإبدال، في مثل الهاء والهمزة، والفاء والثاء، واللام والراء، والدال والذال، كل هذا يمكن تفسيره لوضوح الصلة الصوتية بين كل حرفين. أما القسم الثاني: فهو الذي يصعب تفسيره حين يتحدث ابن السكيت عن الإبدال بين الحاء والجيم، واللام والدال، والفاء والجيم، والفاء والكاف، والفاء والقاف، ففي هذه الأحوال لا يمكن الربط بين الصورتين، بل يجب أن تُعد كل

صورة منهما أصلية مستقلة تمام الاستقلال عن الصورة الأخرى، (أنيس، 1975) ويمكن أن نرد هذا الرأي إلى قناعة إبراهيم أنيس المستند إلى معطيات علم الأصوات الحديث بأن التغيّر الصوتي لا يمكن أن يتمّ إلا بين أصوات متقاربة في الصفة والمخرج، وهو ما تفتقر إليه المجموعة السابقة، ولذا فإن حدوث التبادل بينها أمر غير مسوّغ صوتياً، ولذا فقد حمله إبراهيم أنيس على أن كلٍ نمط من الأنماط المختلفة إنما يمثّل نمطاً مستقلاً بذاته، كما لا يستبعد إبراهيم أنيس أن تكون بعض الكلمات التي قيل إن فيها إبدالاً ليست إلا وليدة التصحيف أو التحريف، (أنيس، 1975) والتصحيف: هو أن يقرأ الشيء على خلاف ما أراد كاتبه، أو على ما اصطلحوا عليه، (الجرجاني، د.ت) (كما أنه معروف منذ القرن الرابع الهجري، فقد وضع حمزة بن الحسن الأصفهاني المتوفى سنة (360)هـ كتاباً أسماه (التنبيه على حدوث التصحيف).

ورأي إبراهيم أنيس، على جرأته، أسلم اتجاهاً، وأصح نتيجة، من رأي تلك الطائفة من المتقدمين الذين ذهبوا إلى إكثار العرب من الإبدال، كأنه سنّة أو عادة، وكأن النطقين المختلفين عندهم متساويان، يُوضع أحدهما مكان الآخر، كما يقول صبحي الصالح. (الصالح، د.ت)

رابعاً: النحت

النحت عامل من عوامل التوسع اللغوي في اللغة، ومعناه في أصل اللغة البري، يقال: نحت الخشب أو العودإذا براه،وهذّب سطوحه، ومثله في الحجارة، (ابن منظور، 2000) قال تعالى:"وتنحتون من الجبال بيوتاً". (الأعراف 74) وبالنحت يتم تقديم كلمة جديدة من كلمتين أو أكثر. (أبو شريفة، 1989)

وعرّف القدماء النحت بأنه: استخراج كلمة واحدة من كلمتين أو أكثر، وأسماه ابن دريد الاشتقاق الكُبّار، (بتشديد الباء)، وهو المعروف عند اللغويين بالنحت، كالدمعزة من دام عزّك، والطلبقة من أطال الله بقاءك،(ابن دريد، 1991، أبو مغلي، 1987) وعرّفه إبراهيم أنيس بأنه: اختزال واختصار في الكلمات والعبارات، (أنيس، 1975) إذ تسقط بعض الأصوات من الكلمات.وتبقى أصوات أخرى.

ويرى لإبراهيم أنيس أن السبب في وجود النحت في اللغة العربية وجود عبارات مشهورة تستخدم ككتل متماسكة، ولكثرة دوران هذه العبارات على ألسنة الناس مالوا إلى اختزالها والاكتفاء بأقل قدر من الإشارة إليها في صورة كلمة، (أنيس، 1975) في حين يرى رمضان عبد التواب أن السبب في نشوء المنحوتات في اللغة يعود إلى أن المتكلم قد يعسر عليه الفصل بين كلمتين وردتا إلى ذهنه دفعة واحدة، أو تداخلتا فيما بينهما، والنتيجة وجود الزلل، مما يوجد كلمة صناعية هي مزيج من الكلمتين، وتكون جامعة لمعنييهما، وأكثر هذه الكلمات قصير العمر لا يكتب له البقاء. (عبد التواب، 1994)

ويقول عبد الكريم مجاهد:"اللغة تجري على ألسنة أصحابها بما يسهّل عليها بشكل عفوي، رافضة الوصايا على حركتها، وإلا كيف نفسّر تراكم المصطلحات على صفحات أدبيات المجامع اللغوية العربية". (مجاهد، 1985ص 137) فنحن إذن أمام كلمات بحاجة إلى تفسير وتحليل جاءت حسب حاجات الناس.

ومن علماء اللغة الذين اهتمّوا بالنحت: الخليل في كتاب العين، وابن السكيت في إصلاح المنطق، والجوهري في الصحاح، وابن فارس في المجمل، والثعالبي في فقه اللغة، والسيوطي في المزهر.

النحت بين السماع والقياس

اختلف علماء اللغة في مسألة القياس والسماع في النحت، ولعل السبب في اختلافهم، كما يرى إبراهيم أنيس، يعود إلى عدم وجود القدر الكافي من الأمثلة لاعتباره قياسياً، كما أن الأمثلة المروية لا تخضع لطريقة معينة، أو نظام خاص؛ فلا نكاد نلحظ نظاماً محدداً يبين ما يجب حذفه من الحروف وما يجب الاحتفاظ به. (أنيس، 1975)

وأجمع العلماء على أن ابن فارس صاحب النحت وإمام القائلين به بين اللغويين القدامى، إذ يقول ابن فارس في كتابه مقاييس اللغة: اعلم أن للرباعي والخماسي مذهباً في القياس، يستنبطه النظر الدقيق، وذلك أن أكثر ما تراه منه منحوت، ومعنى النحت: أن تؤخذ كلمتان، وتنحت منهما كلمة تكون آخذة منهما جميعا بحظ. (ابن فارس ، 1991، ابن فارس، د. ت، عبد التواب، 1994، الرواشدة، 1995،

دراقي، د.ت) ويضرب ابن فارس أمثلة على النحت، ومنها كلمة (الخَنْثَر): الشيء الخسيس يبقى من متاع القوم في الدار إذا تحمّلوا، وهذا منحوت من خنث وختر، ومنه (المُخْرَنْطِم): الغضبان، وهذه منحوتة من خطم وخرط، لأن الغَضُوب خَرُوط راكب رأسه، والخطم: الأنف، وهو شمخ بأنفه. (ابن فارس، 1991) ويعلق إبراهيم السامرائي على رأي ابن فارس قائلاً: "التوصل بلطف ودقة إلى الأصلين اللذين جاء منهما المنحوت لا يخلو من اصطناع، وذلك أننا نلمح المعنى لكل من الثلاثيين بيسر ووضوح، ولا بد من التعليل والتأويل حتى يتم وينسجم لنا المعنى المتحصّل الذي تحمله المادة الرباعية المنحوتة". (السامرائي، 1983، ص 135)

ويمضي إبراهيم السامرائي في عرض كلمات قال عنها ابن فارس إنها منحوتة، مفنّداً معظمها ممّا قال ابن فارس في أنها جميعاً منحوتة. (السامرائي، 1983)

ويرى إسماعيل عمايرة رأي السامرائي، في أن الاعتماد على ظاهرة النحت في تفسير أصل الكلمات التي ذكرها ابن فارس لا يخلو من اصطناع، ويضيف: إننا لا نستطيع أن نتوسع في الاتّكاء على النحت في تفسير الظواهر اللغوية، فاللغة العربية لغة سامية، واللغات السامية لغات اشتقاقية.(عمايرة، 1993)

والشدياق أول من دعا العلماء والمعرِّبين إلى استعمال النحت في توليد الألفاظ للتعبير عن مستحدثات العصر، وذلك لأنه طريقة حسنة تكثر بها مواد اللغة وتتسع أساليبها، وله نظير في اللغة اليونانية وسائر اللغات الإفرنجية. (عبد العزيز، 1990)

ويرى إبراهيم أنيس أن الكلمات المنحوتة تكاد تشترك في الغالب في أمرين: **أولهما:** أنها تتخذ صورة الفعل أو المصدر، **وثانيهما:** أنها رباعية الأصل. (أنيس، 1975)

ويُرْجِع إبراهيم أنيس سبب الاختلاف في مسألة القياس والسماع في النحت إلى عدم وجود القدر الكافي من الأمثلة المروية لجعله قياسياً، كما أن الأمثلة

المروية لا تخضع لطريقة معينة أو نظام خاص، فلا نلمح نظاماً محدداً نشعر معه بما يجب الاحتفاظ به من حروف، وما يمكن الاستغناء عنه.

موقف مجمع اللغة من ظاهرة النحت

لا يزال موقف المجمع موقف المتردد في قبول قياسيته، فمعظم الأعضاء يرون الوقوف من النحت عند حد السماع، وبرهن قلّة منهم من خلال البحوث على ضرورة جعل النحت قياسيّاً، وذلك لاستخدامه في مصطلحات العلوم الحديثة ولا سيما المصطلحات الطبية. (أنيس، 1975)

فالمجمع يجيز النحت في تحفّظ، ويضع له الحدود والأوزان التي تضيّق الخناق على التصرّف، وجاء قرار المجمع هذا تحت إلحاح الحاجة، وضغط الظروف المستجدّة. (مجاهد، 1985)

ويرى إبراهيم أنيس أن الذين قالوا بقياسية النحت قد غالوا في أمثلته بعض المغالاة، ويبني رأيه على ما تصوره القائلون بقياسية النحت، إذ تصوروا أن كل الكلمات الكثيرة البنية لم تنشأ إلا عن طريق النحت، فقد تكلّفوا وتعسّفوا، حسب رأيه، حين نادوا أن : البرقع من الفعل برق ومعه رقعة أي خرقة، وكذلك برقش فهي من الفعلين برق ونقش، وبعثر من الفعلين بعث وأثير، وغيرها الكثير من الكلمات. (أنيس، 1985)

ويقف إبراهيم أنيس من النحت موقفاً معتدلاً، ويسمح به حين تدعو الحاجة إليه، ولا سيما حين يجري على نسق من الأمثلة القديمة، فلا يرى بأساً من أن يقال (درعمي) نسبة إلى دار العلوم، ولا بأس من أن يقال (أنفمي) للصوت الذي يتخذ مجراه من الأنف والفم معاً. (أنيس، 1975)

ويخلص إبراهيم أنيس إلى أن النحت ما هو إلا مظهر من مظاهر الاختزال والاختصار في مقاطع الكلام، أي أنه يؤيد بوضوح ما يدعو إليه المحدثون من اللغويين، فهم يسمون هذا النحت (Haplology)، ويفسرونه على أنه حذف بعض الأصوات أو المقاطع من كلمة أو أكثر تسهيلا لنطقها واختصارا لبنيتها، ومن أمثلة هذا في اللغة الإنجليزية:

Phone = Telephone
Van = Caravan.

فالنحت، عنده، ليس عملية تنمية لبنية الكلمة وإنما هو في الحقيقة عملية اختصار واختزال، (أنيس، 1975) وهذا ما قاله جرجي زيدان إذ عدّ غاية ما يفعله النحت هو الاختصار في نطق الألفاظ تسهيلاً لنطقها، واقتصاداً في الوقت بقدر الإمكان. (زيدان، 1969)

وتدل الأمثلة الكثيرة التي رويت عن النحت على أن لغتنا العربية قد قطعت شوطاً بعيداً في التطور اللغوي قبل أن تصطنع في الآداب العربية المروية لنا عن العصر الجاهلي أو العصر الإسلامي. (أنيس، 1975)

خامساً: الارتجال

الارتجال هو ابتداع كلمات جديدة كلية، وهو يناسب بعض الظروف أو يحقق بعض الأغراض، وأمثلته قليلة لا تكاد تعرف. (عبد العزيز، 1975) ويرى إبراهيم أنيس أن القدماء والمحدثين اضطربوا في تفسير معنى الارتجال، ويُستشف من كلامهم أنهم كانوا يعنون بالارتجال الاختراع، كأن ينطق المتكلم بكلمة جديدة في معناها أو جديدة في صورتها، فلا تمت لمواد اللغة بصلة، أو لا تناظر صيغة من صيغها، (أنيس، 1975) وعنى به صاحب الكليات التكلُّم من غير تهيئة، (الكفوي، 1992) وفي بعض الأحيان كانوا يعنون بالارتجال الاشتقاق، فقد عدّ ابن جني قول العجاج:

تقاعس بنا العزّ فاقعنسسا

نوعاً من القياس، فما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، كما يقول ابن جني، (ابن جني، 2001) ويضع ابن جني باباً بعنوان: في الشيء يسمع من العربي الفصيح لا يسمع من غيره، فيقول: عن ابن أحمر الباهلي الذي روى له الأصمعي كلمات لم تسمع من قبل: إما أن يكون شيئاً أخذه عمّن ينطق بلغة قديمة، وإما أن يكون شيئاً ارتجله، فإن الأعرابي إذا قويت فصاحته وسمت طبيعته، تصرّف، وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله به. (أنيس، 1975)

ويخلص إبراهيم أنيس من الكلام السابق إلى أن ابن جني يقصر فكرة الارتجال على الفصحاء من العرب، كما أنه خلط بين الكلمات المخترعة

والمستعارة من لغة أخرى، والمشتقة اشتقاقاً جديداً قياساً على كلمات مألوفة الصورة. (أنيس، 1975)

ويتحدث إبراهيم أُنيس عن تجربة كانت تداعب عقول المفكرين، وتتلخص في عزل طفلين أو ثلاثة منذ الولادة، ومدّهم بوسائل الحياة في صمت بحيث لا يسمعون كلاماً إنسانياً، ومراقبة نموهم للتعرف إلى مشكلة نشوء اللغة، ويروي لنا قصصاً من هذا النوع، منها ما وقع بتدبير ومنها ما وقع مصادفة، وهذه الأحداث أثارت جدلاً بين العلماء حول ارتجال الألفاظ واختراعها، فالمؤيدون يقدمون الأمثلة والتجارب الخاصة، في حين يرفض المعارضون الارتجال زاعمين أن ما يرويه المؤيدون ما هو إلا من عبث الأطفال، ويُرجع سرّ الخلاف بين المؤيدين والمعارضين في تحديد المراد من كلمة الارتجال والاختراع، إلى فهم الرافضين لمفهوم الارتجال على أنه الخلق من العدم، وهم بهذا ضيّقوا دائرة الارتجال وقصروه على الكلمات الجديدة التي لا تمت للغة بصلة. (أنيس، 1975)

رأي إبراهيم أنيس في الارتجال

يرى أن المهم في هذا الجانب الإشارة إلى ارتجال الكبار للكلمات وأثر ما يمكن أن يرتجلوا في اللغات، فالارتجال ممكن، ولا يحتاج إلى قدر كبير من الثقافة، بل يمكن لأي منّا أن يرتجل متى شاء، فنحن نستطيع ارتجال كلمات ما أنزل الله بها من سلطان. (أنيس، 1975)

ويبين المراحل التي تمرّ بها الكلمة المرتجلة في تطورها، فقد يشيع في أوساط الشباب كالكليّات والنوادي نوع من العبث وذلك بإطلاق كلمات متعارفة بين الطلبة لا تكاد تمت للغة بصلة في اللفظ أو المعنى، وعندما يتخرّج الطلبة ينسون هذه الكلمات، وكذلك الأمر في بعض الطوائف الخاصة من أصحاب المهن والحرف الذين يخترعون كلمات لا يعرفها غيرهم، رغبة في التعمية والتمويه على من ليس منهم، ولكن هذه الكلمات تفنى بعد زمن، في الغالب، وقد تتسع دائرة القليل أو النادر فيما بين المرء وأهله، وإذا زاد شيوعها فقد تكتسب احترام الناس فلا ينفرون منها، ويبدأ الشعراء والكتاب يستعملونها، فتصبح مقبولة في اللغة.

أما في اللغة العربية فأقصى ما تصل إليه هذه الكلمات هو الشيوع في لهجاتنا الحديثة، فتسمّى بالعاميّة الدارجة، والسبب في ذلك هو السياج الحصين الذي أحاط به اللغويون اللغة العربية في كل العصور.

ويخلص إبراهيم أنيس إلى أن الارتجال في اللغة حقيقة واقعة لا يتطرق إليها الشك، ولكن أثره محدود، فقد يمر جيل أو جيلان قبل أن نظفر بكلمة أو كلمتين، أما اللغة العربية فهي لا تترك نهباً للتطور بل تُحصّن بحصون منيعة فرضها العلماء القدماء، وعليه فلا أمل في رقي هذه الكلمات المرتجلة إلى مصاف كلمات اللغة الفصحى، وهذا ما دعا معظم الباحثين من المحدثين إلى القول إن الارتجال أتفه طرق الوضع اللغوي. (أنيس، 1975)

سادساً: الاقتراض

وأخر وسيلة مسؤولة عن نمو اللغة وتطورها هي ظاهرة الاقتراض، ويعدّ أعظم مصدر لنمو اللغة. (ماريو باي، 1973) ولعل إبراهيم أنيس اختار هذا المصطلح لأنه يشمل اللغة بعمومها، ولا يختص باللغة العربية، فالسابقون استعملوا مصطلح التعريب، وهو بلا شك مرتبط باللغة العربية دون سواها، فتحدّث إبراهيم أنيس عن اللغات البشرية بشكل عام في بداية هذا الجزء، إلا أنه قصره بعد ذلك على اللغة العربية.

والتعريب هو جعل المصطلح الجديد على هيئة الأبنية العربية ما أمكن ذلك، وقد عرّب القدماء مصطلحات أعجمية مثل: الموسيقى والفلسفة والكيمياء وغيرها. (السامرائي، 1983)

وتناول إبراهيم أنيس عاملاً من عوامل تداخل اللغات واقتراض بعضها من بعض وهو ما يُعرف بنظرية الطبقات، ووفقاً لهذه النظرية شبّه علماء اللغة المحدثون اللغة بالطبقة العليا من القشرة الأرضية، وتحتها طبقات تمثّل كل طبقة منها عصراً من عصور التاريخ، وكذلك الأمر بالنسبة للغة، فهي في تطورها تتكوّن من طبقات فوق بعضها، حيث تحلّ اللغة في بيئة وتستفيد منها وتأخذ شكلاً جديداً مستمد من لغات هذه البيئة، ومن الأمثلة على هذه النظرية اللغة الرومانية التي استقرت في بلاد الغال (فرنسا القديمة) وحلت محل اللغة الكلتية القديمة

وأُسِّست عليها، فتأثرت بخصائصها، فنجد بعض صفاتها الصوتية على ألسنة الفرنسيين. (أنيس، 1983)

ويطبّق إبراهيم أنيس هذه النظرية على العربية إذ يقول: إن اللغة العربية دخلت مع العرب الفاتحين، فحلّت محل الآرامية والفارسية في العراق، ومحل الآرامية والسريانية بل واليونانية في الشام، ومحل القبطية في مصر، وبناء على افتراض صحة نظرية الطبقات، فإنه من السهولة واليسر تعليل الفروق الصوتية التي تميزت بها لغة كل بيئة من البيئات العربية، وهو ما يجعلنا حين نسمع المصري ينطق العربية أن ندرك أنه مصري، وكذلك الشامي والمغربيّ والعراقي (أنيس، 1975)

ومن أشهر المؤيدين لهذه النظرية والداعمين لها(بلومفيلد)، ويفترض أصحاب هذه النظرية أن اللغات تستعير من بعضها صفات صوتية تُلوّن النطق بلون خاص، فالأصوات ممّا يمكن أن تقترض بين اللغات البشرية. (أنيس، 1975)

ويرى (ماريوباي) أن هناك طريقين للكلمات المقترضة بعد عملية الاقتراض:

الأول: أن تأخذ اللغة المقترِضة الكلمة وتحصّنها بقوانينها الصيغية والصوتية.

الثاني: أن تترجم اللغة المقترِضة وحدات الكلمة المقترَضة ترجمة حرفية. (ماريو باي، 1973)

ويرى المعارضون لهذه النظرية أنها نوع من الوهم والخيال، ولكنهم، كما يرى إبراهيم أنيس، لم يقدموا الأدلة والبراهين المقنعة لدحضها، وإن ضربوا مثلين لدعم آرائهم، الأول اللغة الإسبانية في أمريكا الجنوبية وحلولها محل لغة الهنود الحمر، فاللغة الهندية لم تترك أي أثر في لغة الإسبان، والمثال الثاني هو الولايات المتحدة التي كانت مقصد المهاجرين الأوروبيين، من ألمان وفرنسيين ومع هذا لم تترك تلك اللغات النازحة أي أثر صوتي في اللغة الإنجليزية الأمريكية. (أنيس، 1975)

وقد تستعير لغة من اللغات الأعداد من لغة أخرى، وتتم هذه الاستعارة عند اقتباس لعبة من الألعاب، فتفد هذه اللعبة ومعها طريقة العدّ، وأقرب مثال هو استعمال الأعداد الفارسية في أثناء اللعب بالنرد، فيقول اللاعب:(يك، دو،

شيش). (أنيس، 1975)

ومن نواحي الاقتراض ما يسمّى باقتراض الأساليب الذي يتم عن طريق الترجمة، وحين تُعْجب أمة بأخرى في ثقافتها وعلومها، ومن أبرز مثل لهذه الناحية من الاقتراض ما نلحظه في الأساليب الصحفيّة، وبعض الأساليب الأدبية التي وفدت إلى اللغة العربية مثل: (ذر الرماد في العيون، يلعب بالنار، لا جديد تحت الشمس)، ويرى إبراهيم أنيس أن اقتراض هذه الأساليب من وسائل تنمية اللغة في معانيها ودلالاتها دون المساس بألفاظها وصيغها، وقد تلقاها علماء العربية بالقبول ولم يعترضوا على شيء منها. (أنيس، 1975)

اقتراض الألفاظ

الاقتراض سمة ملازمة للغات الحية التي تقرض وتقترض، وتعطي وتأخذ دون أن يؤدي هذا الأخذ إلى النيل من مقوماتها وقواعدها وقوانين نسجها الأساسية، (الرواشدة، 1995) وقد أجمع علماء اللغات على وقوع الاقتراض في العصور القديمة والحديثة، (أنيس، 1975) والمفردات هي وسيلة الاقتراض بين اللغات، فقلما تقترض لغة من لغة أخرى قواعد شعرها أو نثرها أو نمط خطبها ورسائلها، (الرواشدة، 1995) واقتراض الألفاظ لا يعني أن نحرم اللغة المستعار منها من الألفاظ المستعارة، بل تنتفع بها كلا اللغتين المستعيرة والمستعار منها، وليست اللغة المستعيرة مطالبة برد ما اقترضته من ألفاظ اللغات الأخرى، فالاقتراض في حقيقته نوع من التقليد كتقليد الطفل للغة أبويه غير أنه تقليد جزئي يقتصر على عناصر خاصة. (أنيس، 1975)

ويرى إبراهيم أنيس أن اقتراض الألفاظ في أغلب حالاته يقع لسببين:

السبب الأول: هو الحاجة لهذه الألفاظ، فالضرورة الملحّة تتطلب هذا النوع من الاقتراض، فنقترض من البيئات نوع خاص من الأشجار أو الأزهار أو الحيوان، وذلك لأن هذه البيئة تميزت بها عن غيرها، وفي هذه الحالة يفد إليها الشيء الخاص مصاحباً اللفظ الخاص به مثل :

1- كلمة (Tea) أخذت من اللغة الصينية حين شاع شرب الشاي في أوروبا.

2- وكلمة (Coffee) من اللغة العربية .

3 – وكلمة (Chocolate) من اللغة المكسيكية.

4- ومن الفارسية كلمة ياسمين (Jasmine).

5 – والكحول (Alcohol) و الجبر (Algebra) من اللغة العربية. (أنيس، 1975)

والعربية عندما اقترضت الألفاظ للضرورة من لغات الأمم الأخرى وأنزلتها، في غالب الأحيان، على أبنيتها وأحكامها حتى صار من كلامها، ودخلت بعض ألفاظه في القرآن الكريم، مما لا يدع مجال للشك في فصاحته. (دراقي، د.ت)

السبب الثاني: هو الرغبة في الافتخار وحب الظهور، وتكون النتيجة إعجاب أمة بأخرى والميل إلى تقليدها في معظم مظاهرها الاجتماعية، وفي هذه الحالة نلحظ أن اللفظ المقترض يعيش جنباً إلى جنب مع اللفظ الأصيل، مع نسبة متفاوتة في شيوع كل منهما أو وضوح دلالتها، فقد استعار العرب مع كلمة الحرير العربية الأصل كلمات فارسية أو غير عربية في التعبير عن نفس المعنى، مثل: الديباج، الإستبرق، الدمقس، وحاول أصحاب المعاجم التماس فروق في مدلول كل كلمة، ويرى إبراهيم أنيس أن المسؤول عن هذه الفروق الدلالية بعض تجار مكة الذين حاولوا أن يضفوا عليها صفات خاصة. (أنيس، 1975، الأنطاكي، د.ت)

موقف العربية من الاقتراض

اللغة العربية كغيرها من اللغات الإنسانية أقرضت اللغات الأخرى ألفاظاً ما زالت موجودة في مؤلفاتهم، كما أخذت اللغة العربية من اللغات المختلفة ألفاظاً موجودة في الكتب العربية، (الرواشدة، 1995) فقد اقترضت اللغة العربية قبل الإسلام ألفاظاً أجنبية كثيرة، ولم يجد العرب القدماء عيباً في ذلك، لأن هذه الألفاظ تتطلبها مظاهر الحياة المادية، فكانت استعارتهم استعارة ضرورة وحاجة ملحّة، كما استعاروا بسبب الإعجاب بأصحاب هذه الألفاظ، (أنيس، 1975) ومن اللغات التي أثرت في اللغة العربية في الزمان القديم: الفارسية والحبشية والآرامية، والسبب في هذا التأثر هو أنها لغات الأمم المتمدنة المجاورة للعرب، وهذه اللغات لغات العلاقات التجارية، فكان تجار العرب يتّجرون مع الآراميين في دمشق، ومع الفرس في الحيرة والمدائن،ومع سبأ وحمير في اليمن' (برجتشراسر، 1982) وكانت الكلمة الأعجمية التي يشيع تداولها لدى العرب القدماء

تأخذ النسج العربي، فيقتص من أطرافها وتبدّل بعض حروفها حتى تصبح على صورة شبيهة بالكلمات العربية، وهذه هي التي سمّاها علماء العربية بالمعرب، أما الكلمات الأجنبية التي بقيت على صورتها الأصلية فقد بقيت قليلة العدد والشيوع والدوران وأطلق عليها الأعجمي الدخيل، وزادت هذه الألفاظ الأجنبية بصورة كبيرة على أيدي العلماء الذين لم يكونوا مْن اصل عربي، فقد ألفوا كتباً ورسائل علمية حول الحيوان والنبات والطب وحشدوا فيها قدراً كبيراً من الألفاظ الأعجمية.

وقد تحاشى أصحاب المعاجم ذكر كثير من الألفاظ الأعجمية غير أن الفيروزأبادي شحن قاموسه بعدد كبير من تلك الألفاظ مما عيب عليه وعُدّ وصمة في معجمه. (أنيس، 1975)

وقوع الألفاظ الأعجمية في القرآن الكريم

ظهر خلاف بين العلماء العرب حول وقوع الألفاظ الأعجمية في القرآن الكريم، وحاول المتأخرون التوفيق بين الرأيين، وخلصوا إلى أن لا خلاف بينهما، وأن الألفاظ التي جاءت في القرانِ ووصفت بالأعجمية إنما هي ألفاظ اقتبسها العرب القدماء من لغات أجنبية وصقلوها وهذبوها وشاعت في كلامهم قبل الإسلام، وحينما جاء الإسلام وجدها تكّون عنصراً من عناصر اللغة العربية وتجري على السنة الناس ولذا تُعدّ من اللسان العربي، (أنيس، 1975) فالعرب لم تكن تعيش في انزواء تام داخل حدود صحرائها القاحلة، بل كانت على اتصال دائم بالأمم التي تربطها بها علاقات الجوار، وهذا الاتصال فرصة للاحتكاك اللغوي لأن التبادل لا يتم بدون لسان، ومن مظاهر الاحتكاك اقتراض العربية من غيرها عدداً من الألفاظ التي وردت في الشعر الجاهلي، والقرآن الكريم وبعض الحديث الشريف، وأُلبِست لباسها وأضحى تمييز الألفاظ الدخيلة من أشباهها أمراً متعذراً إلا على المتفقهين في اللغة. (دراقي، د.ت)

نسج الكلمة العربية

ونتيجة لاشتهار أمر الألفاظ الأعجمية الدخيلة على الألفاظ العربية بدأ بعض

المؤلفين يصنفونها ويشرحون معناها في كتب ورسائل من اشهرها: المعرب من الكلام الأعجمي، لأبي منصور الجواليقي المتوفى سنة 540هـ، وشفاء الغليل في كلام العرب من الدخيل، لشهاب الخفاجي، وقد أشاروا إلى ما يسمى بنسج الكلمة العربية فممن قرروه في هذا الجانب أن: (أنيس، 1975، دراقي، د.ت، عبد التواب، 1994، الخليل، 2002)

1-لا تجتمع الجيم والقاف في كلمة عربية الأصل، فكلمة المنجنيق من الألفاظ الأعجمية.

2- لا تجتمع الصاد والجيم في كلمات اللغة العربية، فكلمتا صولجان والجص ليستا عربيتين .

3- لا تقع النون وبعدها راء في اللفظ العربي، فنرجس كلمة أجنبية.

4 - لا تكون الزاي بعد دال، فكلمة مهندز أجنبية.

5-لا تجتمع الزاي والذال مع السين إلا في مثل الكلمة المعربة(ساذج).

6 -لا تكون الطاء مع الجيم، ولذا عدّت كلمة الطاجن أعجمية.

7 -لا تخلو الكلمة العربية حين تكون رباعية الأصل أو خماسية، من حرف من حروف الذلاقة: (ل. ر. ن. م. ف. ب)، واستثنوا كلمة (عسجد).

ويرى إبراهيم أنيس أن هذه إشارات سريعة لم تأتِ نتيجة استقراء كافٍ لنسج الكلمة العربية وتركيب أصواتها، فتحديد النسج الدقيق للكلمة العربية يحتاج إلى استقراء أوسع، وإحصاء أشمل مما قام به القدماء.

ويوجّه إبراهيم أنيس انتقادات إلى المؤلفات التي تناولت الألفاظ الأعجمية بالدراسة، ومن هذه الانتقادات:

أولاً: أن ما جاء في كتب المعربات لا يكاد يستقصي كل الحالات في طريقة المعرب في التعريب.

ثانياً: يغيّرون بعض الحروف مع وجودها في اللغة العربية، مثل الشين في (دشت) الفارسية تغيّر إلى (دست) في العربية وتعني الصحراء.

ثالثاً: شُغف أصحاب هذه المؤلفات بالألفاظ الأجنبية، فكانوا ينسبون العجمة لبعض الألفاظ لمجرد شبهة في الصورة أو الشكل.

رابعاً: لم يكونوا على دراية كافية بشقيقات اللغة العربية من لغات سامية تنتمي إلى أرومة واحدة، فاعتبروا بعض الألفاظ السريانية أو العبرية أو الآرامية من الدخيل على العربية، غير مدركين أنها منحدرة من أصل واحد.
خامساً: خلط المؤلفون في بعض الأحيان في نسبة الألفاظ الأجنبية إلى أصولها، فيقول الجواليقي إن كلمة دينار فارسية، وهي رومية معربة.
سادسا: جاء في كتاب الجواليقي ما يقرب من ألف وخمسمائة كلمة قال عنها إنها أعجمية، لم يحاول إلا في النادر أن يذكر الأصل الأجنبي في صورته الأصلية، ولم يبين كيف تغيرت الكلمة حتى وصلت إلى صورتها الحالية. (أنيس، 1975)

موقف مجمع اللغة العربية من التعريب

يقول إبراهيم أنيس: إن المجمع يرى في التعريب في العصر الحديث فوائد، تتلخص في غنى اللغة بذخيرة من الكلمات التي تعبّر عن ظلال المعاني الإنسانية، كما أنه يمدّنا بفيض من المصطلحات العلمية الحديثة، ونص قرار المجمع هو(يجيز المجمع أن تستعمل بعض الألفاظ الأعجمية عند الضرورة على طريقة العرب في تعريبهم)، وجاء قرار المجمع بهذه الصورة لسببين:
الأول: أن جمهرة العلماء من القدماء يرون أن التعريب سماعي، وأن الصحيح من الكلمات التي عرّبتها العرب لا تكاد تجاوز ألف كلمة.
الثاني: خشية أن تُغمر اللغة العربية بطوفان من الألفاظ الأجنبية قد تفقدها طابعها وخصائصها.
الثالث: الحرص على التراث الأدبي، والقرآن الكريم الذي أنزل بلسان عربي مبين. (أنيس، 1975)

ويرى رمضان عبد التواب أن مجمع اللغة العربية وقف من هذه القضية موقف المتشدد، فلم يجز إلا تعريب الألفاظ الفنية والعلمية، التي يعجز عن إيجاد مقابل لها في العربية، (عبد التواب، 1994) ومشكلة تعريب الألفاظ مشكلة حقيقية، ذلك أن مجامع اللغة تنتظر حتى يشيع اللفظ الأجنبي على كل لسان، ثم تبدأ بالبحث عن لفظ عربي بديل، مما يجعل اللفظ يولد ميتاً، لاشتهار اللفظ الأعجمي. (عبد التواب، 1994)

ولا بد من التفريق بين المعرب والدخيل في ختام الحديث عن" الاقتراض؛ فالمعرب: ما استعملته العرب من الألفاظ الموضوعة لمعان في غير لغتها، وعندما يدخل اللغة العربية فإنه يدخل الميزان الصرفي والصيغ العربية، أما الدخيل: فهي ألفاظ دخلت العربية من لغات أخرى وحافظت على شكلها، ولم تدخل الميزان الصرفي العربي. (حماد، 1983)

الفصل الثالث

المستوى النحوي

يتناول هذا الفصل المستوى النحوي في فكر إبراهيم أنيس اللغوي، وسنرى إن كان ملتزماً فيه بآراء المدرسة التركيبية التي ينتمي إليها، وفيه وصف وتحليل لثلاثة قضايا رئيسة عنده هي:

أولاً: الظواهر النحوية والمنطق، فقد رأى إبراهيم أنيس أن ربط اللغة بالمنطق العام لا يخدم اللغة، فلكل لغة منطقها الخاص، ولذا يجب عرض وتفسير اللغة في ضوء المنطق اللغوي والاستعمال اللغوي، وفي ضوء العوامل النفسية التي قد يتأثر بها المتكلم والسامع. (أنيس، 1975) ومن هذه الظواهر: الإفراد والجمع والتذكير والتأنيث والفكرة الزمنية في اللغة والنفي اللغوي.

ثانياً: قصة الإعراب، وهي القصة التي تفرّد بها إبراهيم أنيس، معارضاً كل من سبقه من اللغويين العرب، إلا قطرباً الذي أخذ عنه وظيفة الحركات الإعرابية، فهي عندهما لوصل الكلام فقط، وليس لها مدلول، وفي هذه القضية يتناول إبراهيم أنيس نشأة النحو العربي، ويهاجم النحاة، ويقدّم براهين يدحض بها أهمية الإعراب ليصل إلى أن لا علاقة بين الإعراب والمعنى، وهو الرأي الذي تتبناه المدرسة التركيبية.

ثالثاً: الجملة العربية، إذ يضع تعريفاً للجملة يختلف عن تعريف المناطقة والبلاغيين، ويضع بعد ذلك تقسيماً للكلام العربي يختلف عن التقسيم المتوارث منذ نشأة النحو العربي، ويناقش الوصل والفصل في الكلام، وموضع المتعلقات في الجملة.

وقد طرح آراء جريئة قوبلت، في غالب الأحيان، باستهجان واستغراب، وتركزت معظم الردود على قصة الإعراب، فقد وُصِف ما ذهب إليه في هذا الباب بأنه:" أبعد مما يجسر على القول به أعداء العربية". (العلولا، 1993 ص30)

أولاً: الظواهر النحوية والمنطق

اللغوي ليس معنياً بالنظم المثالية من ذلك النوع الموجود في بعض الدراسات المنطقية، لأن عروض المناطقة تدور حول القياس المنطقي البسيط نسبياً، مثل، (كل إنسان فانٍ، وسقراط إنسان، إذن: سقراط فانٍ)، (بالمر، 1995) وإقامة الفلسفة اللغوية على أساس منطقي أو عقلي بات أمراً غير مقبول، لأن تاريخ الدراسات اللغوية يدلّ على عدم صلاحية المنطق للدراسة اللغوية، لأنه لا يفسّر كثيراً من الظواهر اللغوية، ومن ذلك قولهم بوجود توافق بين علامة الجمع وفكرة التعدّد، وكان ردّ معاصريهم أنّ الكلمة الجمع قد تدل على مفرد، كما أن التقسيم النحوي إلى مذكر ومؤنث لا يطابق التذكير والتأنيث في الواقع الطبيعي، فهناك كلمات تعامل في المفرد معاملة المذكر، وفي الجمع معاملة المؤنث، مثل: كتاب وقلم؛ فعند جمعهما يعاملان معاملة المؤنث، فنقول: هذه كتب وتلك أقلام، ولو كان التطابق بين اللغة والواقع لازماً، لاتفقت جميع اللغات في تقسيم الأسماء من حيث الجنس، فالقمر مثلاً، مذكر في العربية ومؤنث في الفرنسية، والشمس مؤنثة في العربية ومذكرة في الفرنسية. (السعران، 1992)

ومن الانتقادات التي أخذها الوصفيون على النحو العربي، أنه تأثر بالمنطق الأرسطي منذ مراحله الأولى، وأدّى ذلك إلى أن يكون النحو العربي صورياً لا واقعياً، فاهتم بالتعليل والتأويل، ولم يركّز على الاستعمال اللغوي، ولم يقعّد النحو للعربية كما يتحدثها أصحابها ، بل قعّد لعربية مخصوصة تتمثل في مستوى معين في الكلام، كما حدّد بيئة زمانية ومكانية لهذه اللغة. (الراجحي، 1988)

وأوجه الخلاف بين المنطق والنحو يمكن حصرها فيما يلي:

1- خصوصية علم النحو وعمومية المنطق، فلكل أمة نحوها الذي يعتمد على طبائع أهلها، أما المنطق فلا يختلف باختلاف الأمم.

2- مصدر النحو العربي عادات العرب ولسانهم، بينما مصدر المنطق هو العقل، وهو مشاع بين كل الشعوب.

3- النحو قد يتغير، وبعض الألفاظ والتراكيب قد تتغير، بينما المعاني والمفهومات والمبادئ التي يبحثها المنطق ثابتة. (زيدان، 1985)

وللغات منطقها الخاص، ولها أساليب يجب عرضها وتفسيرها في ضوء المنطق اللغوي الاستعمال اللغوي، لا في ضوء المنطق العام، فهناك عوامل نفسية قد يتأثر بها المتكلم والسامع حين يعبّر عما يدور في نفسه. (أنيس، 1975)

وسيتم بحث أربع ظواهر في باب الظواهر المنطقية والنحو، وهي: الإفراد والجمع، والتذكير والتأنيث، والفكرة الزمنية في اللغة، والنفي اللغوي.

1- الإفراد والجمع

تحرص جميع اللغات على تمييز فكرة الإفراد والجمع، وفي معظم اللغات مفرد وجمع مثل اللغات الأوروبية، أما اللغات السامية فإنها تتخذ ثلاث صيغ: صيغة للمفرد وصيغة للمثنى وصيغة للجمع، في حين تفرّق اللغة العربية بين صيغ الجموع فهناك جمع القلة وجمع الكثرة. (أنيس، 1975)

ويرى (بروكلمان) أن المثنى قام في اللغات السامية للدلالة على الأزواج الطبيعية، كالأعضاء المزدوجة ثم أصبح يعبّر عن التثنية مطلقاً، وهو يكاد يندثر في الآرامية، ولا يوجد في السريانية إلا في الأعداد. (بروكلمان، 1977)

ويضعنا إبراهيم أنيس، وهو يعالج قضية الإفراد والجمع، أمام السؤال التالي: هل بُنِي هذا التقسيم منطقياً، أم أنه بعيد عن المنطق العقلي، لأن لكل لغة منطقها الخاص؟

وللإجابة عن هذا التساؤل يطرح عدة قضايا، هي: جمع القلة وجمع الكثرة، وجمع الجمع، العلاقة بين العدد والمعدود في اللغة العربية.

جمع القلة وجمع الكثرة

الجموع التي تفيد القلة هي الجمع الصحيح(المذكر السالم والمؤنث السالم)، مثل: مسلمون ومسلمات، وجموع التكسير التي تأتي على مثال: أرغفة وفتية وأفراس وأكعب، (المبرد، د.ت، أنيس، 1975) وقد وقع خلاف في العدد الذي تدل عليه، ورأى معظم النحاة أنها لا تكاد تجاوز العشرة، بدليل تصغيرها على صيغتها، فيقولون: مُسَيْلمون وأُفَيْراس وأُرَيْغفة، (أنيس، 1975، الغلاييني، 1994) والفرق المبدئي بين جمع التكسير وجمع التصحيح هو أن التكسير يدل على عدد

من ثلاثة إلى عشرة إن كان للقلة، ويتعدى العشرة إن كان للكثرة، أما جمعا التصحيح فإنهما يدلان على القلة، (المبرد، د.ت) إلا في حال ورود قرينة، فليس لهما صيغ تدل على الكثرة أو القلة، (ابن جني، 1988، سقال، 1996) كما قد يعود الضمير مفرداً على هذه الجموع، كما في قوله تعالى:" وإن لكم في الأنعام لعبرة نسقيكم مما في بطونها". (المؤمنون 21) أما جمع الكثرة فعند تصغيره فإننا نصغّر مفرده ثم نجمعه جمعاً سالماً، فنقول في تصغير غلمان ودراهم: غُليمون ودريهمات. (أنيس، 1975، الغلاييني، 1994)

ومما سبق يرى إبراهيم أنيس أنّ هذا الأمر يتماشى مع المنطق من الوجهة النظرية، ولكن المتتبع لنصوص اللغة واستعمالاتها يجد أن العرب كثيراً ما يستعملون جمع القلة مكان جمع الكثرة والعكس، وعندما يُطالب النحاة العرب الذين فرقوا بين هذين الجمعين بتعليل ظاهرة استعمال جمع القلة مكان جمع الكثرة والعكس، يكون الجواب ضعيفاً وغير مقنع، كما يراه إبراهيم أنيس، فهم يقولون: لحكمة ما. (أنيس، 1975)

جمع الجمع

في اللغة العربية بضعة شواهد عدّها النحاة سماعية لا يقاس عليها وهو ما سمّوه بجمع الجمع، ومن هذه الكلمات: جمالات ومصارين وأكالب. (أنيس، 1975) فالجمع لا يجمع ولا يثنّى إلا في بعض الكلمات التي أوردها العرب مجموعة مرتين، فقد تجمع جمع مؤنث سالم، أو جمع مذكر سالم، مثل: رجل ـــ رجال ـــ رجالات، وأفضل ـــ أفاضل ـــ أفاضلون. (سقال، 1996) ويرى إبراهيم أنيس أن تسمية هذه الكلمات بجمع الجمع غير موفّق، ويفسّر وجود مثل هذه الكلمات بأمرين:

الأول: أن بعض الكلمات قد تفقد فكرة الجمعية على مرّ الأيام، وتصبح لكثرة دورانها كأنما هي مفردة، فإذا أردنا جمعها اتخذت صيغة جمع الجمع، ويمثّل إبراهيم أنيس على ذلك بكلمات في العامية، هي: كرّاس وزناد، فيُظنّ أنها مفردة في حين أنها جمع لكراسة وزند.

الثاني: أن معنى الجمعية لم يفقد تماماً، ولكنه ضعف لكثرة الشيوع فأصبح

بحاجة إلى تقوية، وتكون بصيغة جمع الجمع. (أنيس، 1975)

العلاقة بين العدد والمعدود

يرى إبراهيم أنيس أن العلاقة بين العدد والمعدود من أوضح الدلائل على خروج الظواهر اللغوية على المنطق العقلي، وذلك عند عدّ الأقل من عشرة يكون المعدود جمعاً، فنقول: خمسة رجال، في حين يكون المعدود مع الأعداد التي فوق العشرة مفرداً، فنقول: ألف رجل.

والفكرة العامة التي تسيطر على الجمع بعيدة كل البعد عن المنطق، كما يرى إبراهيم أنيس، فهو جمع تقريبي فيه بعض الغموض. (أنيس، 1975)

ويعرض إبراهيم أنيس أمثلة من النصوص العربية الصحيحة التي تبين بوضوح اختلاف الجمع اللغوي والجمع المنطقي، لأن اللغات تسلك مسالك متعددة في علاج الإفراد والجمع، ومن هذه الأمثلة التي عرضها مثالين من شعر المتنبي، استعمل فيهما القدمين وهما من أعضاء الجسم الإنساني المزدوجة استعمال المفرد، وقد تقبّلها السامع دون ملاحظة أو اعتراض، وهما:

سيعلم الجمع ممن ضم مجلسنا   بأنني خير من تسعى به قدم

أي تسعى به قدمان. وقوله:

وتعجبني رجلاك في النعل إنني   رأيتك ذا نعل إذا كنت حافيا

فقد أفرد النعل وحقّها أن تكون مثناة في الموضعين، ثم كيف تكون الرجلان في النعل؟.

أما استعمال المثنى وإرادة المفرد فقد مثّل عليه بمثالين، الأول لابن المعتز إذ يقول:

فكأن كفيه يقسم في   أقداحنا قطعاً من الشمس

أي كأن كفه يقسم، فالفعل يقسم مسند لاسم مثنى في البيت.

والثاني وارد بصورة كبيرة عند شعراء العرب الذين يخاطبون الاثنين وهم يعنون المفرد، وما المفرد المخاطب إلا الشاعر نفسه، مثل قول امرئ القيس:

قفا نبكِ من ذكرى حبيب ومنزل   بسقط اللوى بين الدخول فحومل

وبعد عرض إبراهيم أنيس لشواهد كثيرة تبين خروج العلاقة بين العدد والمعدود

على المنطق اللغوي، يرى أن تبريرات اللغويين التي أجهدوا أنفسهم بها لن تستطيع إثبات صلة منطقية بين العدد والمعدود، وذلك لأن للغات منطقها الخاص. (أنيس، 1975)

2- **التذكير والتأنيث**

التأنيث والتذكير من أغمض أبواب النحو، ومسائلهما عديدة مشكلة، ولم يوفّق المستشرقون إلى حلها حلاً جذرياً.(برجتشراسر، 1982) لأن فكرة التأنيث والتذكير عند العرب ترتبط بالحياة الاجتماعية، ويحترمون هذه الفكرة إلى درجة كبيرة مما دفعهم إلى إدراج كل الأسماء في بابي التذكير والتأنيث، والتذكير عندهم هو الأصل والتأنيث فرع له، فإذا اجتمع مذكر ومؤنث جُعل الكلام على التذكير لأنه الأصل. (المبرد، د.ت) ولا بد من التمييز بين الذكر والأنثى في الحياة، ومن الطبيعي والمنطقي أيضاً أن تعالج اللغة فكرة الجنس؛ أي تفرّق بين المذكر والمؤنث، فالأسماء التي تدل على المذكر تعامل معاملة مختلفة عن الأسماء التي تدل على المؤنث، ونرى ذلك في الضمائر والأسماء الموصولة وأسماء الإشارة والأعداد والأفعال. (أنيس، 1975) وقضية التأنيث في اللغة العربية شائكة الدراسة، ومتشعبة الجوانب، ومضطربة الأفكار، ومتخالفة المعاني، وهذا الأمر في جميع اللغات. (بركات، 1988) ويقول فندريس:" ليس هناك من غلطة تصدم السامع من فم أحد الأجانب أكثر من الخلط في الجنس، فإذا ما تجاوز تكرارها تعذّر فهم الكلام، ومع ذلك فالتمييز بين الأجناس لا يقوم على شيء من العقل".(فندريس، 1950 ص127)

وأمر المذكر والمؤنث لا يجري على قياس مطّرد، ولا لهما باب يحصرهما، كما يدّعي بعض الناس، لأنهم قالوا: إن علامات المؤنث هي الهاء والألف الممدودة والألف المقصورة، وهذه العلامات بعينها موجودة في المذكر. (ابن التستري، 1983) فنقول: حمزة وضياء وموسى.

وفي بحثه عن صلة منطقية عقلية بين الأسماء المؤنثة، وما يمكن أن تتضمنه من تأنيث حقيقي دال على الجنسية الأنثوية وجد إبراهيم أنيس أن قدراً كبيراً من أسماء لا تمت للجنس بصلة عقلية واضحة، وإنما جرت اللغات لأمر ما على

معاملتها تلك المعاملة، ونسبة ما يدل على التذكير الحقيقي والتأنيث الحقيقي من الأسماء قليلة في العدد، منها أسماء الإنسان والمشهور من الحيوان. (أنيس، 1975)

وكان الساميّون القدامى يفرقون بين المذكر والمؤنث في اللغة بوجود كلمة للمذكر وكلمة من أصل آخر للمؤنث، ففي العربية مثلا، نقول: رجل للذكر وامرأة للمؤنث.(بروكلمان، 1977، عبد التواب، 1985)

واللغات لا تكاد تسير وفق منهج عقلي منطقي يبين مسلكها من الأسماء؛ فلغة (البانتو) في جنوب أفريقيا يراعي المتكلم في صيغ الأسماء التفرقة بين الحي والجماد، أما لغة (التوش)، إحدى لغات القوقاز، فإنها تتخذ أنواعاً مختلفة من اللواحق يتصل بعضها بالأسماء حين التأنيث الحقيقي، وأخرى حين التذكير الحقيقي، وثالثة تتصل بغير العاقل حياً كان أو جماداً، وفي اللغات السامية لا نكاد نرى الآن إلا طائفتين من الأسماء، أسماء للمذكر وأخرى للمؤنث.(أنيس، 1975)

ويرى ديزيرة سقّال أن الأساس في المجتمع العربي هو المذكر، وبحسب العقلية العربية يتقدّم على المؤنث، ولهذا نظر العربي إلى المؤنث نظرة تحقير قياساً إلى المذكر، فلا يجمع جمع مذكر سالم إلا العقلاء من الذكور، في حين أن الجمع المؤنث السالم قد يكون مشتركاً بين العاقل وغير العاقل. (سقال، 1996)

ومما لاحظه إبراهيم أنيس أن التطور في ظاهرة التأنيث والتذكير يتّجه في معظم اللغات نحو الصلة العقلية المنطقية بين الأسماء ومدلولاتها، فالأسماء العربية التي تدلّ على التذكير والتأنيث في آن واحد، والتي يجوز"أن تعامل معاملة المذكر والمؤنث مالت إلى الاستقرار على حال التذكير، مثل الطريق والعسل والروح والخمر.

وروت معاجم اللغة العربية اختلاف القبائل في تذكير بعض الكلمات وتأنيثها، مثل (كتاب) يستعمل مؤنثاً في بعض قبائل اليمن. (أنيس، 1975)

وينقل إبراهيم أنيس ما جاء في المخصص لابن سيده من أن جمع الجنس كالبقر والشعير والتمر يذكّر ويؤنّث، فمن التذكير قوله تعالى:"أعجاز نخل منقعر" (القمر 20) ، ومن التأنيث قوله تعالى:" أعجاز نخل خاوية".(الحاقة 7)

ويوضّح المبرد هذا الأمر، إذ يقول:" واعلم أن كل جمع ليس بينه وبين واحده إلا الهاء، فإنه جاء على سُنّة الواحد، وإن عنيت به جمع الشيء، لأنه جنس، من أنّثه فليس إلى الاسم يقصد، ولكنه يؤنثها على معناه، كما في قوله عزّ وجل:" تنزع الناس كأنهم أعجاز نخل منقعر" (القمر 20)، لأن النخل جنس، وقال:" فترى القوم فيها صرعى كأنهم أعجاز نخل خاوية"(الحاقة 7)، لأنه جمع نخلة، فهو على المعنى جماعة". (المبرد،د.ت ص346/3) ويقول أبو حيان:" والنخل اسم جنس يذكّر ويؤنّث، وإنما ذكّر في قوله تعالى:"أعجاز نخل منقعر" لمناسبة الفواصل، وأنّث في قوله تعالى:" أعجاز نخل خاوية " لمناسبة الفواصل أيضاً". (الأندلسي، 1990 ص179/8)

ويرى إبراهيم أنيس أن رواة اللغة شهدوا عهداً تتأرجح فيه بعض الكلمات بين التذكير والتأنيث، وقد استقر أمر معظم هذه الكلمات على التذكير في اللهجات الحديثة، ويمثّل على تطور الكلمات إلى التذكير بكلمة (شمس)، فقد كانت في الأصل مؤنثة ثم تطورت، وأصبح يجوز فيها التذكير والتأنيث، ثم استقرت على التذكير؛ فهي مؤنثة في العربية، وفي العبرية والآرامية يجوز الأمران، وفي الآشورية استقرت على التذكير. (أنيس، 1975)

ولفقدان الصلة العقلية بين الاسم وما يدل عليه من جنس، قام عدد من اللغويين العرب بوضع رسائل ومؤلفات لغوية لحصر الألفاظ المذكرة والمؤنثة سماعياً، لإفادة الناس من الخطأ، ومن هذه المؤلفات: المذكر والمؤنث للفراء، المذكر والمؤنث لابن فارس، المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري.

ومن الأدلة على فقدان الصلة العقلية المنطقية بين الاسم وما يدل عليه من تذكير وتأنيث أن اللغة العربية، مثلاً، تعدّ كلمات مثل: الخمر والسن والسوق كلمات مؤنثة، في حين تعدها اللغة الألمانية مذكرة، كما تعد اللغة العربية أيضاً الصدر والأنف واللسان كلمات مذكرة، وهي مؤنثة في الألمانية. (عبد التواب، 1985)، وكذلك الأمر في كلمتي القمر والشمس؛ فالقمر مذكر في العربية ومؤنث في الفرنسية، والشمس مؤنثة في العربية ومذكرة في الفرنسية. (السعران، 1992)

وتبدو مقولة الجنس أبعد المقولات النحوية عن المنطق العقلي، فقد يُفهم أن (الأتان) مؤنثة، وأن (الحمار) مذكر، ولكننا لا نستطيع أن نفهم لمَ كانت الشمس مؤنثة، والقمر مذكراً، وأغرب من كل هذا أن يُطلق لسان واحد على شيء واحد اسمين مختلفين في الجنس، فكيف نفسّر لمَ كان (الشباك) مذكراً، و(النافذة) مؤنثة، مع أن الاثنين لا يعنيان إلا شيئاً واحداً؟ (الأنطاكي، د.ت)

ويخلص إبراهيم أنيس إلى أن فكرة التأنيث والتذكير اختلطت بعناصر لا تمت للمنطق العقلي بسبب؛ فالنحاة يقسمون التأنيث إلى حقيقي ومجازي ولكل منهما أحكامه اللغوية التي تشترك في أمور وتختلف في أخرى، ويدلل على قوله بنصوص قبلتها اللغة مثل: المرأة الكاعب والناهد والعانس والحامل والمرضع والأيم والعاقر.(أنيس، 1975) ففي هذه الكلمات تستغني اللغة العربية عن علامة التأنيث مطلقاً، لأنها تعبّر عن الأحوال الخاصة بالمؤنث، وناتجة عن خصائص هذا الجنس.(عبد التواب، 1985) وقد نجد كلمات في اللغة العربية عوملت مرة معاملة المذكر، ومرة أخرى معاملة المؤنث، مثل: قوله تعالى:"سبيل الرشد لا يتخذوه".(الأعراف 146)، وقوله:"قل هذه سبيلي".(يوسف 108)، وفي هذا يقول أبو حيان: السبيل يذكر ويؤنث، فقرأ ابن أبي عيلة: لا يتخذوها، وقرأ عبدالله قل هذا سبيلي. (الأندلسي، 1990)

ويرى إبراهيم أنيس أن بعض الأسماء المؤنثة تأنيثاً مجازياً فقدت فكرة التأنيث، في اللهجة القاهرية وأصبحت ترتبط بالتذكير، ومن الأمثلة على ذلك: ذراع وقدم وأصبع وظفر وجناح وأرنب ودلو وسوق و ضبع.

أما التي احتفظت بفكرة التأنيث فإنها تتصل بعلامة المؤنث في اللهجة القاهرية، مثل: خمرة وسكينة وعصاية وعقربة وكبدة. (أنيس، 1975)

وقد أفرد إبراهيم بركات فصلاً في آخر كتابه (التأنيث في اللغة العربية)، تناول فيه قرارات المجمع اللغوي بالقاهرة التي لها صلة بقضية التأنيث. (بركات، 1988)

وقد حدث في اللهجات العربية القديمة أن أدخلوا تاء التأنيث على كلمات مؤنثة سماعياً، ويسمّيه ابن خالويه تأكيد المؤنث، يقول:" العرب تقول في تأكيد المؤنث،

وإن لم يحسوا لبساً، عجوزة، وأتانة".(ابن خالويه، د.ت ص44) ويحدث هذا في العامية المصرية كما سبق؛ فيقولون: خمرة وسكينة وكبدة. (عبد التواب، 1985)

وممّا تقدّم نرى أن إبراهيم أنيس محقّ في بُعد قضية التذكير والتأنيث عن المنطق فهو أمر يبرره الاستعمال اللغوي، ولا يحتكم للمنطق العقلي.

3- الفكرة الزمنية في اللغة

يحتاج الإنسان إلى كلمات مستقلة تدل على الزمن الماضي أو الحاضر أو المستقبل، ولذلك نشأ في كل لغة كلمات تعبر بدقة عن الفكرة الزمنية، ويلجأ المؤرخ ورواة التاريخ إلى هذه الدقة الزمنية، غير أن الناس في حديثهم العادي وفي حياتهم العادية لا يهدفون لهذه الدقة الزمنية، بل هناك أساليب ترتبط بشكل ما بالناحية الزمنية، ويختص كل أسلوب بالتعبير عن الأحداث التي تمت أو لم تتم دون الحاجة إلى كلمات مستقلة في غالب الأحيان

واللغات بوجه عام ربطت بين الأساليب والفكرة الزمنية، غير أنها اختلفت اختلافاً بيّناً في مثل هذا الربط وتعددت وجوهه فيها، ومسلك كل لغة في الربط بين الأساليب والفكرة الزمنية، كما يرى إبراهيم أنيس، قد بَعُد عن الناحية المنطقية العقلية واتخذ طرائق شتى. (أنيس، 1975)

ومن البديهي أن يعرب الفعل عن الزمان، ويدل على أقسامه ودقائقه، غير أن من الصعوبة في هذا الأمر أن أبنية الفعل العربي لا تفصح عن الزمان، كما تشير إلى ذلك مصطلحاتهم، والفعل في الاستعمال مهيأ له أني يجري في طريق آحر، فقد يشار ببناء (فعل) إلى غير الزمن الماضي. (السامرائي، 1983)

والنحاة كانوا قد بنوا تقسيم الفعل، واختلاف أوضاعه على الزمان الصرفي، وربطوا كل وزن بزمن معين، وحينما حاولوا تطبيق هذه الصيغ على أقسام في السياق وجدوا الكثير من النماذج لا تقع تحت ما رسموه، وامتنعت على نظامهم الذي تصوروه، فاضطروا إلى الحمل والتأويل. (المنصوري، 1984)

ويرى إبراهيم أنيس أن الماضي يلتقي بالمستقبل عند الزمن الحاضر، والزمن الحاضر نقطة اتصال ليس من السهل تحديد مداها، كما أن الأحداث الماضية تختلف في زمنها حين يقارن بعضها ببعض، فمنها ما يسبق هذا الماضي ومنها

ما يليه، وكذلك المستقبل؛ فهناك أحداث مستقبلة يمكن أن يكون قبلها أحداث، ويمكن أن يكون بعدها أحداث وكلها في الزمن المستقبل، ومن هنا نشأ التقسيم الزمني المسمّى بالسباعي، وهو: قبل الماضي ــ الماضي ــ بعد الماضي ــ الحاضر ــ قبل المستقبل ــ المستقبل ــ بعد المستقبل، وهناك بعض اللغات التي تحرص على التعبير بالأساليب والصيغ عن معظم تلك الأزمنة في هذا التقسيم المنطقي، كاللاتينية والإغريقية. (أنيس، 1975)

أما موقف الفصيلة السامية من الفكرة الزمنية وعلاقتها بصيغ الأفعال فقد وجد إبراهيم أنيس أن معظمها قد اتخذت صيغاً قليلة العدد للتعبير عن تلك الأزمنة المتقدمة في صورة غامضة بعيدة عن التحديد المنطقي. (أنيس، 1975) فاللغات السامية تفرّق بين نوعين من الأزمنة، يبنى أحدهما بزيادة مقاطع في الأول على صيغة الأمر، وهو ما يسميه العرب المضارع، ويبنى الثاني – فيما عدا الآشورية– بزيادة مقاطع في نهاية أصل آخر، يختلف عن الأمر بالتدريج المطرد للحركات فيه، وهو الماضي، وتعبير الماضي يحمل معنى الحدث الذي انتهى، وتعبير المضارع يحمل معنى الحدث الذي لم ينته بعد. (بروكلمان، 1977)

وقد ربط النحاة العرب بين الصيغة والزمن ربطاً وثيقاً، فهم يقسمون الأزمان إلى ثلاثة: الماضي والحال والاستقبال، مكتفين بتلك الأزمنة الأساسية، وأنكر بعض المتكلمين العرب وجود الزمن الحالي، فهو مندرج في الماضي والمستقبل، ويأبى جمهور النحاة هذا، يقول ابن يعيش:" وقد أنكر بعض المتكلمين فعل الحال، وقال إن كان قد وجد فيكون ماضياً، وإلا فهو مستقبل، وليس ثمَّ ثالث، والحق ما ذكرناه وإن لطف زمان الحال".(ابن يعيش، د.ت) ص7/4)

وجعل النحاة الفعل المسمّى بالماضي لكل حدث مضى وانتهى أمره، والأمر للزمن الحالي، والمضارع للمستقبل، ولا سيّما حين يتّصل بالسين وسوف، وبهذا جعلوا ارتباط صيغة الفعل بالزمن عنصراً أساسياً وبه يتميز عن الاسم، ورأوا أن المصدر لا تتحقق فيه فكرة الزمن، ويرى أنهم جادلوا في هذا الأمر جدالاً عقيماً لا يخلو من التعسّف والمغالطة.(أنيس، 1975) ولكن بعض النحاة، كما يقول عصام

نور الدين، فصلوا بصورة ذكية بين الصيغة والزمن؛ فمن المعاني التي يدل عليها (فَعَل)، الآتية:

1- وقوع الحدث في زمن الماضي المطلق، وهو الاستعمال الغالب.
2- وقوع الحدث في الماضي مرات عديدة، نحو أشرقت الشمس.
3- إن الحدث كأنه وقع؛ لأن وقوعه أمر محقق، ويكثر في الوعيد والمعاهدات، كقول القائل: إما اعتدلت أو اعتزلت.
4- إن الماضي ينصرف إلى الاستقبال بالإنشاء الطلبي، نحو الدعاء، مثل: رحمك الله.
5- إن الماضي ينصرف إلى الاستقبال منفيا ب(لا) أو (إن) في جواب القسم، نحو : والله لا فعلت، وإن فعلت.

كما أن للمضارع أربع دلالات زمنية، وهي:

1- ترجّح دلالته على الحال عندما يكون مجرداً.
2- ترجّح دلالته على الحال إذا اقترن ب(الآن أو الحين أو الساعة).
3- ترجّح دلالته على الاستقبال إذا سبق بأحد حرفي التنفيس (السين وسوف).
4- ترجّح دلالته إلى الماضي إذا سُبق ب(لم أو لما)، نحو: لم يعمل الرجل.(نور الدين، 1984)

ويقول إبراهيم أنيس: عندما رأى النحاة أن الخلل يتسرّب إلى تقسيمهم بدأوا كعادتهم يحمّلون الكلام العربي ما ليس منه، ويتأوّلون من النصوص الصحيحة ما ليس بحاجة إلى تأويل أو تخريج، فإذا استعمل الماضي بدلاً من المضارع، أو المضارع بدلاً من الماضي قالوا لحكمة أرادها المتكلم أو الكاتب. (أنيس، 1975)

ويرى إبراهيم أنيس أن ربط الصيغة بزمن معين يحملنا على كثير من التكلّف والتعسّف في فهم أساليب اللغة العربية، ولذا يجب دراسة الصيغ مستقلة عن الزمن، دراسة لغوية لا منطقية، لندرك ما بها من جمال وحسن.(أنيس، 1975) ويمثّل على ذلك بقوله تعالى:"أتى أمر الله فلا تستعجلوه".(النحل1)، فقول النحاة: إن الفعل(أتى) يعبّر عن الزمن الماضي أمر لا تحتمله النصوص العربية، وتأباه أساليب العربية، فلا يمكن تخصيص صيغة الماضي بالزمن الماضي.(أنيس،1975)

ويقول الزمخشري:"أتى أمر الله الذي هو بمنزلة الآتي الواقع، وإن كان منتظراً لقرب وقوعه".(الزمخشري، د.ت ص321/2)، فلكل فعل ظروفه في الاستعمال اللغوي، ويمثّل إبراهيم أنيس على ذلك بالفعل (كان)، فقد جاء بالقرآن الكريم ما يزيد عن(400) من الآيات اشتملت كل منها على الفعل كان، وهو ما يعدّه النحاة معبراً عن الزمن الماضي، في حين لا نكاد نلحظ بوضوح معنى المضي في الفعل كان إلا في عدد قليل من تلك الآيات، كما استنتج إبراهيم أنيس.

ويخلص إبراهيم أنيس إلى أن اللغات بوجه عام سلكت طرقاً متباينة في ربطها بين الزمن والصيغ، وان سلوكها وإن كان واضحاً كل الوضوح من الناحية اللغوية، لا يمت للمنطق العام بصلة وثيقة. (أنيس، 1975)

4- النفي اللغوي

النفي باب من أبواب المعنى يهدف به المتكلم إخراج الحكم في تركيب لغوي مثبت إلى ضده، وتحويل معنى ذهني فيه الإيجاب والقبول إلى حكم يخالفه إلى نقيضه. (عمايرة، د.ت) وعبّرت اللغات عن النفي اللغوي بسبل وأساليب لا تطابق الأساليب المنطقية أو الرياضية، رغم أنه معنى عقلي مشترك بين جميع العقول، ويرى أن ما ولّده المناطقة في اللغة العربية من كلمات معدولة مثل: اللاإنسان واللامعدني، مما لا عهد للعربية به، والمناطقة يرون للتناقض وجهين:

الأول: أن اللفظين المتناقضين لا يصدقان معاً في آن واحد على شيء واحد.

الثاني: أن الشيء لا يخلو من أن يتّصف بواحد منهما.(أنيس، 1975)

وعن موقف اللغة في الاستعمال العادي من هذا التناقض المنطقي، يقول إبراهيم أنيس: إن اللغة لا تكاد تشتمل على لفظين تأبى التوسط بينهما كما يريد المناطقة، فمثلاً، عندما نقول: فلان غني وغير غني في آن واحد، إذا عرفنا الظروف الخاصة فنتصور إنساناً يملك قدراً كبيراً من العقارات، وهو في نفس الوقت مدين بآلاف من الدنانير، فهو في مركز غريب؛ لا هو من الأغنياء ولا هو من غير الأغنياء، واللغة تقبل مثل هذا الكلام ويطمئن إليه كل من السامع المتكلم، ويأباه المنطقي ويرى فيه عنصر المغالطة والتناقض؛ وذلك لأن المتكلم والسامع لا يقتصران في فهم الكلام على ما يوحيه العقل ومنطقه، وإنما يستلهمان من الخيال

نصيباً غير قليل لفهم العبارات، فهو يستعين بالخيال على فهم المعاني، فلا يجد اللغوي عنتاً في فهم الآية الكريمة:"هو الأول والآخر والظاهر والباطن" (سورة الحديد 3) ، فقد فسرّوها بيسر وسهولة؛ فيرون أن الله سبحانه قد يُوصف بالظاهر لأن آثاره بادية للعيان، ويُوصف بالباطن لأن الأبصار لا تدركه. (أنيس، 1975)

ويفرّق إبراهيم أنيس بين النفي اللغوي والنفي المنطقي من خلال النفي الضمني ونفي النفي؛ ففي النفي الضمني، عندما يخلو الكلام من أداة نفي ويعبر عن معنى النفي، مثل : ليت لي مالاً أو أمثلك يرتكب هذا الإثم؟ نجد المنطقي يطمئن إلى هذا النفي ويقبله ويعده من طرق النفي، أما اللغوي فلا يعده من أساليب النفي، ويفهم من العبارتين السابقتين أنه لا يملك مالاً في الأولى، وفي الثانية تنفي نسبة مثل هذا الكلام إلى المخاطب، ومع ذلك لا يعده اللغويون من أساليب النفي، ولكنه مقبول للنفي من الناحية المنطقية العقلية.

أما الفرق الآخر بينهما فهو نفي النفي، فنفي النفي يُنتج الإثبات في ذهن المنطقي والرياضي، أما عند اللغوي فما هو إلا توكيد للنفي، وفي هذا يقول إبراهيم أنيس:"ولست أعرف لغة من اللغات في حياتها العادية تلجأ إلى نفي النفي الذي ينتج الإثبات بأي أسلوب من الأساليب، اللهمّ إلا أن نتكلف عبارات متعسفة كتلك التي يخترعها المناطقة". (أنيس، 1975 ص179)

فتكرار النفي يكون لتأكيد النفي وجعله واضحاً جلياً في ذهن المتكلم والسامع، ويتضح مما سبق أن النفي اللغوي بعيد كل البعد النفي المنطقي، كما يراه إبراهيم أنيس. (أنيس، 1975)

ثانيا: الإعراب

انشغل اللغويون العرب القدماء والمحدثون بمسألة حركات الإعراب أو الحركات اللغوية، ونعني بها هنا الحركات التي تنتهي بها الكلمات المتأثرة بالعوامل، ويمكن أن نضمّ إليها حركات البناء عامة، وفقاً لرأي إبراهيم أنيس، وما هو الأصل في نشأة هذه الحركات، هل هي أصلية في بنية الكلمة، أم أنها طارئة لضرورة صوتية، وهل السكون هو الأصل في نهاية الكلمات أو أن الحركة هي الأصل في نهايتها؟ وقد جعل النحاة الإعراب نظرية كاملة سموها

نظرية العامل، وتكلموا فيها عن الحركات ودلالاتها والحروف ونيابتها عن الحركات، ثم تكلموا في الإعراب الظاهر والإعراب المقدّر، واختلفوا في الإعراب، هل كان في كلام العرب؟ (حسان، 1979) ويرى السيوطي أن الإعراب مما اختصت به العرب، فهو من العلوم الجليلة، والذي هو الفرق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام.(السيوطي، 1998) بينما يراه (برجشتراسر) سامي الأصل، تشترك فيه اللغة الأكادية، وفي بعضه الحبشية، ويوجد آثار منه في غيرها.(برجشتراسر، 1982)

قصة الإعراب

يرى إبراهيم أنيس أن قصة الإعراب قد استمدت خيوطها من ظواهر لغوية متناثرة بين قبائل الجزيرة العربية، ثم حيكت وتم نسجها حياكة محكمة في أواخر القرن الأول الهجري وأوائل الثاني على يد صنّاع الكلام الذين نشأوا وعاشوا معظم حياتهم في البيئة العراقية، وأصبحت قواعد الإعراب حقيقة ملموسة؛ فقد ألف سيبويه كتابه الذي يُعّد عمدة النحاة وإمامهم؛ فقد جُمِعت فيه أصول الإعراب ونظامه في صورة مفصّلة، وهذه القواعد الإعرابية، رغم وجود أساس لها في لغة العرب، قد نسقها النحاة تنسيقاً جديداً فيه من قياسهم وابتكارهم قدر غير قليل، وقد بدت هذه الأصول للناس في صورة علم جديد من أتقنه ارتفع بنفسه عن مستوى العامة إلى مستوى الخاصة. (أنيس، 1975)

والإعراب، حسب رأي إبراهيم أنيس، ليس في حقيقته إلا ناحية متواضعة من نواحي اللغة، ومع ذلك فقد ملك على الناس شعورهم؛ فأخذوا يتنافسون في إتقانه وإخضاع الأدباء لميزانه، فليس الفصيح إلا من راعى قواعده، وبذلك اصبح النحاة رقباء على كل إنتاج أدبي، فقد طغت ناحية الإعراب على كل الظواهر اللغوية الأخرى من نفي واثبات وتقديم وتأخير وغيرها.

ومع توالي القرون علا شأن الإعراب، فتعددت فيه الآراء وصارت قواعده معقدة، ويرى إبراهيم أنيس أن الذين أسسوا قواعد الإعراب لم يقتصروا على السماع والجمع واستنباط الأصول، بل قاسوا ما لم يسمعوا على ما سمعوا، وأسرفوا في قياسهم، وخضع للنحاة فصحاء العرب وأصحاب اللسن فيهم، ومنهم

الأمراء، وبلغ من نفوذ النحاة وسلطانهم أن وصفوا كل خروج عن قواعدهم باللحن، وهو وصمة عار يحط من منزلة الخطيب أو الشاعر، وفي بطون الكتب أمثلة كثيرة عن قصص اللحن التي تصيّدها النحاة والعارفون باللغة على من وقع بهذا اللحن، وقد أورد إبراهيم أنيس بعضا منها. (أنيس، 1975)

وفي حديثه عن اللحن يقف عند أحد أمرين:

الأول: التسليم بصحة الروايات التي وردت في الكتب، وأن كلمة اللحن تعني في الغالب الخطأ الإعرابي، وعليه فإن ظاهرة الإعراب لا تمت للسليقة اللغوية بصلة، لأن صاحب اللغة الذي يتكلمها بالسليقة يستحيل عليه الخطأ في ظواهر تلك اللغة دون أن يحس بأنه أخطأ، فنحن في كلامنا بالعامية لا نخطئ، وإذا وقعنا في الزلل في لحظة ارتباك رجعنا عن هذا الخطأ بلمح البصر، وعلى هذا يرى إبراهيم أنيس أن ظاهرة الإعراب صفة من صفات اللغة النموذجية الأدبية، وليست ظاهرة سليقة في متناول العرب جميعاً كما يقول النحاة.

الثاني: إنكار جميع الروايات التي تحدثت عن اللحن، وإنها من صنع بعض النحاة بعد أن أسّسوا النحو رغبة منهم في إظهار كل من عاداهم بالعجز، وأنهم منفردون دون سواهم في معرفة المقاييس الإعرابية، وهدفهم من ذلك كله، كما يرى إبراهيم أنيس، تأكيد سلطانهم واكتساب المكانة بين الناس والحظوة لدى الخلفاء والأمراء، ويرى أن اللحن ليس خطأ إعرابياً، وإنما هو صفة من الصفات الخاصة في اللهجات التي تحاشاها الفصحاء وعليّة القوم في المجالات الجدية من القول، وبهذا يعرّف إبراهيم أنيس اللحن بأن يقع في كلام أحدهم وهو يتكلم اللغة النموذجية الأدبية، أو يخطب بها، صفة من صفات لهجته الخاصة، ويستأنس بما سمع من بعض العرب القدماء عندما قال: (ليس هذا لحني ولا لحن قومي)، أي لهجته الخاصة.

ويصف إبراهيم أنيس موقف النحاة من القرّاء ، فقد كان في البداية موقف مهادنة، لأن من أئمة النحو الأول من كانوا أئمة في القراءة القرآنية مثل الكسائي، ولكن عندما تخصص قوم بالنحو وقوم بالقراءات عمد النحاة إلى بعض القراءات فجرّحوها، ومنهم من رفضها وأبى الاعتراف بها، مثل المبرد في المقتضب.

(المبرد، 1975) واتّسعت الشقة بين النحاة والقراء، فظهرت القراءات الشاذة التي رغم صحة سندها وروايتها عن بعض أئمة القراءات من القدماء استطاع النحاة بنفوذهم وسلطانهم أن يصرفوا الناس عنها، ومنها القراءات التي ذكرها ابن جني في كتابه المحتسب. (ابن جني، 1998) وتمكن النحاة في العصور المتأخرة من السيطرة على الدارسين للقراءات، وأصبح من يؤلف في القراءة يشترط لصحة القراءة موافقتها لقواعد النحاة، مثل ابن الجزري المتوفى في القرن الثامن الهجري في كتابه النشر في القراءات العشر. (ابن الجزري، د.ت، أنيس، 1975)

ليس للحركات الإعرابية مدلول

الإعراب بيان ما للكلمة في الجملة، وما للجملة في الكلام من وظيفة لغوية أو قيمة نحوية، ككونها مسندا إليه أو مضافا...أو غير ذلك من الدلالات التي تؤديها الكلمات في ثنايا الجمل، وتؤديها الجمل في ثنايا الكلام.(المخزومي، 1985) وعُرّف أيضاً بأنه تغيير أواخر الكلمات بدخول العوامل عليها لفظاً أو تقديراً، أو هو تغيير يحصل في أواخر الكلمة يجلبه عامل لفظي أو معنوي.(القاسم، 1984) والإعراب ليس غاية في ذاته بل هو وسيلة لصحة النطق، فإن لم يصحح نطقاً لم تكن له حاجة.(ضيف، د.ت) والحديث عن الإعراب والوظيفة النحوية يظل مبتوراً ما لم يشر إلى الحركة الإعرابية ودورها في تحديد المعنى، وقد أثار هذا الموضوع جدلاً قديماً وحديثاً، فقد أنكر بعض علماء العربية من أمثال قطرب قديماً وإبراهيم أنيس حديثاً أن تكون للحركة الإعرابية دلالة. (الحسن، 2001)

فإبراهيم أنيس يرى أن الأصل في وجود هذه الحركات هو غاية صوتية، وهي وصل الكلام، أي للانتقال التلقائي من كلمة إلى أخرى، وهذا يعني أن الكلمة في أصلها البعيد ساكنة الآخر، بمعنى أن اللغة قد وجدت غير معربة، ثم أعربت في وقت متأخر، وعلى حد قوله:"لم يكن وجود الحركات في أصل نشأته إلا صورة للتخلص من التقاء الساكنين، والمتكلم وفقاً لرأيه لا يلجأ إلّى تحريك الكلمات إلا لضرورة صوتية يتطلبها الوصل". (أنيس، 1975 ص220، الخليل، 1992ص 195) وينسجم هذا الرأي مع ملحوظة للخليل وسيبويه التي ترى أن الحركات: الضمة والفتحة والكسرة زوائد، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم

به، ويشبه هذا الرأي ما نادى به قطرب (ت206)، إذ يقول:"إنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك،جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن، ومتحركين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة، ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة، لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عقب الإسكان". (الزجاجي، 1959 ص70-71)

ورأي قطرب هذا لم يسبقه به أحد، كما يرى رمضان عبد التواب، ولم يتابعه عليه أحد من اللغويين والنحويين ما عدا إبراهيم أنيس. (عبد التواب، 1994، الزبيدي، 1998)

ويبني إبراهيم أنيس دفاعه عن هذا الرأي (القائل بأن السكون هو الأصل) على أساسين:

الأول: عدم وجود آثار إعرابية كافية في اللغات السامية الأخرى، غير العربية، فلم يعثر في اللغة العبرية إلا على عدد من الكلمات التي تنتهي بالهاء التي تدل على الاتجاه، وهذه الهاء أكثر شيوعاً في الحبشية، وهي أقرب إلى حالة المفعولية، أما الآرامية فلا إعراب فيها ولا أثر لإعراب، كما يقول.

الثاني: عدم وجود إعراب أو حركات إعرابية في اللهجات العربية المعاصرة التي تعد تطوراً للغة العربية، وفي هذا السياق يتساءل: كيف نتصور أن ظاهرة الإعراب لم تترك أثراً في البيئات العربية مثل العراق والشام ومصر والبيئة الحجازية التي تعد مهد الوحي، وحيث نزل القرآن الكريم. (أنيس، 1975)

ويرى إبراهيم أنيس أن النحاة ابتكروا بعض ظواهر الإعراب ليتوصلوا إلى تعميمات قياسية، وليبرروا وجود الحركات تبريراً منطقياً معنوياً، في حين أن الحركات الإعرابية، برأيه، ليست ضرورية لإبراز المعنى، فتغيّر حركات الإعراب لا يؤثر في الصيغة، ولا يغيّر معنى الكلمات، ويبرهن على قوله بعدم

وجود علاقة بين حركات الإعراب ومعاني الكلمات بأن نقرأ خبراً صغيرا في إحدى الصحف على رجل لم يتّصل بالنحو فسنراه يفهم معناه تمام الفهم ولو تعمدنا رفع المنصوب ونصب المرفوع، فالحركات ليست عنصراً من عناصر البنية في الكلمات، لأن الأصل في كل كلمة هو سكون آخرها، سواء في هذا ما يسمى بالمبني أو المعرب، إذ يوقف على كليهما بالسكون.

وإما الذي يحدد معاني الفاعلية والمفعولية ونحو ذلك فمرجعه عند إبراهيم أنيس أمران:

الأول: نظام الجملة العربية والموضع الخاص لكل من هذه المعاني اللغوية في الجملة، فالفاعل لا يعرف بضم آخره، ولا المفعول بنصب آخره، بل يُعرف كل منهما بمكانه من الجملة، وإذا انحرف أحدهم عن موقعه تتبعناه في موضعه بيسر وسهولة، ويرى أننا لسنا في حاجة إلى الوقوف طويلاً بذلك المثال الذي يسوقه النحاة للبرهنة على إمكان التباس الفاعل بالمفعول، حين يقولون: (ضرب موسى عيسى).

الثاني: ما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات.

ويرى إبراهيم أنيس أن أصول الإعراب كانت محل الزلل والخطأ، ولا تتفق في بعض الأحيان مع ما صح سنده من قراءات قرآنية، فسقوط الحركات الإعرابية في الوقف لا يؤثر في المعنى شيئاً، وسقوط الحركات في الوقف أكبر دليل، في رأيه، على أن الأصل في الكلمات ألا تكون محركة الآخر، وأم ما حرك منها كان لأسباب صوتية دعا إليها الوصل.

ويقول إبراهيم أنيس: إن النحاة قد صادفوا من يهاجمهم ويسفّه من آرائهم، وهذه الآراء كانت في صورة عبارات متناثرة في كتب الأدب، وأول من كرّس مؤلفاً مستقلاً لمهاجمة النحاة ابن مضاء الأندلسي في كتابه الرد على النحاة، فقد قام كتابه على دحض علل النحاة، ودعا إلى إلغاء نظرية العامل التي هي أساس كل إعراب عند النحاة، كما دعا إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث، وإلغاء القياس المصنوع والتمارين غير العملية، ولكن هذا الكتاب لم يُكشف عنه إلا حديثاً، إذ حققه وعلّق عليه شوقي ضيف، وفي العصر الحديث سلك إبراهيم مصطفى في

كتابه إحياء النحو مسلك ابن مضاء، في مهاجمة علل الإعراب، وإلغاء نظرية العامل، وخرج على الناس بنظرية جديدة تفسّر حالات الإعراب، فرأى أن الرفع علم الإسناد والخفض علم الإضافة، أما النصب فلا يدل في رأيه على معنى معين. (أنيس، 1975)

ويقف تمام حسان موقفاً وسطاً في دلالة العلامة الإعرابية على المعنى، إذ يقول:" ولا أكاد أملّ ترديد القول: إن العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى، فلا قيمة لها بدون تضافر القرائن".(حسان، 1979 ص 207)

ظاهرة الوقف

يرى إبراهيم أنيس أن الأصل في كل الكلام السكون، وأن المتكلم لا يلجأ إلى تحريك الكلمات إلا لضرورة صوتية يتطلبها الوصل.

والنحاة والقراء اشتركوا بأمور في الوقف منها الإشمام والروم، وهاتان الظاهرتان إحداهما تهدف مع الوقف بالسكون إلى الرمز إلى الحركة* بالشفتين؛ فالحركة ترى ولا تسمع، واشترطوا في مثل هذا الوقف أن يكون هناك معلّم بصير يرى بعينيه صحة مثل هذا الوقف، وقد اختصّوا الضم بمثل هذه الظاهرة لوضوح شكل الشفتين مع الضم، مع أن للفتح والكسر رموز بوساطة الشفتين، كما يرى إبراهيم أنيس.

والظاهرة الثانية هي اختلاس الحركة وتقصير زمن النطق بها بحيث تسمع ويدركها أصحاب السمع في زمن أقل مما تتطلبه الحركة العادية، فالفرق بين هذه الظاهرة والحركة العادية فرق كمية لا اكثر ولا اقل، وعلى هذا يرى إبراهيم أنيس أن هناك ثلاثة أنواع من الحركات: أقصرها حركة هذه الظاهرة يليها الحركة المألوفة، والثالثة ألف المد أو واو المد أو ياء المد.

وقد جعلت قلة من القراء والنحاة الروم إشماماً، والإشمام روماً، كما يرى إبراهيم أنيس.(أنيس، 1975) والإشمام يفهمه البصير دون الضرير، لأنه عمل بالشفة بعد الفراغ من الحرف، والروم هو اختلاس للحركة، وهو ما يدركه البصير والضرير.(الوراق، 2002) وهذا معروف في الدراسات الصوتية الحديثة. (الخليل، 1993)

والروم والإشمام كما يرى إبراهيم أنيس وسيلة تعليمية، الغرض منها تعليم الناشئين من المتعلمين حركة آخر الكلمة رغم الوقف عليها.

وانقسم العرب في طرائق الوقف إلى طائفتين متميزتين: الذين ينتظرون، والذين لا ينتظرون، وطريقة من ينتظر تكون بالتأني بالنطق بأواخر الكلمات والحرص على إعطائها حقها الصوتي دون أن يسقط من أواخرها شيئاً، ومنهم قبيلة الأزد، فإذا وقفوا على المرفوع نطقوا بضمته وأطالوها فكأنما هي واو، وإذا وقفوا على المكسور أطالوا كسرته فكأنما هي ياء، فيقولون حين يريدون الوقف: هل جاء خالدو؟ وهل مررت بخالدي؟

أما أولئك الذين لا ينتظرون في وقفهم، وتمثلهم قبائل ربيعة ولخم وطيئ خير تمثيل، فيتعجلون نهاية الكلمة ويسرعون النطق بأواخرها، ولا يحفلون بسقوط بعض أجزائها.

وتقف قريش ومن حذا حذوهم من القبائل الحجازية موقفاً وسطاً بين من ينتظرون ومن لا ينتظرون، فيقفون على الاسم المنون بسقوط الضم والكسر ويبقون على الفتح.

وظاهرة الوقف بالسكون، كما يرى إبراهيم أنيس ، لم تكن أمراً عابراً أو ناحية متواضعة من نواحي اللغة، بل كانت صفة من الصفات التي انتظمت معظم القبائل العربية وجرت على ألسنتهم جميعاً، ويرى أنها لا تقل أهمية أو فصاحة عن ظاهرة تحريك أواخر الكلمات في حالة الوصل، بل لم تكن أقل شيوعاً في أفواه الناس من ظاهرة الوصل. (أنيس، 1975)

الإعراب بالحركات

يرى إبراهيم أنيس أن أواخر جميع كلمات اللغة لا تحرك إلا حين تدعو الحاجة إلى التخلص من التقاء الساكنين، أو بعبارة أخرى حين يدعو النظام المقطعي وتواليه إلى هذا التحريك.

ويسيطر على نظام المقاطع في اللغة العربية أمران، في رأي إبراهيم أنيس:

1- الحرف المشكل بالسكون يجب تحريكه بأي حركة حين يقع في وصل الكلام بعد حرف مدّ.

2- لا يصح أن يتوالى في وسط الكلام حرفان مشكلان بالسكون، أو بعبارة أخرى خاليان من الحركة.

وبرهنت الدراسات الحديثة أن المقطع الصوتي في اللغة العربية يبدأ دائماً بحرف مثل: (كَ ka، كِ ki ، كُ ku)، والحركات تلي الحروف في النطق دائماً وليس العكس. وعند تحليل عبارة مثل: بئر القبيلة (مفترضين سكون الراء، وهو رأي إبراهيم أنيس) تصبح كالآتي: bi>/rl/ḳa/bī/lah

نرى في وسطها الهمزة ثم الراء ثم اللام ثم القاف، فتلك حروف أربعة متوالية وهو أمر يأباه توالي الحروف العربية، بل هو أشنع في النطق العربي، فنلجأ في مثل هذه الحالة إلى تحريك الحرف الثاني الراء.

وتحليلها يتم كالآتي:

bi>/rl/ḳa/bi/lah > bi>/ril/ḳā/bī/lah

(تم التخلص من توالي أربعة حروف بتحريك الراء)

ويرى إبراهيم أنيس أن ما سمّاه القدماء بالتقاء الساكنين ليس في حقيقته إلا توالي ثلاثة أو أربعة حروف في وسط الكلمة، والذي يحلل معظم عبارات اللغة وجملها يجد أن ما يسمّى بحركات الإعراب يمكن أن تُعد حركات للتخلص من توالي ثلاثة أو أربعة حروف في وسط الكلمة، على حد قوله، وقوله معظم عبارات اللغة وليس كلها لأن تحريك أواخر الكلمات لم يكن ضرورياً في القلة من الأحيان، ولا يتطلبه نظام توالي الحروف العربية، ويمثّل إبراهيم أنيس على هذا بجملة:

الشجر مورق

(<š/ša/ǧar/mū/riḳ) (فتوالي الراء والميم لا يأباه نظام توالي الحروف العربية)

ويتساءل إبراهيم أنيس باستغراب عن السر في إصرار النحاة على تحريك الراء في كلمة الشجر بتلك الحركة الإعرابية المشهورة، ويرى أن لا ضرورة للحركة في هذا الموضع. (أنيس، 1975)

وينفي إبراهيم أنيس أن يؤدي عدم تحريك الكلمات إلى فساد موسيقى الشعر، فهو يحتكم إلى الأذن الموسيقية المرهفة لا إلى ما تواضع عليه أهل العروض.

وقام بتقسيم الكلمات في اللغة إلى قسمين حسب حركة أواخرها:

القسم الأول: تلك الكلمات التي وردت بحركة ثابتة لا تتغير، وتشمل ما يسمى بالمبنيات من أسماء وأفعال وحروف، مثل حيثُ وكيفَ وأمسِ، ويرى أنها لا تحتاج إلى تفسير الحركة في أخرها لأنها ثابتة في كل المواضع.

القسم الثاني: تلك التي قيل إن الحركة تتغير فيها، وهي المعربات ومعظمها من الأسماء إلا الفعل المضارع.

والقسم الثاني: هو الذي تخضع في تحريك أواخرها لنظام توالي المقاطع ونظام توالي الحروف، وقد تبقى دون حركة في القليل من الأحيان حين لا يتطلب نظام المقاطع وجود حركة في أواخرها، ويدخل في هذا القسم كل الحروف الساكنة الأخر مثل: منْ وعنْ وإذنْ، فقد تتغير أواخرها إذا تطلب نظام المقاطع ذلك. (أنيس، 1975)

وأصل الإعراب في الأسماء دون الأفعال، فالأسماء لو لم تُعرب لأشكل معناها، فلو قلت: ما أحسن زيد. لكنت ذاماً له، ولو قلت: ما أحسن زيد؟ لكنت مستفهماً، ولو قلت ما أحسن زيداً! لكنت متعجباً، فلو سقط الإعراب في هذه الوجوه لاختلفت هذه المعاني، فوجب أن تُعرب الأسماء ليزول الإشكال. (الزجاجي، 1959 ، الوراق، 2002) والأفعال لو لم تُعرب لم يشكل معناها، لأنها بنيت للأزمنة مخصوصة، فإعرابها أو تركها لا يخلّ في معناها لأن الإعراب زيادة. (الزجاجي، 1959)

التنوين

التنوين: نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتأكيد الفعل.(الجرجاني، د.ت)

وإبراهيم أنيس يبدي إعجابه برأي إبراهيم مصطفى في كتابه(إحياء النحو) عندما برهن على أن التنوين علامة تنكير، أما العلم فالأصل فيه ألا ينوّن، ولك في كل علم ألا تنونه، وإنما يجوز أن تلحقه التنوين إذا كان فيه معنى التنكير وأردت أن تشير إليه. (مصطفى، د.ت ،أنيس، 1975)

ويرجّح إبراهيم أنيس أن الحركة التي قبل نون التنوين كانت تخضع لعاملين، هما: طبيعة الصوت، وانسجام الحركة مع ما يجاورها، والنحاة عندما سمعوا

الكلمات المنوّنة لم يتمّوا استقراءها، فقد سمعوا الضم قبل هذه النون، وسمعوا الفتح والكسر، فالحقوا تلك الحركات بأصولهم الإعرابية، كما يرجّح أن الكلمات المنونة قد اتخذ كل منها حركة معينة قبل نونها، التزمتها في جميع حالاتها فمنها ما كانت حركته الضم وأخرى الفتح، وأخرى الكسر، فكيّف النحاة هذه الظاهرة حسب قواعدهم، رغبة منهم في اطراد القواعد. (أنيس، 1975)

وفي دراسته لظاهرة التنوين في أوزان الشعر العربي وجد أن الطويل والبسيط والكامل من أكثر البحور الشعرية شيوعاً في العصر الجاهلي وفي شعر الأمويين والعباسيين. (أنيس، 1965) وطبّق ما وصل إليه من قواعد تحريك أواخر الكلمات على هذه البحور، واختار- مصادفة- ديوان الهذليين، وبدأ بقصيدة أبي ذؤيب الهذلي، التي يقول في مطلعها:

أمن المنون وريبها تتوجع   والدهر ليس بمعتب من يجزع

ومن خلال إحصائه للأسماء المنونة وجد أكثر من ثمانين اسماً منوّناً تخضع الحركات التي قبل نون تنوينها لا إلى أصول الإعراب عند النحاة، وإنما إلى طبيعة الصوت أو ما يكتنفها من حركات أخرى، وعلى ذلك يرجّح أن الكسرة في آخر (معتب) سببها الانسجام مع الكسرة التي قبلها في تاء الكلمة.

وكذلك الأمر في كلمة (شاحباً) في قوله:

قالت أميمة ما لجسمك شاحباً   منذ ابتذلت ومثل مالك ينفع

فيرجّح إبراهيم أنيس أن كسر الياء جاء لينسجم مع الحركة قبلها.

ويرى أن الكلمات الخالية من التنوين في شعر أبي ذؤيب (المنون وريب الدهر) في البيت الأول، قد حُرِّكت أواخرها لأن نظام المقطع يتطلب ذلك، ففي كلمة المنون مثلاً: حرف مد + النون المشكلة بالسكون.

المنون

al/ma/nūn   (مفترضين سكون النون)

وهذا لا يتأتّى في وصل الكلام العربي. (أنيس، 1975) فهو مقطع مكروه في العربية، وذلك إذا تحقق فيه شرطان: الأول: أن يكون في آخر الكلام في حال

الوقف عليه، والثاني: أن يكون الحد الثاني وهو الصوت الصحيح الأخير مكرراً في المقطع الذي يليه. (عبابنة، 2000) وعدم تحقق أي من الشرطين جعله مقطعاً مرفوضاً، ولذلك وجب تحريك النون، ويرجح أن تكون حركتها الفتحة وليس الكسرة كما يزعم النحاة، لانسجام الفتحة مع طبيعة النون.(أنيس، 1975) وفي كلمة (ريب) يترتب على وصلها توالي ثلاثة حروف توالياً مباشراً:

الياء +الباء+ الهاء > ريبها

ri/ybha̅ ri/ybi/ha̅

ولذلك وجب تحريك الباء في كلمة ريب، وهو يخالف النحاة في حركة الباء، فيرجّح أن حركتها الفتحة وليس الكسرة، لتنسجم مع ما يجاورها من حركات.

وفي نهاية حديثه عن الإعراب بالحركات يخلص إلى النتائج التالية:

1- إن حركات أواخر الكلمات لم تكن تفيد المعاني التي أشار إليها النحاة من الفاعلية والمفعولية.

2- إن هذه حركات دعا إليها نظام المقاطع وتواليها في وصل الكلام.

3- إنها لم تكن ملتزمة في جميع الحالات، ورأى أن لا ضرورة لها إلا في القليل النادر.

4- إن الذي يعين الحركة أحد عاملين: طبيعة الصوت المحرّك، أو انسجام الحركة مع ما يكتنفها من حركات أخرى.

أما كيف توصّل النحاة إلى هذه الحركات ودورها في المعنى، فيرى إبراهيم أنيس إن النحاة الأوائل سمعوا حركات أواخر الكلمات فخُيِّل إليهم أن لها اتصالاً وثيقاً بالمعاني، فاستنبطوا قواعدهم وأصولهم، وأصبحت موضع اعتزازهم، ورأى أن هذه الحركات تخالف في ظواهرها القوانين الصوتية عند العرب. (أنيس، 1975)

وقد تبع إبراهيم أنيس في رأيه في الإعراب فؤاد ترزي، إذ يقول:"ولسنا نعلم بالضبط الوقت الذي قُرنت فيه الحركات الإعرابية بالمواقع المختلفة للكلم بشكل شامل، غير أننا نرجّح أن النحاة عمدوا إلى ذلك منذ أخذوا يدونون النحو في القرن الأول والثاني الهجرة .....إننا نعتقد بأن الحركات إنما وجدت في الأصل لغرض لفظي، هو تيسير ارتباط الألفاظ بعضها ببعض، ولكنها استغلت من النحاة

لأغراض معنوية، في محاولة منهم لتقرير حركة واحدة للوضع الواحد، وما أمكن ذلك لضبط قراءة القرآن الكريم وتحديدها بصورة رئيسة".(ترزي، 1969 ص 187)

ولم يكن إبراهيم أنيس هو أول من شكك في حقيقة الإعراب، فقد سبقه قطرب، ومن المستشرقين من تشكك قبل إبراهيم أنيس، ومنهم:

1- (كارل فوللرز)، الذي كان يرى أن النص القرآني قد كتب بإحدى اللهجات الشعبية التي لم يكن بها إعراب، وجاء الإعراب بعد ذلك.

2- (باول كاله)، يرى أن القرآن كان يُقرأ بغير إعراب، وقام فريق من القراء لدراسة الشعر البدوي، واتخذوا المادة التي جمعت بهذه الطريقة أساساً للعربية النموذجية، التي ابتدعها النحويون، وكان الإعراب من مميزاتها، ومن ثم أُدخل الإعراب في قراءة القرآن. (عبد التواب، 1994، الأنطاكي، د.ت)

3- (مرسيل كوهين)، يرى أن القواعد المتشعبة الدقيقة وخاصة قواعد الإعراب، لم تكن مراعاة إلا في اللغة الأدبية، ولم تكن تراعى في لغة التخاطب. (الأنطاكي، د.ت)

ولقد رأى كثير من اللغويين أن رأي إبراهيم أنيس الذي يقول فيه: إن الحركات الإعرابية ليست دلالة على المعاني، خروج على العربية وقواعدها، ووجد هذا الرأي معارضة كبيرة من اللغويين، كما لقي رأي قطرب معارضة في زمانه، "لأن الإعراب من أهم خصائص العربية". (الرعيض، 1990ص82) ، و"أن دلالة علامات الإعراب على المعاني الوظيفية للكلمات هي أساس النحو، وعليه انبنى هيكله وقامت دعائمه". (الرعيض، 1990 ص130)

وجاءت الردود على إبراهيم أنيس على النحو التالي:

1- لا يتصوّر العقل أن يقوم النحاة بخلق القواعد، لأن قواعد اللغة لا تُخترع بل تنشأ من تلقاء نفسها وتتكون بالتدريج. (الصالح، د.ت، الرعيض، 1990، العلولا 1993)

2- التصرف الإعرابي وجد في العربية البائدة – عربية النقوش- وفي اللغات السامية، كالأكادية. (برجتشراسر 1982، عبد التواب، 1994، الأنطاكي، د.ت، الرعيض، 1990)

3- القرآن الكريم ورد معرباً بالتواتر، فالمسلمون مجمعون على أن القرآن الكريم ورد إلينا متواتراً بمادته وصورته وألفاظه. (السيوطي، د.ت، عبد التواب، 1994، الصالح، د.ت، الأنطاكي، د.ت، الرعيض، 1990)

4- إن الشعر العربي بأوزانه وقوافيه ومقاطعه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالإعراب. (عبد التواب، 1994، الأنطاكي، د.ت، الرعيض، 1990، العلولا 1993) وقد أدرك العلاقة بين ظاهرة الإعراب الأوزان الشعرية المستشرق(نولدكه) عندما قال:"إن الصرامة المطلقة لبحور الشعر وقوافيه تضمن لنا صلاحية القوانين اللغوية في مجموعها لهذه الأشعار ... وإن لهجة شديدة الانحراف عن عربية النحاة لا يناسبها مطلقاً بحور الشعر المعروفة". (نولدكه، د.ت)

5- إن خلو اللهجات العامية من الإعراب ليس دليلاً على أنه لم يكن موجوداً في اللغة الفصحى، لأن أصوات وقواعد اللهجات خضعت لقوانين التطور في مفرداتها وأوزانها ودلالاتها. (الأنطاكي، د.ت، الرعيض، 1990) كما أن حركات الإعراب في آخر الكلمة العربية تسقط حينما تكون الكلمة واقعة في آخر الجملة (في الوقف)، وهذا من الأمور التي ساعدت على فقدان الإعراب من الكلام. (نولدكه، د.ت، عبد التواب، 1994) فالتحرر من الإعراب قرينة أكيدة على العربية المولدة لا العكس.(يوهان فك، 1980)

6- إن فكرة فهم الكلام غير المعرب ودلالته على إبطال مدلول الإعراب قد أشار إليها الزجاجي في الإيضاح بقوله:" فأما من تكلم من العامية بالعربية من غير إعراب فيفهم عنه، فإنما ذلك في المتعارف المشهور والمستعمل المألوف بالدراية، ولو التجأ أحدهم إلى التعبير عن معنى ملتبس بغيره من غير فهمه بالإعراب لم يمكن ذلك، وهذا أوضح من أن يحتاج إلى الإطالة فيه". (الزجاجي، 1959 ص96) ففهم الكلام غير المعرب إنما هو بسبب معانيه المتداولة وموضوعاته المتعارفة، وبسبب قصر جمله، وما يصحب الكلام من قرائن ودلالات. (الرعيض، 1990)

7- إذا لم تكن الحركات أعلاماً على المعاني ، فكيف يفسّر إبراهيم أنيس الوقف على (خالد) في لغة من ينتظر؟ ويضيف مهدي المخزومي: لماذا الدال مرفوعة

ومنصوبة ومجرورة في الجمل الثلاث؟ ولماذا لم تُكسر لتنسجم حركة الدال مع حركة اللام فيها، فقد رجّح إبراهيم أنيس أن تكونِ كلمة (شاحباً) في بيت أبي ذؤيب الهذلي قد قالها الشاعر مكسورة. (المخزومي، 1958)

8- لو كان الأصل في الحركات الإعرابية وصل الكلام فقط، كما قال قطرب وإبراهيم أنيس، لجاز خفض الفاعل ورفعه أو نصبه مرة أخرى، وجاز نصب المضاف إليه، لأن القصد في هذا إنما هو الحركة تعاقب سكوناً ليعتدل الكلام، وأية حركة تقوم بهذا الأمر، وفي هذا خروج عن أوضاع العرب وفساد الكلام.(الزجاجي، 1959) فالقول بأن الحركات إنما هي سدّ لحاجة وصل الكلمات بعضها ببعض، وأنها ليست أعلاماً للمعاني التي قصد إليها المتكلم قول لم يحالفه التوفيق. (المخزومي، 1985)

وأرى أن هذه الردود تغني عن الكلام في هذا الموضوع.

الإعراب بالحروف

يرى إبراهيم أنيس أن النحاة لما فرغوا من تفسير الضم والفتح والكسر، وقفوا عند كلمات وصيغ لم يستطيعوا فيها تغييراً أو تحويراً كالمثنى وجمع المذكر السالم وما يسمّى بالأفعال الخمسة والأسماء الخمسة، وعندما طبّقوا أصولهم خرجوا بالإعراب بالحروف، فرأوا أن للمثنى وجمع المذكر السالم والأسماء الخمسة والأفعال الخمسة صيغتين، اتخذوا صيغة للرفع والصيغة الأخرى لغير الرفع، وأما الأسماء الخمسة فرأوا لها ثلاث صيغ، فخصّوا الرفع بصيغة والنصب بصيغة والجر بصيغة، ويفسّر إبراهيم أنيس اختلاف الصيغ في هذه الكلمات تفسيراً آخر، فهو انعكاس للهجات المختلفة، وفيما يلي تفسيره للإعراب بالحروف:

المثنى

يرجّح إبراهيم أنيس أن الصيغة الأصلية للمثنى هي بالياء، ويرى أنها هي الصيغة الشائعة في السامية الأولى، ثم أصابها تطور صوتي، لأنها تشتمل على صوت اللين المركب (Diphthong)، ويرى أن بعض القبائل تخلصت من صوت اللين المركب هذا بأن تطور إلى ألف مد، والتزمت به بعض القبائل كقبيلة بني

الحارث بني كعب، وعندما همّ النحاة بوضع القواعد وجدوا الصيغتين موزعتين بين القبائل، فحصّوا الصيغة التي بالألف لحالة الرفع، والصيغة الأخرى لحالتي النصب والجر. (أنيس، 1975، الأنباري، د.ت)

ويوافق فؤاد ترزي إبراهيم أنيس فيما ذهب إليه بوجود صيغتين للمثنى في اللهجات، ولكنه يخالفه في أن الصيغة الأصلية كانت بالألف والنون، ثم تحولت في بعض اللهجات السامية إلى ياء، وهي تنتظم كل ما تبقّى من ظاهرة المثنى في العبرية، ويدلل على رأيه بأن قلب الألف إلى ياء مألوف في اللهجة اللبنانية، التي يُقال فيها: إلييس عوضا عن إلياس. (ترزي، 1969)

جمع المذكر السالم

وفي جمع المذكر السالم وجد النحاة صيغتين موزعتين بين القبائل، فقبيلة تميم كانت تؤثر الصيغة التي بالواو، أما قبائل الحجاز فقد كانوا يؤثرون الصيغة التي بالياء، ويعلل إبراهيم أنيس ذلك بما يعُرف من ميل القبائل البدوية إلى الضم والحضر إلى الكسر، كما يستشهد بقول شاعر عقيل:

نحن اللذون صبحوا الصباحا   يوم النخيل غارة ملحاحا

كذلك يدعم رأيه فيما أجمع عليه النحاة حين وصفوا المعاقبة الحجازية التي تقول: صيّام في صوّام ونيّام في نوّام، وفي جميع اللهجات العربية الحديثة بقيت الصيغة التي بالياء، أما العبرية فلا تعرف إلا الصيغة التي بالياء والميم، والآرامية والسريانية الصيغة التي بالياء والنون.(أنيس، 1975، أنيس، 1992) ويؤيد فؤاد ترزي ما ذهب إليه إبراهيم أنيس. (ترزي، 1969)

الأفعال الخمسة

يرى إبراهيم أنيس أن القبائل السامية قد اختصت الصيغة التي بالنون في أساليب التأني والهدوء، واختصت الصيغة الأخرى في أساليب الانفعال والتسرع، واستقرت السريانية على صيغة واحدة تنتهي بالنون: تقتلون وتقتلين، أما العبرية فاستقرت على الصيغة الأخرى، أي بغير النون: تقتلوا وتقتلي. (أنيس، 1975)

ويعرض إبراهيم أنيس مثالين من القرآن الكريم خالفا قواعد النحاة، هما: قوله تعالى:"وإذا أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون إلا الله" (البقرة 83) وقوله

تعالى:"وإذا أخذنا ميثاقكم لا تسفكون دماءكم ولا تخرجون أنفسكم من دياركم" (البقرة 84) ووافقه فؤاد ترزي في هذا أيضاً. (ترزي، 1969)

الأسماء الخمسة

يرى إبراهيم أنيس أن كل قبيلة كانت تلتزم صيغة من الصيغ الثلاث، بل إن من القبائل من كانوا يلتزمون صيغة رابعة في كلمة (أبّ) بصفة خاصة، فينطقون بالباء مشددة، وسُهِّل هذا التضعيف تحت تأثير قانون المخالفة، بأن جُعِلت إحدى الباءين حرف مد (ألف أو واو أو ياء)، وفي رأيه أن هذه الصيغة هي أقدم الصور، كما أن بعض العرب من يلتزم صيغة واحدة هي(أباك وأخاك ...)، وفي اللغة العبرية صيغة واحدة هي:(أبيك وأخيك)، وفي السريانية والآرامية استقرت صيغة واحدة هي:(أبوك وأخوك)، وفي اللهجات العامية صيغة واحدة هي: (أبوك وأخوك ...). (أنيس، 1975، ترزي، 1969)

ويخلص إبراهيم أنيس من قضية الإعراب بالحروف بأن ما سمّاه النحاة بالإعراب بالحروف لا يمت لحقيقة اللغة بصلة، وما هو إلا وجود أكثر من صورة للكلمة في اللهجات السامية، أما أصحاب اللهجة الواحدة فقد كانوا يلتزمون صيغة واحدة كما يرى. (أنيس، 1975)

بالرغم من الأدلة التي قدمها إبراهيم أنيس في تفسيره للإعراب بالحركات إلا أنني أميل إلى الرأي الأعم الذي يقول: إن الإعراب بالحروف أساس من الأسس المهمة في اللغة، ونحن نعتمد في القياس على ما ورد إلينا من القدماء، الذين بنوا القواعد على الشعر القديم والقرآن الكريم، وما ورد من شواذ خالفت هذه القواعد فقد أوجد لها النحاة التخريجات.

ثالثا: الجملة العربية

الجملة واحدة الجمل، والجمل جماعة الشيء، وأجمل الشيء جمعه. (ابن هشام، 1985) ولم يفرّق ابن جني بين الجملة والكلام، إذ يقول:"أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل، نحو زيد أخوك، وقام محمد". (ابن جني، 2001) وجاء في كتاب التعريفات أن الجملة عبارة عن مركب من كلمتين أسندت أحداهما إلى الأخرى، سواء أفاد كقولك: زيد قائم، أو لم

يفد كقولك: إن يكرمني، فإنه جملة لا تفيد إلا بعد مجيء جوابه.(الجرجاني، د.ت) وجمهور النحاة يرون أن الكلام والجملة مختلفان، فإن شرط الكلام الإفادة، ولا يشترط في الجملة أن تكون مفيدة.(السامرائي، 1994) وفي هذا يقول(برجتشراسر): أكثر الكلام جمل... ومن الكلام ما ليس بجملة، بل كلمات مفردة أو تركيبات وصفية. (برجتشراسر، 1982)

ويعرّف إبراهيم أنيس الجملة بأنها: أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه، سواء تركّب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر.

فالشرط الرئيس عنده في الكلام حتى لا يكون لغواً هو حصول الفائدة وتمامها، ويتحقق هذا الشرط في كثير من العبارات التي يعدها اللغويون جملاً، والمهم عنده التماس معالم الجملة من استعمالات الناس، ومما تواضعوا على استقلاله بالمعنى في كل كلام، والمهم عند إبراهيم أنيس في تحديد أركان الجملة هو عادات المتكلمين بكل لغة، فقد تتحقق الفائدة التي هي الشرط في الكلام، حتى لا يكون لغواً في عبارات لا يعدها اللغويون جملاً. (انيس، 1975)

ويقول نعمة العزاوي: إن النحاة لم يجعلوا شرط الجملة إفادة معنى يحسن السكوت عليه، وإنما اشترطوا فيها أن تتكون من ركنين، سواء أعبرت عن معنى كامل مستقل أم لم تعبّر، إما اللغويون المحدثون، وبعض النحاة القدامى، فقد جعلوا المعنى الكامل المستقل بالفهم شرطاً أساساً في الجملة، ولا عبرة في أن تكون من ركن واحد أو ركنين. (العزاوي، 1986) والرأي الثاني هو ما ذهب إليه (فندريس) إذ قال:"الجملة عنصر مطاط تقبل أداء أكثر العبارات تنوعاً، وبعض الجمل يتكون من كلمة واحدة، مثل (تعال، لا، صه) وكل جملة من هذه الجمل تؤدي معنى كاملا يكتفي بنفسه". (فندريس، 1950ص 101)

والجملة، عند إبراهيم أنيس، في أقصر صورها أو أطولها، تتركب من ألفاظ هي مواد البناء التي يلجأ إليها الكاتب أو الشاعر، يرتب بينها ليستخرج كلاما مفهوما. (أنيس، 1975)

تقسيم الكلام

قسّم اللغويون الكلام إلى اسم وفعل وحرف.(سيبويه،1999، المبرد،د.ت) وفي هذا قال الزجاجي:"أول ما نذكر من ذلك إجماع النحويين على أن الكلام اسم وفعل وحرف، وحقق القول في ذلك وسطره في كتابه سيبويه، والناس بعده غير منكرين عليه ذلك".(الزجاجي، 1959ص40) وليس هاهنا معنى يتوهم سوى هذه الأقسام الثلاثة، فلهذا لا إشكال فيما عدا هذه الأقسام، إذ لا معنى يتوهم سواها. (الوراق، 2002)

ويرى إبراهيم أنيس انهم اتّبعوا بهذا التقسيم فلاسفة اليونان وأهل المنطق، الذين قسّموا الكلام إلى ثلاثة أجزاء هي: الاسم والكلمة والأداة، وتقسيم النحاة هذا وفقاً لرأيه ومن تابعه، بحاجة إلى إعادة نظر، ومحاولة التعديل باستخدام تقسيم آخر مبني على استخدام أكثر دقة لاعتباري المبنى والمعنى. (أنيس، 1975) ومن النحاة الأوائل الذين خرجوا عن التقسيم الثلاثي للكلام، كما يقول تمام حسان، الفراء، إذ أطلق على اسم الفعل (خالفة) نقلاً عن الأشموني، ويضيف: إن بعض المحدثين نسبوا ذلك إلى ابن صابر الأندلسي. (حسان، 1979) والذي نسبه لابن صابر هو محمد محيي الدين عبد الحميد. (ابن هشام، د.ت)

ولما حاول النحاة تحديد المقصود بكل جزء واجهوا بعض الإشكاليات؛ فعند تحديد الاسم على أساس معناه، قالوا: هو ما دلّ على معنى وليس الزمن جزءاً منه، وقد اعترض عليهم إبراهيم أنيس بأسماء مثل اليوم والليلة، وكذلك المصادر. (أنيس، 1975) أما سيبويه فإنه لم يعرّف الاسم بل اكتفى بالتمثيل، إذ قال:" الاسم مثل فرس ورجل". (سيبويه، 1999ص40/1) ويرى إبراهيم أنيس في هذا التعريف نقصاً أدركه بعض النحاة القدماء. (أنيس، 1975)

ولعل أبرز توضيح لعلامات الاسم ما ورد عند ابن مالك، إذ جمعها في قوله:

بالجر والتنوين والندا وأل ومسند للاسم تمييز حصل

فعلامات الاسم التي ذكرها النحاة شكلية، والضمائر لا تقبل هذه العلامات، وهذه العلامات لا تدخل في مفهوم الاسم. (الساقي، 1977) أما الفعل فقالوا: إنه يفيد

معنى، ويدل على أحد الأزمنة الثلاثة: الماضي والحال والمستقبل، وهذا الربط، كما يرى إبراهيم أنيس، أمر لا تبرره استعمالات اللغة ولا تؤيده.

والعجيب في علاج النحاة للحروف، كما يقول إبراهيم أنيس، أنهم يكادون يجردونها من المعاني، وينسبون معناها للأسماء والأفعال، ويتساءل عن السبب الذي جعل النحاة يفرقون بين (على) و(فوق)، وبين(في) و(داخل)، فقد جعلوا الأولى حروفا والأخرى أسماء.

ويخلص مما سبق إلى أن تعاريف النحاة للأسماء والأفعال، وكذلك فكرة الحرفية، قد كانت غامضة، ويصف الجدل الذي ثار بين القدماء والمحدثين في تحديد أجزاء الكلام بأنه جدال عقيم، ولذلك اتّخذ ثلاثة أسس في تحديد أجزاء الكلام وتعريفها، وهي: المعنى والصيغة ووظيفة اللفظ في الكلام، فبهذه الأسس مجتمعة يجب أن نفرّق بين أجزاء الكلام، ولا يصح الاكتفاء بأساس واحد؛ وذلك لأن مراعاة المعنى وحده يجعلنا نعد كلمات مثل: (قاتل وسامع) أسماء وأفعالاً في وقت واحد، ومراعاة الصيغة وحدها قد يُلبس الأمر حين نفرّق بين الأسماء والأفعال التي وردت على وزن الفعل مثل: (أحمد ويزيد)، بل حتى وظيفة الكلمة لا تكفي وحدها للتفرقة بين الاسم والفعل، فقد نجد اسماً مستعملاً في الكلام استعمال المسند مثل: النخيل نبات، فاستعملت كلمة (نبات)، كما تستعمل الأفعال والأوصاف، ولهذا إذا استعملت الأسس الثلاثة معاً أمكن إلى حد كبير التمييز بين أجزاء الكلام. (أنيس، 1975)

ويرى إبراهيم أنيس أن المحدثين قد وفقوا عندما قسّموا الكلام إلى أربعة أقسام، وهو تقسيم أدق من تقسيم النحاة الأقدمين، كما يراه، وهو مبني على الأسس الثلاثة السابقة، وهذا التقسيم كالآتي:

أولا: الاسم: ويندرج تحته ثلاثة أنواع، هي:

1- الاسم العام: وهو الذي يشترك في معناه أفراد كثيرة لوجود صفة أو مجموعة من الصفات في هذه الأفراد، مثل: شجرة وكتاب وإنسان ومدينة.....إلخ، ودخول أل التعريف على هذه الأسماء لا يغيّر من معناها أو وظيفتها أو صيغتها.

2 - العلم: وهو الاسم الذي تربط بينه وبين مجموعة من الصفات تكونت في أذهاننا من تجارب سابقة، والفرق بين العلم وغيره من أسماء اللغة قد يكون فرقاً في درجة المفهوم ونسبة الشيوع، فالعبرة هي استعمال الناس للأعلام ومُقّارنة هذا الاستعمال باستعمال غيرها من الأسماء العامة.

3- الصفة: وهو ما يسمّى بالصفة أو النعت مثل: أحمر وكبير، والصفة تنطبق على مجموعة من الأفراد أكثر مما ينطبق على عليه اسم الذات؛ فالكبير قد يكون إنساناً أو حيواناً وقد يكون شيئاً من الأشياء.(أنيس، 1975)

والكلمة الواحدة قد تكون اسماً أو صفة ، ولا يوضح المراد منها إلا الاستعمال اللغوي، فالصفة لا تتقدم على الموصوف، كذلك تميل اللغة إلى تمييز

ثانياً: الضمير، ويتضمن ألفاظاً منها ما تركب من مقطع واحد ومنها ما تركب من أكثر من هذا، وتشترك في أمرين: أنها ألفاظ صغيرة البنية وتستعيض بها اللغات عن تكرار الأسماء الظاهرة، ويندرج تحته الأنواع الآتية:

1-الضمائر: ويرى إبراهيم أنيس أن شرط استعمال الضمير ووضوحه في ذهن السامع أن يسبغ باسم ظاهر معروف ومألوف لدى كل من المتكلم والسامع.

ويخالف النحاة عندما عدوا الضمائر أعرف المعارف؛ لأن ألفاظ الغيبة في رأيه مبهمة توقع في اللبس وتحتاج إلى البيان، وكذلك ضمائر التكلم التي عدها النحاة واضحة فهي لا تزيد وضوحاً عن غيرها من الأسماء كما تبرهن استعمالات اللغة، ودليلها على ذلك قولنا: نحن المصريين أو نحن العرب فقد بينا الضمير وخصصناه باسم ظاهر وكذلك قولنا أن الموقع أدناه فلان..... دليل على شعورهم بحاجة الضمير إلى توضيح، ويقول: ويكفينا هنا أن نشير إلى أن النحاة أنفسهم قد اختلفوا فيما بينهم على قدر ما في الضمائر من معرفة، كذلك يكفينا أنهم هم أنفسهم الذين قرروا أن من أغراض استعمال الضمائر في اللغة الرغبة في التعمية والإبهام.

2-ألفاظ الإشارة: مثل هذا وتلك، ويستعاض بمثل هذه الألفاظ عن أسماء ظاهرة ويرى إبراهيم أنيس أن ربط النحاة هذه الألفاظ بالإشارة ليس في حقيقته، إلا ربطاً ظاهرياً تبرره حركة الناس في أثناء الكلام، واستعمال أسماء الإشارة يكون

للاستعاضة عن تكرار الأسماء الظاهرة، فعند قولنا: هذا الكتاب فإننا نعني تعيين كتاب خاص فكأننا قلنا الكتاب الكتاب.

3- الموصولات: مثل الذي والتي والذين، وهي ألفاظ تربط بين الجمل، ويستعاض بها في نفس الوقت عن تكرار الأسماء الظاهرة.

4- العدد: مثل ثلاثة وأربعة....إلخ، فهي ألفاظ يستعاض بها عن تكرار الأسماء الظاهرة؛ فقولنا: ثلاثة رجال، يغني عن قولنا: رجل ورجل ورجل.

فما يسمى بالضمائر وألفاظ الإشارة والموصولات والأعداد ليست إلا رموزاً لغوية يستعاض بها عن تكرار الأسماء الظاهرة. (أنيس، 1975)

ثالثا: الفعل، وهو ركن أساسي، ووظيفته في الجملة إفادة الإسناد، غير أن الصفة تشركه أحياناً في هذه الوظيفة، كما في قوله تعالى:" لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن" (الممتحنة 10) ومعنى الفعل إفادة الحدث في زمن معين، ويرى إبراهيم أنيس أن ربط الزمن بصيغة الفعل لا يكاد يبرره الاستعمال اللغوي، ولهذا يُكتفى بالعلامات التي ذكرها النحاة للفعل، وهي دخول (قد والسين وسوف)، وضمير الرفع المتصل على الأفعال وحدها.

رابعا: الأداة، وهذا القسم يتضمن ما بقي من ألفاظ اللغة ومنها ما يُسمى عند النحاة بالحروف، مثل حروف الجر وحروف النفي وحروف الاستفهام، ومنها ما يسمى بالظروف الزمانية والمكانية مثل فوق وتحت وبعد وغير ذلك.(أنيس،975)

وعلّق على تقسيم إبراهيم أنيس فاضل الساقي، إذ قال: كان إبراهيم أنيس مصيباً عندما جعل الصيغة أساساً للتفريق بين أجزاء الكلام، وهي أساس شكلي بارز، ولكنه لم يراعِ في التفريق العلامة الإعرابية والرتبة وغيرها، كما جعل الضمير قسماً قائماً بذاته، وهو أمر يُؤخذ به، ولكنه أدرج كلمات العدد كاثنين وثلاثة تحت عنوان الضمير، وهي تخالف الضمائر في أن الضمائر مبنية وهي معربة، والضمائر لا تخضع لأصول اشتقاقية، في حين تصاغ الأعداد على وزن فاعل، ولا تقبل الضمائر أية علامات إعرابية فيما تقبلها الأعداد. (الساقي، 1977) .

قد يكون ما قاله فاضل الساقي كلاماً صحيحاً، ولكن يجب ألا ننسى أن إبراهيم أنيس بدأ بهذه الخطوة التي لم يُقدم عليها أحد قبله، بناء على ما وصلت إليه، فله

السبق في ذلك، إذا استثنينا جعفر بن صابر،(العكبري،43/1، ابن هشام، د.ت) أو الفراء،(حسان، 1979) الذي زاد الخالفة، وقصد بها اسم الفعل، ومن أصعب الأمور أن يطرح الباحث قضايا كان يُظن لفترات طويلة أنها من المسلمات، ودور الباحثين بعد ذلك يكون بالتمحيص والتدقيق والمراجعة، فلم تأتِ القواعد دفعة واحدة، فقد فتح بابا دخله بعده تمام حسان ومهدي المخزومي وفاضل الساقي.

الوصل والفصل

اللغة العربية لغة الوصل، كما يقرر إبراهيم أنيس، فهي مثل كل اللغات السامية لا تكاد تبدأ جملة من جملها دون حرف عطف، ونلحظ هذا الأمر عند ترجمة قطعة من اللغة العربية إلى اللغة الإنجليزية لندرك ذاك الكم من حروف العطف التي يتم الاستغناء عنها، إذ يقول: إن تكرار أداة الربط (and) في اللغة الإنجليزية تُعد مظهراً من مظاهر ضعف الأسلوب. (أنيس، 1975) وهو وصف نقرّ إبراهيم أنيس عليه، لأن النظام اللغوي لا يحبذ تكرار حرف العطف كما هو الحال في غيره من الظواهر، ولكن حروف العطف في العربية ذات دور مهم في الربط ويمكن عدّ عدم استعمالها في مكانها خللاً، ولا غرابة في هذا، فالنظام اللغوي العربي يختلف عن النظام اللغوية للإنجليزية.

ويرى النحاة أنه لا يجوز الفصل بين الشيئين المترابطين بعمل، فلا يفرق بين العامل والمعمول بأجنبي. (الساقي، 1977)

ويركز إبراهيم أنيس على دواعي الفصل بين الجمل العربية، وأوضح أسباب الفصل في رأيه بين جملتين، تكون الثانية متممة لمعنى الجملة الأولى أو مؤكدة لمعناها، كما في قوله تعالى:"أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين" (الشعراء 132-133) أما الفصل في قولنا: مات فلان رحمه الله، فليس في حقيقته فصلاً بين جملتين.

والاعتراض يكون بين الجملتين وبين جزأين من الجملة الواحدة ربطت بينهما قواعد اللغة وعاداتها، مثل: المضاف والمضاف إليه، والعدد والمعدود، والمسند والمسند إليه، والقول ومقوله، والنعت والمنعوت، والاعتراض بين الجمل يكون

بالجمل الدعائية، أما بين جزأين في الجملة الواحدة فقد ورد بالجمل الدعائية، وبالجمل الشرطية، وبالقسم، وبالنداء، وبالجار والمجرور، وبالظرف. (أنيس، 1975)

ويتخير إبراهيم أنيس الحديث عن الفصل بين المضاف والمضاف إليه، فالبصريون يأبون مثل هذا الفصل في النثر، ويرونه خاصا بالشعر، بينما يجيز غيرهم الفصل بين المتضايفين حين يكون الفاصل مفعولا به. (الأنباري، د.ت) كقراءة ابن عامر:" وكذلك زُين لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائهم"(الأنعام 137) فقرأ بضم الزاي وكسر الياء من (زُيِّن) ورفع لام (قتل)، ونصب دال (أولادهم)، وخفض همزة (شركائهم) بإضافة (قتل) إليه، وهو فاعل في المعنى، وقد فصل بين المضاف وهو (قتل) وبين (شركائهم) وهو المضاف إليه بالمفعول وهو أولادهم، وجمهور البصريين يمنعونها، وهي قراءة صحيحة؛ لأن ابن عامر من كبار التابعين الذين أخذوا عن الصحابة كعثمان بن عفان. (الأندلسي، 1990، ابن الجزري، د.ت) وحين يكون الفاصل الظرف كقول القائل: تركُ يوماً نفسِك وهواها سعي لها في رداها. ويسوق الذين يجيزون الفصل شواهد شعرية لتأييد رأيهم. (أنيس، 1975) فلا يفصل بين المضاف والمضاف إليه عند الجمهور إلا في الضرورة. (السامرائي، 1994)

ويرى ابن يعيش أن الفصل بين المتضايفين قبيح، ويكون لضرورة شعرية، وينص الزمخشري على أن الشواهد الشعرية التي تساق للاستشهاد على جواز الفصل بين المتضايفين مدسوسة على سيبويه، ويرى إبراهيم أنيس أن الفصل بين المتضايفين ظاهرة غريبة على اللغة العربية، وهي موجودة في الشعر، ويلجأ إليها الشعراء إشباعاً لرغبتهم الفنية التي تأبى عليهم في الكثير من الأحيان التقيد بقيود اللغة. (أنيس، 1975)

موضع المتعلقات في الجملة

يطلق البلاغيون على ما ليس مسنداً أو مسنداً إليه كلمة (المتعلقات)، وتشمل المتعلقات المفعول به، والمفعول المطلق، والحال، والتمييز، والمستثنى وغير ذلك، ويقرر البلاغيون أن الأصل في المتعلقات التأخير، ولا تتقدم إلا لنكتة

بلاغية. (أنيس، 1975) ويسميها النحاة الفضلة، فإذا جئت بها كانت بكل أنواعها متأخرة في الكلام، فإذا قدمتها عن مكانها دخل ذلك في باب التقديم والتأخير، ولا يكون ذلك إلا لسبب، ويكون السبب في التقديم لمعنى خاص يميزه عن معنى الجملة الأخرى التي لم يدخلها التقديم. (السامرائي، 1994)، وهذا الكلام لا يشفي غليل الباحث المدقق، كما يرى إبراهيم أنيس، فهو يرى المتعلقات بحاجة إلى مزيد من الدراسة والتحقيق، ولا سيما موضعها من الكلام، وقد اختار اثنين من المتعلقات لبحث موضع كل منهما من الجملة، على ضوء ما ورد من نصوص نثرية صحيحة، وهما المفعول به، والحال المفردة. (أنيس، 1975)

ويقرر إبراهيم أنيس أن المفعول به لا يصح أن يسبق ركني الإسناد في الجمل المثبتة، أما الآيات القرآنية التي تخالف ذلك،مثل قوله تعالى:"إياك نعبد وإياك نستعين".(الفاتحة5)، وقوله تعالى:"ولكن كانوا أنفسهم يظلمون" (البقرة57)، وغيرها، فإن الأمر، كما يراه إبراهيم أنيس، لا يعدو أن يكون رعاية لموسيقى الفاصلة القرآنية، فهي أشبه بالقافية الشعرية. (أنيس، 1975)

وفي الجمل الاستفهامية أو المعتمدة على نفي قد يتقد المفعول به على ركني الإسناد، لرد الخطأ في التعيين أو رد الخطأ في الاشتراك حسب ما يقتضي سياق الكلام، ففي قوله تعالى:" أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون". (المائدة، 50) ، لا ينكر عليهم ابتغاء الحكم، وإنما الذي ينكر عليهم هو ابتغاء حكم معين هو حكم الجاهلية بالذات. (أنيس، 1975)

وفي الحال المفردة يقرر النحاة أنها تتأخر وجوبا في حالتين: إذا كان صاحب الحال محصوراً مضافا إليه، مثل: أعجبني وجه هند مسفرة، وعندما تكون الحال محصورة، مثل قوله تعالى:" وما نرسل المرسلين إلا مبشرين".(الكهف 56) ، كما تتقدم الحال وجوبا إذا كان صاحب الحال محصورا، مثل: ما كتب إلى الحسين مبايعا إلا أهل الكوفة، وفي غير هذه الحالات يجوز تقديم الحال أو تأخيرها، فالتراكيب التالية جائزة كلها: جاء زيد راكباً، جاء راكباً زيد، راكباً جاء زيد. (المبرد، د.ت ، أنيس، 1975) وهذا ما ذهب إليه البصريون، أما الكوفيون فقالوا بعدم جواز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر. (الأنباري، د.ت)

وذهب الفراء إلى عدم جواز تقديم الحال على العامل في الحال، لأن ذلك يؤدي إلى أن يتقدم المضمر على المظهر، فإذا قال: راكبا جاء زيد، ففي راكبا ضمير (زيد) وقد تقدم عليه، وتقدم المضمر على المظهر لا يجوز. (الأنباري، 1995، الغلاييني، 1994)

ويعلق إبراهيم أنيس على جواز تقديم الحال بقوله: لعمري تلك الفوضى التي لا تقبلها لغة من اللغات، فضلا عن لغة منظمة دقيقة النظام كلغتنا العربية، ويستدل على ما يقوله بأن جميع الحالات المفردة في القرآن الكريم لا يوجد بها مثالا واحدا يؤيد ما ذهب إليه النحاة من جواز التقديم، فالقرآن الكريم التزم فيها جميعا تأخير الحال عن صاحبها.

فالحال المفردة في الجمل المثبتة في النثر يكون موضعها التأخير، أما الجمل التي تعتمد على نفي أو استفهام فقد تتقدم الحال على صاحبها، مما يترتب عليه اختلاف فيما تهدف إليه الجملة . (أنيس، 1975)

ويخلص إبراهيم أنيس مما سبق أن موضع المتعلقات تأتي في أواخر الجمل دائماً.

ويرى نعمة العزاوي أن إبراهيم أنيس لم يكن على صواب حين قرر أن المتعلقات ترد في أواخر الجمل دائما، ولا تتقدم على ركني الإسناد إلا في حالتين: الأولى ضرورة التعبير الفني، والثانية في الجمل الاستفهامية أو المنفية، ويعد الحالات التي استشهد بها البلاغيون مصنوعة، مستنداً في ذلك على أن اللغة العربية دقيقة النظام. (العزاوي، 1986)

ولعلي التمس لإبراهيم أنيس العذر فيما ذهب إليه، من خلال موقفه من الحركات الإعرابية، فالحركات الإعرابية عنده، كما تقدم، ليست دوالاً على المعاني، وإنما هي لوصل الكلام، ومن هنا ينفي القرينة اللفظية التي تظهرها الحركات الإعرابية، ويكتفي بترتيب الكلام.

الفصل الرابع
المستوى الدلالي

اللغة أصوات تعبّر عن معان، ولهذا يقوم البحث اللغوي على دراسة العلاقة بين عنصري اللفظ والمعنى، لأن كل متكلم أو سامع يدور في فلك الألفاظ ومعانيها، وقد بدأ الاهتمام بدلالة الألفاظ متأخراً في الدراسات الأوروبية، وذلك في أواخر القرن التاسع عشر، ووصلت في أيامنا هذه إلى قمة الدراسات اللغوية عندهم، ولكنّها عند العرب بدأت مبكرة، فكان علماء الفقه والأصوليون من أوائل من احتضنوا مثل هذه الدراسات.(مجاهد، 1985) وينحصر بحث الدلالة عند الفلاسفة المتقدمين كالفارابي وابن سينا والغزالي على الدلالة اللفظية؛ فالدلالة بنظرهم تتناول اللفظة والأثر النفسي، أي ما يسمّى بالصورة الذهنية والأمر الخارجي، فالدلالة علامة تضايف بين الدال والمدلول. (فاخوري، 1985)

وما يسعى إليه المتكلم أو الكاتب هو الإفصاح أو التعبير عمّا في نفسه من أفكار بوضوح أو بتورية، وللموقف أثر في اختياره كيفية التعبير، ولا بدّ أن يعرف المتكلم أو الكاتب دلالة اللفظة التي يستخدمها، وإيحاءها في ذهن المتلقي ليكون تعبيره أفصح. (أبو شريفة، 1989) وقد جذب علم الدلالة انتباه الدارسين في السنوات الأخيرة أكثر من أي فرع آخر من فروع الدراسة اللغوية. (بالمر، 1995)

وعلم الدلالة أو دراسة المعنى فرع من فروع علم اللغة، وهو غاية الدراسات الصوتية والفونولوجية والنحوية والقاموسية، إنه قمة هذه الدراسات. (السعران، 1992) وهو علم حديث في دراسات اللغويين المحدثين في بلادنا، ولم يحظَ بعد بالشيوع الذي أصابه في البلاد الأخرى، ولم تكتب فيه بحوث بصورة علمية إلا بحوث معدودة أهمها وأشملها (دلالة الألفاظ) لإبراهيم أنيس. (أولمان، 1986) وهو أول كتاب يتناول المعنى مستقلاً، وقد عرض فيه لعدد من المباحث ذات الصلة بالمعنى. (عبد القادر، 1988) أما بقية الدراسات فلا تعدو أن تكون دراسات مختصرة موجزة، أشبه ما تكون بمقالات. (أولمان، 1986) وإن بدأ الاهتمام بها يتزايد في الآونة الأخيرة.

ويتناول هذا الفصل المستوى الدلالي في فكر إبراهيم أنيس، وفيه وصف وتحليل لعدد من القضايا الدلالية، وهي:

أولاً: نشأة اللغة، وفي هذه القضية حديث عن نظريات نشوء اللغة، قديمها وحديثها، ورأي إبراهيم أنيس فيها.

ثانياً: الدلالة، وحديث عن اللفظ والكلمة، وأنواع الدلالات.

ثالثاً: الصلة بين اللفظ والمدلول، وتمّ عرض الآراء المتباينة في هذه القضية، واستخلاص رأي إبراهيم أنيس.

رابعاً: تطور الدلالة، وفي هذا الجزء عرض لعوامل تطور الدلالة، **وأعراض** هذا التطور.

نشأة اللغة

إن الكلام عن نشأة الكلام الإنساني يختفي في ظلمات التاريخ، وما قبل التاريخ، كما يختفي فيها أصل الإنسان نفسه. (عبد التواب، 1985) وبهذا صرّح كثير من العلماء بأنه من المستحيل، والحالة هذه، أن نتبين على أي صورة كان أول كلام الإنسان. (ظاظا، د.ت) فلم يكن هناك أصل بمعنى الكلمة؛ لأنه لم يوجد هناك خلق من العدم، بل تحوّر – في اتجاه إنساني– لظاهرة وجدت عند الحيوان. (فندريس، 1950)

واللغة ظاهرة فكرية إنسانية لا يمكن أن تنشأ إلا في مجتمع يحتاج أفراده إلى التعامل فيما بينهم، (ظاظا، د.ت) ولم يختلف العلماء والمفكرون في شيء من مسائل علم اللغة كما اختلفوا حول نشأة اللغة، فقد تنوعت آراؤهم، واختلفت مذاهبهم، ومع ذلك لم يصلوا في بحثهم إلى نتائج يقينية، بل كانت آراؤهم مصبوغة بالصبغة الشخصية، ولم يتجاوز مرحلة الفرض المبني على الظن والحدس.

وقد ظفر البحث في نشأة اللغة بقدر وفير من التأمل والتفكير، ويفترض العلماء افتراضات كثيرة، وفي أوائل القرن العشرين بدأ العلماء ينصرفون عن هذا لنوع من البحث لأنه من مسائل ما وراء الطبيعة، ولا جدوى من الاستمرار به. (أنيس، 1993)

ويقدّم لنا إبراهيم أنيس نظريات نشأة اللغة، مبيناً آراء كل نظرية ورأيه فيها، وهذه النظريات، هي:

أولاً: عند القدماء في منتصف القرن الرابع الهجري وما بعده، ظهرت نظريتان، تقول الأولى: إن اللغة توقيفية، وقال بها أهل التقاليد من المحافظين، ويعتمدون على قوله تعالى:"وعلّم آدم الأسماء كلّها". (البقرة 41) وزعيم هؤلاء ابن فارس في كتابه الصاحبي. (ابن فارس، د.ت، السيوطي، 1998، أنيس، 1993) فهم يعتمدون في أكثر أدلتهم على النصوص النقلية ويفسرّونها على حسب أهوائهم ليستنبطوا منها ما يؤيد آراءهم. (أنيس، 1993، عبد التواب، 1985)

أما النظرية الثانية عند القدماء، فالتي تقول بأن اللغة اصطلاحية، ومعظم من قال بها من المعتزلة الذين استمدوا أدلتهم من المنطق العقلي. (أنيس، 1993، السيوطي، 1998) وينسب هذا الرأي لابن جني وأستاذه أبي علي الفارسي، إذ يقول ابن جني:"على أن أصل اللغة إنما هو تواضع واصطلاح، لا وحي وتوقيف" .(ابن جني، 2001 ص94/1) وإن كان ابن جني، كما يرى إبراهيم أنيس، متردداً وحائراً في كتابه الخصائص بين الرأي القائل بالتوقيف والرأي القائل بالاصطلاح. (أنيس، 1993، شاهين، 1988)

ويفترض أهل الاصطلاح في نشأة اللغة واحداً من الفرضين التاليين، اللذين لخصهما ابن جني في كتابه الخصائص:

1- إن يجتمع حكيمان أو ثلاثة فصاعداً، فيضعون لكل شيء يريدون الإبانة عنه سمة ولفظاً إذا ذُكر عُرف به. (ابن جني، 2001، أنيس، 1993، عبد التواب، 1985، شاهين، 1988)

2- إن أصل اللغات كلها هو من الأصوات المسموعات، كدوي الريح وخرير الماء وصهيل الفرس، ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد. (ابن جني، 2001، أنيس، 1993، عبد التواب، 1985، ظاظا، د.ت)

ويقبل إبراهيم أنيس هذا الفرض؛ فهو عنده:"وجه صالح ومذهب متقبل". (أنيس، 1993ص 20) ولعلّه الرأي القائل بأن نشأة اللغة تعتمد على المحاكاة، أي محاكاة أصوات الطبيعة.

واستمر الخلاف بعد عصر ابن جني، وكان ينتهي أحياناً بأن يقف بعضهم موقفاً وسطاً بين التوقيف والاصطلاح، ومع ذلك لم يهتد علماء العرب إلى رأي يجمعون عليه. (أنيس، 1993)

ثانياً: آراء المحدثين

أما المحدثون من علماء اللغات في أوروبا فقد وجدوا متعة ولذة في هذا البحث خلال القرن التاسع عشر، ونتج عن ذلك عدة نظريات وافتراضات، وقد عرضها (جسبرسن) في كتابه:(Language,Its nature, Development and Origin) وعرضها إبراهيم أنيس أيضاً في كتاب دلالة الألفاظ، وبيّن وجه الضعف في كل نظرية منها، وهذه النظريات هي:

1- (Bow.wow)، وهي نظرية محاكاة أصوات الطبيعة: ويرى أصحابها أن اللغة نشأت عن محاكاة الأصوات المسموعة، كأصوات الحيوانات والجمّادات، ثم سارت في سبيل الرقي شيئاً فشيئاً.(Jespersen,1984) وترجّح أن النشأة الأولى للألفاظ لا تعدو أن تكون تقليداً للأصوات الطبيعية التي سمعها الإنسان الأول. (أنيس، 1993، عبد القادر، 1988)

وقد سخر بعض النقاد من هذه النظرية، إذ وصفوها بأنها تقف بالفكر الإنساني عند حدود حظائر الحيوانات. (شاهين، 1988) ومما وجهه إبراهيم أنيس لهذه النظرية من اعتراض، أن اللغة في وضعها الراهن لا تشتمل إلا على قدر ضئيل جداً من الكلمات الواضحة الصلة بين اللفظ والمدلول. (أنيس، 1993)

2- (pooh–pooh) وهي نظرية الأصوات التعجبيّة العاطفية، وتقول: إن اللغة نشأت من صيحات الحيوانات.(عبد القادر، 1985) كما بدأت في صورة شهقات وتأوهات صدرت عن الإنسان بشكل غريزي، لتعبّر عن فرح أو دهشة أو غضب أو ألم. (Jespersen,1984) وألفاظ الانفعال هذه شائعة في جميع اللغات مثل: آه، وي، ها، ونادى بها (داروين)، إذ ربط بين هذه الأصوات وبين تقلصات أعضاء النطق وانبساطها. (أنيس، 1993)

ويرى علماء اللغة أن الاختبارات أثبتت خطأ هذه النظرية، لأن ألفاظ التعجب والانفعال ليست بعينها الصيحات اللاإرادية الطبيعية، وإنما هي صورة صوتية

واستمر الخلاف بعد عصر ابن جني، وكان ينتهي أحياناً بأن يقف بعضهم موقفاً وسطاً بين التوقيف والاصطلاح، ومع ذلك لم يهتد علماء العرب إلى رأي يجمعون عليه. (أنيس، 1993)

ثانياً: آراء المحدثين

أما المحدثون من علماء اللغات في أوروبا فقد وجدوا متعة ولذة في هذا البحث خلال القرن التاسع عشر، ونتج عن ذلك عدة نظريات وافتراضات، وقد عرضها (جسبرسن) في كتابه:(Language,Its nature, Development and Origin) وعرضها إبراهيم أنيس أيضاً في كتاب دلالة الألفاظ، وبيّن وجه الضعف في كل نظرية منها، وهذه النظريات هي:

1- (Bow.wow)، وهي نظرية محاكاة أصوات الطبيعة: ويرى أصحابها أن اللغة نشأت عن محاكاة الأصوات المسموعة، كأصوات الحيوانات والجمادات، ثم سارت في سبيل الرقي شيئاً فشيئاً.(Jespersen,1984) وترجّح أن النشأة الأولى للألفاظ لا تعدو أن تكون تقليداً للأصوات الطبيعية التي سمعها الإنسان الأول. (أنيس، 1993، عبد القادر، 1988)

وقد سخر بعض النقاد من هذه النظرية، إذ وصفوها بأنها تقف بالفكر الإنساني عند حدود حظائر الحيوانات. (شاهين، 1988) ومما وجهه إبراهيم أنيس لهذه النظرية من اعتراض، أن اللغة في وضعها الراهن لا تشتمل إلا على قدر ضئيل جداً من الكلمات الواضحة الصلة بين اللفظ والمدلول. (أنيس، 1993)

2- (pooh-pooh) وهي نظرية الأصوات التعجبيّة العاطفية، وتقول: إن اللغة نشأت من صيحات الحيوانات.(عبد القادر، 1985) كما بدأت في صورة شهقات وتأوهات صدرت عن الإنسان بشكل غريزي، لتعبّر عن فرح أو دهشة أو غضب أو ألم. (Jespersen,1984) وألفاظ الانفعال هذه شائعة في جميع اللغات مثل: آه، وي، ها، ونادى بها (داروين)، إذ ربط بين هذه الأصوات وبين تقلصات أعضاء النطق وانبساطها. (أنيس، 1993)

ويرى علماء اللغة أن الاختبارات أثبتت خطأ هذه النظرية، لأن ألفاظ التعجب والانفعال ليست بعينها الصيحات اللاإرادية الطبيعية، وإنما هي صورة صوتية

تقريبية لها. (ظاظا، د.ت) ويعترض بعض العلماء، ومنهم إبراهيم أنيس، على هذه النظرية بأن هذه الأصوات أصوات فجائية منعزلة عن الكلام، فليست تصدر إلا عندما يعي الإنسان القول، كما أن الشعوب تختلف في تلك الشهقات والتأوهات، فصوت الدهشة عند العرب هو (ah)، وعند الإنجليز هو (oh).(أنيس، 1993)

3-(Ding-Dong) وهي نظرية الاستعداد الفطري. (Jespersen,1984) وهي النظرية التي أذاعها اللغوي الألماني (مكس موللر)، وخلاصتها أن الإنسان مزود بفطرته بالقدرة على صوغ الألفاظ الكاملة. (عبد التواب، 1985) وأن هناك صلة وثيقة بين ما ينطق به الإنسان وما يدور في خلده من أفكار، فالألفاظ صدى للمؤثرات الخارجية، ولكن معرفة كنه الصلة بينهما أمر عسير على أذهاننا، وبُنيت هذه النظرية على ما نلحظه في الأشياء المحسوسة عند اصطدام أي جسم بجسم آخر أو الدق عليه، فالدقّ على الحديد يولّد صوتاً مختلفاً عن الدقّ على الخشب أو النحاس. (أنيس، 1993)

ويُعترض على هذه النظرية أنها بُنيت على أساس غامض ومحاط بالألغاز.

4-(Yo-he-ho) وهي نظرية الاستجابة للحركات العضلية، وتقول: إن اللغة الإنسانية بدأت بالمقاطع الصوتية التي يتفوه بها الإنسان عفوياً عندما يعمل. (عبد القادر، 1988) وملخص هذا الرأي أن الصوت نشأ بصورة جماعية، عندما كان الناس يقومون بعمل شاق، فالإنسان يجد الراحة إذا تنفّس أو تنهّد بقوة.((Jespersen,1984 فاللغة نشأت حين اجتمع الإنسان بأخيه الإنسان، ولم تنشأ عنه وهو منعزل، ولعل ما تمتاز به هذه النظرية عن النظريات السابقة، كما يرى إبراهيم أنيس، أنها عالجت النشأة اللغوية في ضوء المجتمع الإنساني، وربطت اللغة بالمجتمع ربطاً وثيقاً، في حين أن كل النظريات الأخرى تفترض أن الكلمات صادرة عن الإنسان المنفرد. (أنيس، 1993)

وهذه النظريات التي اشتهرت في أواخر القرن التاسع عشر، لم تحل مشكلة النشأة اللغوية، كما يرى إبراهيم أنيس، ولم تفسّرها تفسيراً يطمئن إليه، ووجه إليها الانتقادات التالية: (أنيس، 1993)

1- إن هذه النظريات فسّرت ناحية من نواحي اللغات فقط، لأن الألفاظ التي ارتبطت أصواتها بمدلولاتها لا تجاوز نسبة ضئيلة من كلمات اللغة.

2- إنها أهملت الربط بين اللغة والمجتمع، باستثناء النظرية الأخيرة.

3- إن افتراض هذه النظريات أن الإنسان الأول ظل صامتاً فترة من الزمن، ثم تكلّم بأصوات، يخالف ما نعهده من أن العضو لا يبدأ وظيفته بدءاً كاملاً، فالمعقول أن عضلات النطق كانت تنطق نوعاً من النطق، وتصوّت نوعاً من التصويت، فإذا اكتمل لأعضاء النطق نموها وتطورها صدرت عنها الأصوات الإنسانية.

ثالثا: أحدث الآراء

يقول إبراهيم أنيس: إن أحدث نظرية هي التي اهتدى إليها المحدثون وعلى رأسهم (جسبرسن)، وهي نظرية يؤيدها ويطمئن إليها بعض الاطمئنان، وهذه النظرية أخذت بكل النظريات السابقة مجتمعة وأسست عناصرها على أسس علمية واضحة المعالم وخاضعة للتجربة الحديثة، وتختلف عن باقي النظريات بأنها تتبع الطريقة الاستقرائية؛ فتستعرض الملاحظات والتجارب، ثم تكوّن النتيجة، أما بقية النظريات فإنها تبدأ بالفرض ثم تسلق لهذا الفرض الأدلة والبراهين. (أنيس، 1993، شاهين، 1988)

ويؤسس (جسبرسن) هذه النظرية على أسس ثلاثة، هي:

1- دراسة مراحل نمو اللغة عند الأطفال. (Jespersen,1984)

فقد اعتقد أصحاب هذه النظرية أن مراحل نمو اللغة عند الأطفال هي نفس المراحل التي مرّ بها الإنسان الأول. (أنيس، 1993، شاهين، 1988)

ويرى إبراهيم أنيس أن هناك فرقاً شاسعاً بين مراحل نمو اللغة عند الطفل ومراحل نمو اللغة عند الإنسان الأول، ذلك أن الطفل مقلّد لوالديه، لا مبتكر ولا مخترع، في حين أن الإنسان الأول لم تُتح له نفس الظروف بل كان بمثابة المخترع؛ فهو يعلّم نفسه بنفسه ما لم يكن له وجود من قبل، ويمكن الاستفادة من دراسة مراحل نمو اللغة عند الأطفال في دراسة النشأة اللغوية إذا اقتصرنا على السنة الأولى من عمر الطفل، ومع ذلك، ما تزال دراسة هذه المرحلة عند

الأطفال بحاجة إلى البحث حتى نتمكن من الاطمئنان إليها، على حدّ تعبير إبراهيم أنيس. (أنيس، 1993)

2- لغة الأمم البدائية

تمثّل لغات الأمم البدائية مرحلة قديمة في نمو اللغات. (Jespersen,1984) وذلك عند مقارنتها بلغات الأمم المتمدنة للتعرف إلى الطريق الذي تسلكه اللغة في التطور. (أنيس، 1993، شاهين، 1988)

ويرى إبراهيم أنيس انه من الصعب تصوّر أن لغة الأمم البدائية شبيهة بلغة الإنسان الأول؛ فقد مرّت آلاف السنين على لغة الإنسان إلى أن وصلت إلى المرحلة التي نسميها بدائية. (أنيس، 1993) وعلينا أن نأخذ بعين الاعتبار أن ما يسمّى اللغات البدائية هي لغات معقدة جداً، كتلك اللغات التي توصف بأنها لغات متمدنة، فهي في مجملها خاضعة لقواعد معقدة جداً كتلك التي نجدها في اللغات المتمدنة، وعلم اللغة الحديث في جانبه الأخير الذي تمثّله النظرية التحويلية يأبى الفصل بين هذين النوعين من اللغات.

3- الدراسة التاريخية

وهذا الأساس أهم من الأساسين السابقين في بحث نشأة اللغة، ففي الدراسة التاريخية بدأ المحدثون الدراسة بصورة عكسية. (Jespersen,1984) أي بدأ بلغات العصر الحاضر ثم عادوا إلى الوراء جيلاً بعد جيل، وقرناً بعد قرن، فإذا تجمّعت لديهم قواعد عامة عن التطور اللغوي أمكن تطبيق هذه القواعد على عصور ما قبل التاريخ. (أنيس، 1993، شاهين، 1988)

وتوصّل (جسبرسن) إلى نتائج، يصفها إبراهيم أنيس بأنها قيّمة، من خلال البحث المقارن، واستطاع أن يصوّر لنا ما كانت عليه اللغات في اقدم عصورها؛ فتوصل إلى أمرين:

الأول: الاتجاه نحو تيسير الأصوات، وهو الميل العام الذي لوحظ في تطور اللغات، ونتج عن هذا الميل العام ثلاث ظواهر، هي:

1- تكاد تخلو اللغات في أحدث صورها من المجموعات الصوتية المتنافرة، وقد كان اجتماع الأصوات المتنافرة مألوفاً في اللغات القديمة، ثم تخلصت منه في تطورها.

2- الميل نحو تقصير بنية الكلمة، فمعظم اللغات تضمنت كلمات طويلة وكثيرة الحروف، وانقرضت على مر العصور مثل هذه الكلمات.

3- وهذا يدل على أن ما يدعو إليه بعض العلماء من أن الأصل في بنية الكلمة أن تكون ثنائية لا أساس له من الصحة، بل يبدو العكس؛ أي أن الكلمات كانت طويلة ثم قُصّرت، فقد حاول الأب مرمرجي الدومنيكي في كتابه (المعجمية العربية على ضوء الألسنية الثنائية والألسنية السامية)، أن يبرهن على صحة نظريته في أن الأصل السامي القديم كان ثنائياً، والدراسة التاريخية، كما قال إبراهيم أنيس، تبطل ما ذهب إليه الأب مرمرجي الدومنيكي.

4- كل الأصوات في الأمم المتمدنة تتكون بوساطة الهواء في أثناء صعوده من الرئتين، وخروجه من الفم، ولا يتم العكس؛ أي عن طريق الشهيق إلا في أصوات نطلقها عند الدهشة والاستنكار والتضجر، وقد دلّت البحوث على وجود هذه الأصوات عند بعض لغات أفريقيا، مما جعل المحدثين يفترضون أن اللغة الإنسانية كان بها مجموعة كبيرة من هذه الأصوات. (Jespersen,1984، أنيس، 1993)

الثاني: الميل إلى الغناء في أثناء النطق، ويُقصد بالغناء التنغيم وتعدد الدرجات الصوتية، وهو ما أخذ بالانقراض تدريجياً حتى أصبح الأمر على ما نألفه الآن، والأمم البدائية يشيع فيها تعدد الدرجات الصوتية، ومرد ذلك قوة العاطفة، أما في الأمم المتمدنة فالإنسان يضبط نفسه ويلتزم في كلامه وتيرة واحدة. (أنيس، 1993)

رأي إبراهيم أنيس في نشأة اللغة

يقدّم إبراهيم أنيس تصوره عن نشأة اللغة ويرى من خلال ما كتبه المحدثون ما يلي:

1- الكلمات في نشأتها كثيرة المبنى قليلة المعنى. (أنيس، 1993، شاهين، 1988)

2- اللغة نشأت في صورة لعب ممتع لا يهدف إلى إيصال معنى إلى السامع.

3- قول الفلاسفة: إن الهدف الأصلي من الكلام كان التفاهم وإيصال المعنى، قول مرفوض لأن عنايته كانت مقصورة على الغرائز والعاطفة. (أنيس، 1993، شاهين، 1988)

4- انتقلت الأصوات الخالية من الدلالة إلى ألفاظ ذات دلالات ومعانٍ بصورة مشابهة لما يعمله الطفل من ربطه بين ما يسمع وما يشاهد من أحداث، مما يؤدي في آخر الأمر إلى فهمه لمدلولات الألفاظ.) أنيس، 1993)

5- إن تفسير الأسماء في قوله تعالى:" وعلّم آدم الأسماء كلها" (البقرة 31) بمعنى الأعلام، ساير أحدث ما ينادي به اللغويون في عصرنا الحديث.(أنيس، 1993، شاهين، 1988)

الدلالة

يعرّف (لاينز) علم الدلالة (مبدئياً) بأنه دراسة المعنى، ويعكس هذا التعريف نقطة الاتفاق بين الدلاليين. (لاينز، 1980) وقال الجرجاني:"الدلالة هي كون الشيء يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والشيء الأول هو الدال، والثاني هو المدلول". (الجرجاني، د.ت ص116) وأداة الدلالة هي اللفظ أو الكلمة وتكاد المعاجم العربية تُجمع على أن الألفاظ ترادف الكلمات. (أنيس، 1993، عبد القادر، 1988) وعلاقة اللفظ بالمعنى علاقة مهمة، فلا بد أن يكون هناك مدلول تدل عليه الألفاظ، وإلا أصبحت الألفاظ قوالب فارغة لا حسّ فيها ولا حراك ولا قيمة، فالقيمة الحقيقية للألفاظ هو أداء معنى وتعبير عن إحساس المتكلم واستجابة السامع. (حماد، 1983) أما النحاة فقد حاولوا التفرقة بين اللفظ والكلمة؛ فهم يستشعرون مع اللفظ عملية النطق وكيفية صدور الصوت، وما يستتبع ذلك من حركات اللسان والشفتين، وهذه الأصوات المنطوق بها وما يمكن أن تدل عليه من معنى تكوّن الكلمة، ولهذا فالكلمة أخص لأنها لفظ دل على معنى.(أنيس، 1993، عبد القادر، 1988) واللفظ أعم من الكلمة فهو يشمل المهمل والمستعمل. (عبد القادر، 1988)

أنواع الدلالات

الدلالات التي يمكن أن تستفاد من النص المنطوق به عدة أقسام، وهي عند إبراهيم أنيس أربعة أقسام، هي:

1- الدلالة الصوتية

وتستمد من طبيعة بعض الأصوات، وهذا يعني أن بعض الأصوات يؤدي دوراً في الكلمة، وبعضها الآخر لا يؤدي أي دور. (عبد القادر، 1988) فمثلاً كلمة (تنضخ) تختلف عن كلمة (تنضح)، فصوت الخاء في الأولى له دخل في دلالاتها، فكلمة تنضخ تدل على فوران السائل في قوة وعنف، أما كلمة تنضح فتدل على تسرب السائل ببطء. (أنيس، 1993) وأطلق عليها ابن جني اسم الدلالة اللفظية، وهي عنده أقوى الدلالات. (ابن جني، 2001، الكراعين، 1993، الصرايرة، 2002) وفي هذا يقول عبد الكريم مجاهد: إن ابن جني فارس الدلالة الصوتية والمنظّر لها في لغتنا، فقد حاول بكل ما أوتي من ملكة لغوية أن يثبت أن القيمة التعبيرية هي للحرف العربي. (مجاهد، 1985)

ومن مظاهر هذه الدلالة النبر، فقد تتغير الدلالة باختلاف موقعه من الكلمة؛ فبعض الكلمات في اللغة الإنجليزية تستعمل أسماء إذا كان النبر على المقطع الأول، فإذا انتقل على مقطع آخر أصبحت فعلاً. (أنيس، 1993) مثل الكلمات التالية: (object, present, transport).

وتظهر الدلالة الصوتية أيضاً في الجملة فيما يُسمّى بالنغمة الكلامية، فلها دور مهم في بعض اللغات؛ ففي اللغة الصينية يكون للكلمة الواحدة عدة دلالات، لا يفرق بينها إلا اختلاف النغمة في النطق. (أنيس، 1993) فلكلمة (fan) في الصينية ستة معان مختلفة حسب النغمة الصوتية التي تُنطق بها هذه الكلمة، وهذه المعاني هي: (نوم، ويحرق، وشجاع، وواجب، ويقسم، ومسحوق)، وليس هناك فرق بينها سوى النغمة الصوتية في كل حالة. (الخليل، 2002)

2- الدلالة الصرفية

وتُستمد هذه الدلالة عن طريق الصيغ وبنيتها، فكلمة كذّاب تدل على المبالغة في صفة الكذب وتزيد في دلالتها على كلمة كاذب. (أنيس، 1993، عبد القادر،

1988، الصرايرة، 2002) وتعرف عند ابن جني بالدلالة الصناعية. (أبن جني، 2001) وتقوم هذه الدلالة على ما تؤديه الأوزان الصرفية العربية وأبنيتها من معان. (مجاهد، 1985)

3- الدلالة النحوية

تحصل هذه الدلالة من خلال العلاقات النحوية بين الكلمات التي تتخذ كل منها موقعاً معيناً في الجملة حسب قوانين اللغة، فكل كلمة في التركيب لابد أن يكون لها وظيفة نحوية من خلال موقعها. (مجاهد، 1985، الكراعين، 1993) فتُستمد من نظام الجملة وهندستها، فنظام الجملة العربية مرتّب ترتيباً خاصاً لو اختل لأصبح من العسير أن يُفهم المراد منه. (أنيس، 1993، عبد القادر، 1988)

4- الدلالة المعجمية أو الاجتماعية

يقع بيان الدلالة الاجتماعية على عاتق سياق الحال، ويحيط "بالظروف والملابسات التي صاحبته. (مجاهد، 1985) والدلالة المعجمية أو الاجتماعية هي مفهوم الكلمة المستقل عن أصواتها وبنيتها، والذي على أساسه يتم التفاهم بين أفراد المجتمع، وهي أهم الدلالات عند إبراهيم أنيس، فكل كلمة من كلمات اللغة لها دلالة معجمية أو اجتماعية، وعندما تتركب الجملة من عدة كلمات تتخذ كل كلمة موقفاً معيناً من هذه الجملة، بحيث ترتبط الكلمات بعضها ببعض حسب قوانين لغوية خاصة بالنظام النحوي، وفيه تؤدي الكلمة وظيفة معينة، ولا يتم الفهم إلا حين يقف السامع على كل الدلالات، ويكفي السامع أن يعرف مثلاً الفرق بين كاذب وكذّاب، أما اكتساب هذه الدلالات فيكون عن طريق التلقي والمشافهة. (أنيس، 1993، حماد، 1983)

ويميل بعض اللغويين من المحدثين إلى التفرقة بين الدلالة المعجمية والدلالة الاجتماعية، فالدلالة الاجتماعية مثلاً ل(رفع عقيرته) هي رفع رجله المعقورة أي المقطوعة، أما الدلالة السياقية لها فهي (رفع صوته)، كما أن المعنى الاجتماعي أعمّ من المعنى المعجمي، فالأخير متعارف عليه، والاجتماعي تحدده الظروف والملابسات. (مجاهد، 1985) ويرى إبراهيم أنيس أن ليس من مهمة المعجم الحديث، مثلاً، أن يبين كيف تشتق اسم الفاعل من كل فعل، ولا الجمع لكل

الأسماء، ولكن المعاجم قديمها وحديثها تّتخذ من الدلالة الاجتماعية هدفاً أساسياً، فلم يفرّق بعض اللغويين بين الدلالة الاجتماعية والمعجمية، وهذا ما ارتضاه إبراهيم أنيس وقنع به، فعند ذكر الدلالة المعجمية فإنه يعني بها الدلالة الاجتماعية. (أنيس، 1993)

الصلة بين اللفظ والمدلول

ويُقصد بها أن كل صوت يرمز إلى معنى، فتكتسب الألفاظ دلالتها من خلال جرس أصواتها، وينشأ ما يسمى بالمناسبة الطبيعية بين الأصوات والدلالات. (مجاهد، 1985) وهذه الصلة أصبحت حجر الزاوية في علم الدلالة المختص بدراسة المعنى، الذي أصبح بدوره محوراً للدراسات اللغوية الحديثة. (مجاهد، 1986) وقد أطلق المفكرون اليونان القدماء على الصلة بين اللفظ ومدلوله الصلة الطبيعية أو الصلة الذاتية، وترى طائفة من فلاسفة اليونان أن الصلة بين اللفظ والدلالة لا تعدو أن تكون اصطلاحية عرفية تواضع عليها الناس. (أنيس، 1993، مجاهد، 1985، أبو شريفة، 1989) وورد رأي اليونانيين في محاورة (كراتيلوس)، إذ يعبّر أفلاطون عن رأيه على لسان(كراتيلوس) قائلاً:" إن الأسماء طبيعية وليست اصطلاحية". (أفلاطون، د.ت ص91) وعبّر أفلاطون عن الرأي الآخر القائل بعدم وجود هذه الصلة على لسان (هرموجينس) إذ يقول:" لم أستطع أن أقنع نفسي بأنه يوجد مبدأ آخر للصواب في الأسماء غير الاصطلاح والاتفاق، وكل اسم تطلقه هو الاسم الصحيح، وإذا غيّرت هذا الاسم وأطلقت آخر، فإن الاسم الجديد صائب صواب الاسم القديم". (أفلاطون، د.ت ص 92، مجاهد، 1986)

أما علماء العرب فقد ورثوا هذا النوع من التفكير عن اليونان، وانقسموا إلى فريقين: فريق ينتصر للفكرة الطبيعية الذاتية، وفريق لا يأخذ بهذا الرأي، وأشهر من عُرف عنهم الانتصار للفكرة الطبيعية من مفكري العرب عباد بن سليمان الصيمري، وهو أحد المعتزلة، فقد وجد صلة طبيعية بين اللفظ ومعناه، كما رأى أن واضع الألفاظ إزاء المعاني لم يضعها اعتباطاً، بل اختار لكل لفظ مّعْناه الذي توحي به أصواته. (أنيس، 1993، مجاهد، 1985، أبو شريفة، 1989)

ومع أن معظم اللغويين العرب لا يأخذون بهذا الرأي، نرى كثيراً منهم يربطون في مؤلفاتهم بين اللفظ والمدلول، ويرى إبراهيم أنيس أن السرّ في هذا الربط يعود لاعتزازهم بالألفاظ العربية وإعجابهم بها، وحرصهم على الكشف عن أسرارها ومعانيها. (أنيس، 1993) وقد ورد عن سيبويه عبارة يربط فيها بين الصوت والمعنى أو بين اللفظ والمدلول، إذ رأى أن المصادر التي على وزن (فَعَلان) تنم أصواتها عن معناها، أو تصوّر الحركات التي تصاحب الحدث، وينسحب هذا الحكم على كل مصدر جاء على هذا الوزن مثل: اللمعان واللهبان، لأن هذا اضطراب وتحرّك. (سيبويه، 1999، مجاهد، 1985)

ويعقد ابن جني في كتابه الخصائص أربعة فصول في نحو ستين صفحة، محاولاً الكشف عن شيء من تلك الصلة الخفيّة بين الألفاظ ودلالتها:

ففي فصل عنوانه(في تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني) يربط ابن جني بين كلمتي المِسْك والصُوَار، يقول: كلاهما يجذب حاسة من يشمه، فالمِسْك سُمِّي مِسْكاً لأنه يُمْسك بحاسة الشم، ودليله على ذلك كلمة المَسْك (بالفتح) ومعناها الجِلد، لأنه يُمسك الجسم، وقيل صُوَار لأنه (فُعَال) من صاره يَصُوره، إذا عطفه وثناه، وإنما قيل له ذلك لأنه يجذب حاسة من يشمّه إليه. (ابن جني، 2001، أنيس، 1993)

وفصل يتحدث فيه عن الاشتقاق الأكبر، الذي فسرّه بأن الكلمة مهما قلبتها فإنها تشتمل على معنى عام مشترك، ويضرب مثلاً بمادة (جبر)، يقول: جبرت العظم والفقير إذا قويتهما، والجبروت القوة... ورجل مجرب إذا مارس الأمور فاشتدت شكيمته، ومنه الجراب لأنه يحفظ ما فيه والشيء إذا حُفظ قوي واشتد. (ابن جني، 2001)

ويعيد الحديث عن الاشتقاق الأكبر في فصل بعنوان(تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني)، ويزعم ابن جني أن الاشتراك في بعض الحروف يكفي أحياناً للاشتراك في الدلالة، ويقارن بين كلمتي (دَمِث) و (دِمَثْر)، فالأولى: من دمث المكان أي سهل ولان، ومنه دماثة الخلق أي سهولته، والثانية: معناها السهل من الأرض، والجمل الكثير اللحم.

أما الرابع فعنوانه(في إمساس الألفاظ أشباه المعاني)، أي وضع الألفاظ على صورة مناسبة لمعناها، وهنا يفترض ابن جني أن صيغة (فَعَلان) تفيد الاضطراب كالغليان والفوران، كذلك يبحث مناسبة الحروف في اللفظ لصوت الحدث مثل الفعل (قَضَم) الذي يستعمل في أكل اليابس، والفعل (خَضَم) في أكل الرطب، فالصلة وثيقة بين القاف الشديدة والصوت الناشئ عن أكل اليابس، وكذلك المناسبة بين الخاء الرخوة والصوت الناشئ عن أكل الطب. (ابن جني، 2001، أنيس، 1993)

ومن الذين تلمّسوا الربط بين اللفظ ومدلوله ابن دريد في كتابه الاشتقاق، وابن فارس في معجمه مقاييس اللغة، ويرى إبراهيم أنيس أن ابن فارس غالى وأسرف في استنباطه، وتلمس من الصلات ما لا يخلو من التعسّف والتكلّف، يقول، مثلاً: إن الميم والراء والضاد مادة يمكن أن تنشأ منها صور متعددة:(مرض، مضر، رمض، رضم، ضمر، ضرم)، ثم يحاول تلمس الصلة المشتركة بين معاني كل هذه الصور مستنبطاً معنى عاماً لهذه المادة، ويرى إبراهيم أنيس أن هؤلاء الاشتقاقيين اقتبسوا فكرة تقلبات الأصول من معجم العين.

أما آراء المحدثين في الصلة بين اللفظ والمدلول فقد اعتمد إبراهيم أنيس على (جسبرسن) في تلخيصها؛ ف(همبلت) يزعم أن اللغات بوجه عام تؤثر التعبير عن الأشياء بوساطة ألفاظ أثرها في الأذان يشبه أثر تلك الأشياء في الأذهان، فهو من أنصار المناسبة الطبيعية بين الألفاظ والدلالات، وينتصر (جسبرسن) لأصحاب المناسبة بين الألفاظ ودلالاتها، ولكنه يحذّر من المغالاة في هذا؛ فهذه الظاهرة لا تطّرد في كل اللغات. (أنيس، 1993)

ويورد إبراهيم أنيس الأمثلة التي ساقها (جسبرسن) للنواحي التي نلحظ فيها وثوق الصلة بين الألفاظ والدلالات، وهي:

1- أوضح تلك النواحي في الألفاظ التي تُعد بمثابة الصدى لأصوات الطبيعة، مثل حفيف الشجر وخرير الماء في العربية.

2- إن الألفاظ التي تعبّر عن الصوت الطبيعي قد تنتقل وتصبح معبّرة عن مصدر الصوت، كما يقول(جسبرسن)، ففي أوروبا طائر اسمه (كوكو) يظهر في الربيع ويصيح بصوت (كوكو).

3- قد ترتبط الألفاظ بالدلالات في بعض الحالات النفسية، كالكلمات التي تعبّر عن الغضب أو النفور أو الكره، ففي العربية مثلاً، نجد أن الياء هي علامة التصغير، والكسرة علامة التأنيث.

4- يشير (جسبرسن) إلى ما عُرف عند العرب من أن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى، فعند المقارنة بين صرّ الجندب وصرصر الجندب نرى صيغة صرصر تفيد تكرير الصوت، وحين نقارن بين كسر وكسّر نرى أن التضعيف في الصيغة الثانية قد زاد في دلالاتها. (أنيس، 1993)

ويرى (فندريس) أنه من الحمق الحكم بوجود علاقة ضرورية بين أصوات الكلمة ودلالتها، وسخر ممن يقولون بذلك. (فندريس، 1950)

ويُعد (دي سوسير) من أشهر المعارضين لأصحاب الصلة بين الألفاظ والدلالات، إذ يراها اعتباطية لا تخضع لمنطق أو نظام مطّرد. (أنيس، 1993، مجاهد، 1985) وهو لا ينكر وجود الأصوات الطبيعية ولكنها قليلة، وتختلف باختلاف اللغات الإنسانية، فالربط بين الدال والمدلول اعتباطي، وهو يعني بالعلاقة الكل المتحقق من تجميع الدال والمدلول، وفي هذا يقول (دي سوسير): "العلامة اللغوية اعتباطية، ففكرة أخت (Sister) غير مرتبطة بأي علامة قرابة داخلية مع تتابع الأصوات التي تعمل كدال عليها...ولا يجادل أحد في أساس اعتباطية العلامة، ولكن غالباً ما يكون اكتشاف الحقيقة أسهل من تحديد مكانها الصحيح".(دي سوسير، 1982، دي سوسير، 1984) وفي هذا يقول محيي الدين رمضان:"لا بد من نبذ القول الذي شاع ردحاً من الوقت بدلالة الصوت المعنوية، إلا في أحوال ضيقة معلومة مثل أسماء الأصوات وأفعالها، وبعض ذلك لا يقوى أمام حجج المعارضين لذلك". (رمضان، د.ت ص 118)

رأي إبراهيم أنيس في الصلة بين اللفظ والمدلول

يرى إبراهيم أنيس أن الباحثين لم يفرقوا بوضوح بين الصلة الطبيعية الذاتية والصلة المكتسبة، فالصلة التي بين الألفاظ ودلالاتها لم تنشأ مع تلك الألفاظ وإنما اكتسبتها بمرور الأيام وكثرة التداول والاستعمال، ويُرْجِع السبب في وضوح هذه الصلة في بعض الألفاظ إلى سببين:

الأول: الظروف الخاصة التي تحيط بكل كلمة في تاريخها.

الثاني: الحالات النفسية المتباينة التي تعرض للمتكلمين والسامعين في أثناء استعمال الكلمات.(أنيس، 1993)

وينكر إبراهيم أنيس الصلة بين الأصوات والمدلولات، إذ يقول:"لا شك أن الذين ينكرون الصلة بين الأصوات والمدلولات هم أقرب الفريقين إلى فهم الطبيعة اللغوية، فهم الذين يجردون الظواهر اللغوية من كل غموض".(أنيس، 1975 ص 129، مجاهد، 1985)

والألفاظ كما يراها إبراهيم أنيس بمثابة الرموز على الدلالات، وكل لفظ يصلح أن يُتخذ للتعبير عن أي معنى من المعاني، فما يُسمى بالشجرة يمكن أن يُسمّى بأي لفظ آخر إذا تواضع الناس عليه، واصطلحوا على استعماله، فليس في لفظ الشجرة ما يوحي بفروعها وجذورها وأوراقها وخضرتها، والألفاظ اصطنعها الإنسان للتعبير عما يجول في ذهنه، وارتبطت بالفكر الإنساني ارتباطاً وثيقاً، فلا يكون التفكير إلا بالألفاظ.

والألفاظ ليست كإشارات المرور أو العلامات التلغرافية، بل هي مصابيح تهدي الإنسان في ظلمات الحوادث وتعينه في معترك الحياة، وتجعل منه إنساناً اجتماعياً نافعاً، ولهذا يعتز بها ويبحث عن أسرارها، وينسب لها فوق ما لها في الحقيقة والواقع، فهي التي يسّرت له التفكير، ولهذا وُصف الإنسان بأنه المخلوق الناطق.

ويقول إبراهيم أنيس: إن أسئلة مثل: كيف ربط الإنسان الأول بين الألفاظ ودلالاتها؟ ولماذا اختص العربي الشجرة بهذا اللفظ، والبحر بلفظ آخر؟ ومتى بدأ

هذا الربط؟ كل هذه الأسئلة حيّرت العلماء وما تزال تحيرهم، ولم يجدوا لها إجابات مقنعة حتى الآن. (أنيس، 1993)

ويُستنتج من هذه الأسئلة أن إبراهيم أنيس لا يميل إلى القول بوجود صلة بين اللفظ ومعناه.

استيحاء الدلالة من الألفاظ

يطرح إبراهيم أنيس تساؤلاً عن ذلك القدر من الدلالة الذي يمكن أن يستوحيه المرء من أصوات ألفاظ لا يعرف معناها، ثم يبين رأيه في هذا التساؤل إذ يقول: إن المرء يخمّن دلالة لكلمة مرتجلة لم يسمع بها من خلال ما يستخرجه من تلك الذخيرة اللفظية التي يختزنها في ذهنه والتي اكتسبها في مراحل تعلمه للغة قومه، وعند عرضها على شخص آخر يشبه الأول في وسطه الاجتماعي، وفي ثقافته، فقد يستخرج لها نفس الدلالة أو قريباً منها، وهي من مظاهر السليقة اللغوية، كما يراها اللغوي المحافظ، وهذا ما يراه اللغوي الحديث؛ فالسليقة اللغوية عند اللغوي الحديث هي المران الكافي ، فهي ملكة مكتسبة ولا أثر للجنس أو الوراثة فيها، ويفسّر هذه الظاهرة بما يُسمّى وحي الأصوات، وعلى أساس ما اكتسب المرء من ألفاظ ودلالاتها يستطيع استنباط مدلول اللفظ الجديد على سمعه.(أنيس، 1993)

ويقول إبراهيم أنيس: إن لكل لغة نظاماً خاصاً في تأليف ألفاظها، فما يستطيع في إحداها قد يندر في الأخرى، فاللغة العربية لها نسجها الخاص، إذا حاد عنها قيل: إنه غير عربي. (أنيس، 1993) وقد سبق الحديث عن هذا الأمر في باب الاقتراض في المستوى الصرفي.

ويرى إبراهيم أنيس أن الأمر أعمق من ملاحظات القدماء القليلة، فالأمر يحتاج إلى استقراء أوفى وأتم حتى نستطيع الوقوف على نسج الكلمة العربية، فما يمكن أن يتألف من حروفنا الهجائية يجاوز اثني عشر مليوناً من الكلمات، ولكن المستعمل منها لا يكاد يجاوز ثمانين ألفاً، كما يتحدث هنا عن نسبة شيوع الحروف على حسب موضعها من الكلمة، فلو كانت نسبة شيوع الحروف متشابهة لما أصبح للغة نسجها الخاص الذي تتميز به، ولكن اللغة تخيرت مجموعات صوتية معيّنة اختصتها بالدلالة، وأهملت الكثرة الغالبة. (فندريس، 1950، أنيس،

1993) وقد ضمّن عبد القادر الخليل كتابه(التشكيل الصوتي في اللغة العربية) جداول تبيّن نسب شيوع الأصوات في معجم الصحاح ومعجم لسان العرب ومعجم تاج العروس، وكذلك الترتيب التنازلي لحروف معجم العين في الجذر الثنائي المضعف، وتتابع الحروف في الجذور الثنائية، وغيرها من الإحصاءات التي خرج بعدها باستنتاجات عن نسج الكلام العربي. (الخليل، 2002)

وينقل لنا إبراهيم أنيس تجاربه مع طلبة الليسانس في اللغة العربية في كلية دار العلوم، وطلبة التوجيهية في إحدى المدارس الثانوية؛ إذ قام إبراهيم أنيس بعرض كلمات نادرة مهجورة، هي: (الهبلع، والجرفاس، الخيتعور، والنعثل، القهبلس، القذعملة، الطربال، الشنعوف، العثلط، القفندر) ، وبعد عرض هذه الكلمات، طلب منهم تسجيل ما توحيه كل لفظة من دلالة، وقد ألمح لهم بما يحصر تخمينهم في نطاق محدود؛ فقال لهم: إن الهبلع والجرفاس والخيتعور والنعثل صفات للرجل، والقهبلس والقذعملة من صفات المرأة، والطربال صفة للبناء، والشنعوف جزء من الجبل، والعثلط صفة للبن، والقفندر لواحد من الجمال أو القبح فأيهما تختار؟. (أنيس، 1993)

ولاحظ بعد التجربة ما يلي:

1- بعض طلبة دار العلوم لم يجيبوا بشيء عن بعض الكلمات، لأنه طلب منهم عدم الإجابة عندما يكون على علم بمدلول الكلمة.

2- إن مجموعة من الطلبة الذين ينتمون إلى وسط اجتماعي واحد ويشتركون في الثقافة والبيئة التعليمية استنبطوا دلالات مشتركة بينهم بنسبة 60% في المتوسط، ولا تكاد الدلالة المعجمية الصحيحة تجاوز 42% عند طلبة دار العلوم، أما عند طلبة التوجيهي فلم تجاوز 30%، لأنهم أقل اتصالا بالثقافة اللغوية من طلبة دار العلوم.

3- إن نسبة كبيرة من الاشتراك في استيحاء الدلالات تتم في الوسط الموحد الثقافة، والمتقارب في التجارب.

4- يخلص من هذه التجارب إلى أن اللغة تخضع لنظام خاص في تراكيبها من الحروف الهجائية، وبعض الحروف يختزنها المرء في حافظته، وعند خضوعها

للنظام العام للغة تتميز بصفات معينة، وتترك أثراً قوياً في ذهن من يعيها ويحفظها.

واستيحاء الدلالة من اللفظ تختلف في بعض الأحيان بين شخصين في وسط اجتماعي واحد وثقافة واحدة، فنسبة شيوع المجاميع الصوتية في ذهن كل منا مختلفة وبعضها أوضح من بعض، وأقرب إلى التذكر.

وقد أطلق إبراهيم أنيس على ما سبق الحديث عنه وحي الأصوات أو استيحاء الدلالة من الألفاظ، وسمّاه الوحي لأنه لطيف لا يدرك إلا بعد التجارب والدراسة المستفيضة، وهو عمل من أعمال العقل الباطن واللاشعور.

وكما توحي الألفاظ بالدلالات كذلك توحي الأشكال والمناظر؛ فصغر الحجم يدعو إلى الذهن الألفاظ التي تدل على صغر الحجم، وتركّب الشكل وتعقده يوحي بالألفاظ الدالة على الجمع والكثرة، وقد دلّت الملاحظة على أن الكسرة وما يتفرّع عنها كياء المد تكوّن عنصراً أساسياً في كل الألفاظ الدالة على صغر الحجم.

وليبرهن إبراهيم أنيس على أن الأشكال والمناظر توحي بالدلالات، قام بعرض أشكال خيالية لا تمثل شيئاً، ولا فرق بينهما سوى الحجم، وبعد أن طلب من مجموعة من الطلبة أن يتخيروا أحد اللفظين المرتجلين(زليع ، زلوع) للشكل الأول، فوجد أن نحو 60% من الطلبة اختاروا لفظ (زليع) للشكل الصغير، مما يؤيد ما ذهب إليه العلماء من ارتباط الكسرة وياء المد بصغر الحجم، وعرض بعد ذلك شكلين الأول أسطواني الشكل والثاني متعدد الأطراف، وطلب من مجموعة الطلبة اختيار اللفظ المناسب لكل شكل من الألفاظ التالية:(السفآن، والأفناس) و (الشواجن، والشنعاف)، فوجد أن الكثرة الغالبة يستوحون من الشكل متعدد الأطراف فكرة الجمع، ويختارون من الألفاظ (أفناس، شواجن)، لأن كل منهما تمثل صيغة من صيغ جمع التكسير. (أنيس، 1993)

ويصف صالح عبد القادر ما قام به إبراهيم أنيس من تجارب، قائلاً: لقد اتّخذ هذا الباحث موقف المعارض للدلالة الصوتية في أوضح مظاهرها، وبخاصة حركات الإعراب، ثم يأتي في هذا الموضع ليقول: إن حروف المدّ دوال على معان. ويضيف صالح عبد القادر: إن هذه المعاني لم تكن في الحقيقة مرتبطة

بالصوت، ولكنها ترجع إلى أمور أخرى أهمها التجارب الشخصية مع هذه الأحداث. (عبد القادر، 1988)

ومن التجارب السابقة نرى أن إبراهيم أنيس اعتمد المنهج العلمي التطبيقي، فلم يقنع بما قاله العلماء بل قام بتطبيق ذلك بنفسه، ليخلص من ذلك إلى أن استيحاء الدلالة غير مقصور على حروف اللفظ وأصواته، بل تتدخل الصيغة أو بنية اللفظ في هذا الاستيحاء.

تطور الدلالة

ما دام الفكر في تطور مستمر، وينتقل من البسيط إلى المركب ويخطو دائماً في درجات النمو والاتساع والتعقيد، واللغة هي آلة الفكر الإنساني، لذلك يجب أن تتطور اللغة. (ظاظا،د.ت) والإنسان هو الذي يعطي اللغة دلالتها الجديدة، لأن التطور خاضع للمجتمع وللإنسان الفرد، فهو الذي يطوّرها وهو الذي يستعملها. (حماد، 1983)

وتطور الدلالة ظاهرة شائعة في كل لغات العالم، يلمسها كل دارس لمراحل نمو اللغة، وهذا التطور ظاهرة طبيعية دعت إليها الضرورة الملحة.

ويستعرض إبراهيم أنيس طائفة من الألفاظ الشائعة في لهجات الكلام في مصر، مبيناً إلى أي حد تطورت دلالاتها، ومن هذه الألفاظ:

- كلمة(بايخ) العامية، وهي مألوفة في لهجات الخطاب، وقد انحدرت من فعل عربي صحيح قَصُر استعماله على النار والغضب؛ فيقال: باخ الرجل أي سكن غضبه.
- كلمة (البغددة) بمعنى التدلّل، جاءت من استعمال قديم هو (تبغدد الرجل أي انتسب إلى بغداد وأهلها) أي أصبح متحضراً.
- وكلمة (بص) بمعنى انظر، ومعناها القديم هو(بصّ) أي برق ولمع وتلألأ. (أنيس، 1993، أبو شريفة، 1989)

عوامل تطور الدلالة

تتطور كثير من ألفاظ اللغات مع مرور السنين، ولهذا التطور أسباب وعوامل، وهذه العوامل قد تكون لا شعورية؛ أي لا يُفطن إليها إلا بعد المقارنة

بين العصور، ومنها المقصود المتعمد، وهو الذي يقوم به المهرة في صناعة الكلام، أو تقوم به المجامع اللغوية، ويعزو إبراهيم أنيس التطور الدلالي إلي عاملين أساسيين، هما: الاستعمال والحاجة، ولكل منهما عناصره ومقوماته:

أولا: الاستعمال

الألفاظ لم تُخلق لتحبس في خزائن، ولو كانت كذلك لبقيت على حالها جيلاً بعد جيل دون تغيير أو تحوّل.(حماد، 1983) بل وُجِدت ليتداولها الناس ويتبادلوها في حياتهم الاجتماعية، والناس يختلفون من جيل إلى جيل، حتى في البيئة الواحدة والجيل الواحد، فالدلالة تتشكل وتتكيف بالتجربة والذكاء والأحداث، ولهذا نرى انحرافاً في الدلالة مع توالي الأجيال.(أنيس، 1993، أبو شريفة، 1989، حماد، 1983) ويلخّص إبراهيم أنيس عناصر الاستعمال فيما يلي:

1- سوء الاستعمال

تحدث هذه الظاهرة عندما يسمع الشخص لفظاً ما للمرة الأولى، فيسئ فهمه، ويوحي في ذهنه دلالة بعيدة عمّا في ذهن المتكلم، وقد لا تتاح للسامع فرص لتصحيح خطئه، ويبقى اللفظ في ذهنه مرتبطاً بتلك الدلالة الجديدة، وبهذا يتطور اللفظ تطوراً مفاجئاً يرثه الجيل الناشئ ويركن إليه، ويتم مثل هذا التغير الفجائي في البيئات البدائية، وحيث الانعزال بين أفراد الجيل الناشئ وجيل الكبار، فتسود الدلالة الجديدة، فلا يستطيع الدارس أن يجد لها تعليلاً، وتبقى الدلالة الحديدة مع الدلالة الأصلية فيظن الناس أن للفظ دلالتين مستقلتين، فينشأ في اللغة ما يسمى بالمشترك اللفظي في صورته الأصلية الحقّة. (أنيس، 1993، أنيس، 1992، حماد، 1983) وهو رأي انفرد به إبراهيم أنيس في تعليل حدوث المشترك اللفظي. (مجاهد، 1985)

ويرى إبراهيم أنيس أن في ظاهرة سوء الفهم تفسيراً لكثير من الدلالات المتباينة التي لا يوجد ارتباط فيما بينها ولا وجه شبه، فمثلاً، عندما يقال أن كلمة (الليث) هي الأسد، وهي أيضا العنكبوت، فإننا لا نجد تفسيراً معقولاً غير سوء الفهم. (أنيس، 1993) ويسمّي إبراهيم أنيس ما جاء على شاكلة فناء وثناء تطوراً صوتياً. (أنيس، 1992) ويسميها رمضان عبد التواب تعاقب الأصوات مثل : حثالة

وحفالة للرديء من كل شيء، وهناك انقلابات صوتية أخرى ليست إلا نتيجة لأخطاء السمع. (عبد التواب، 1967)

ويُرجع إبراهيم أنيس السبب في وجود ظاهرة سوء الفهم إلى القياس الخاطئ، وهي تلازمنا في كل مراحل الحياة، فنحن نقوم باستنباط الجديد على أساس القديم، وذلك بالاعتماد على النفس في قياس ما لم نعرف على ما نعرفه، وقد نصيب ونصل إلى الدلالة الصحيحة أو نخطئ، ويسمّى حينئذ بالقياس الخاطئ. (أنيس، 1993) وقد مرّ الحديث عن القياس الخاطئ في الفصل الثاني من هذا البحث، عند الحديث عن القياس.

2- بلى الألفاظ

يتجدد الموروث من الثروة اللفظية عن طريق ابتكار مفردات وصوغ كلمات جديدة والاقتراض، وفي المقابل هناك كثير من الكلمات والمعاني التي نطالعها في آثار (شكسبير) مثلاً، قد أُهملت وسقطت من الاستعمال الآن. (أولمان، 1986) ويصيب بعض الألفاظ تغير في الصورة مما يؤدي إلى التشابه مع لفظ آخر في صورته، ويمثّل إبراهيم أنيس على ذلك بكلمة (قماش)، فهي في القاموس المحيط بمعنى أرذال الناس، والقماش ما وقع على الأرض من فتات الأشياء.(الفيروزأبادي، د.ت) ولم يرد ذكر لدلالتها المعروفة لنا الآن في المعاجم، وينقل عن بعض الدارسين أن كلمة (قماش) مأخوذة من كلمة (كماش) الفارسية التي بمعنى نسيج من قطن خشن ، والعرب نطقت القاف في (قماش) (جيماً أو كافاً) لسبب أو لآخر، فأشبهت الفارسية، وانصرفت دلالتها إلى الفارسية بمعنى نسيج. (أنيس، 1993)

وتطوّر صور الكلمات يترتب عليه تطور في الدلالة، وقد يصل التطور إلى مداه، فتندثر الكلمة من الاستعمال وخاصة عندما تكون قصيرة البنية، ويعطي (فندريس) مثالاً لذلك بكلمة (os) اللاتينية التي معناها الفم، فقد اندثرت من اللغات الأوروبية الحديثة التي انحدرت عن اللاتينية. (فندريس، 1950، أنيس، 1993)

فأسباب اختفاء الكلمات من الاستعمال كثيرة ومتعددة، فقد يكون الجانب الصوتي أي اللفظ نفسه، فالكلمات الشديدة القصر كثيراً ما تختفي ليحلّ محلها

كلمات أكثر أهمية، كما يكون الترادف هو السبب الفعّال في اختفاء الكلمات، كما تنقرض بعض الكلمات بسبب غموض المعنى أو بتأثير (المحذور اللغوي). (أولمان، 1986)

3- الابتذال

تتغير نظرة المجتمع إلى دلالة بعض الألفاظ بتوالي العصور، ويكون التطور لأسباب منها السياسي والاجتماعي والعاطفي: (أنيس، 1993، حماد، 1983)

أ- فمن أوضح مجالات التغير الألقاب والرتب الاجتماعية، فبعض الظروف السياسية تتطلب الحطّ من ألقاب ورتب اجتماعية، مثل إلغاء الألقاب والرتب في مصر، مثل: باشا وبيك وأفندي.

ويورد إبراهيم أنيس مثالين على انحطاط الدلالة، الأول كلمة(وزير) والثانية كلمة(الحاجب)، فكلمة وزير في الإسبانية لا تعني أكثر من شرطي، وكلمة الحاجب كانت تعني في الدولة الأندلسية رئيس الوزراء، وصارت إلى ما هو معروف الآن، فالدلالة إما أن تنحط أو تنزوي وتندثر بفعل الظروف السياسية، فلا تجري على الألسنة ولا ترد في الاستعمال.

ب- ومن تلك الأسباب الواضحة في ابتذال الألفاظ تلك التي تتصل بالناحية النفسية والعاطفية، فقد يكون اللفظ قبيح الدلالة أو يتصل بالقذارة والدنس أو بالغريزة الجنسية فتندثر الألفاظ ويحل محلها ألفاظ أخرى اقل وضوحاً وأكثر غموضاً. (أنيس، 1993)

واللفظ قبيح الدلالة يُطلق عليه المحذور اللغوي وخاصة تلك التي تتصل بالغريزة الجنسية والأعضاء التناسلية والقذارة. (كشاش، 1998)

فالألفاظ التي تشير إلى التبول والتبرز دائمة التغير والتطور في دلالتها ولتوضيح ذلك عرض إبراهيم أنيس الألفاظ التالية: الكرسي، المستراح، بيت الراحة، بيت الأدب، المرحاض.

وعندما عرضت اللغات للناحية الجنسية وما يتصل بها كان التطور أسرع والتعمية مطلوبة؛ فلأعضاء التناسل في كل لغة كلمات مبتذلة وأخرى محترمة، وللعملية الجنسية في كل لغة كلمات مفضوحة ينفر الناس منها وأخرى معماة

مكنية يقبلون عليها، وقد كنّى القرآن الكريم على العملية الجنسية بألفاظ كريمة هي: السرّ، الحرث، الإفضاء، المباشرة، الملامسة، الدخول، الرفث.

جـ- ومن أوضح الأبواب التي نبتعد عنها هي التّي تتصل من قريب أو بعيد بالموت والأمراض والأشباح والعالم الروحاني، فهذه الألفاظ تثير الخوف والرعب في نفوس البشر فينفرون من سماعها، ولذلك تتعرض إلى التغير الدائم والتطور السريع فتنزوي بعضها وتصبح نادرة الاستعمال، ويستعيض عنها الناس بألفاظ تعبّر عن هذه الدلالات في رفق لا يفزع منها السامع وتقوى هذه الظاهرة في البيئات البدائية، وفي الأرياف المصرية يسمي الناس الحمّى بالمبروكة أو بالتعبير العامي (اللي ما تتسمى). (أنيس، 1993)

وعندنا في الأردن يقولون عن مرض السرطان(الخبيث) أو (اللي ما يتّسمى) كما في مصر، ومن المعروف أننا نلجأ دائماً إلى العبارات الرقيقة والتلميحات اللطيفة والتحويم حول المقصود عندما نضطر إلى إلقاء الأخبار السيئة، وخاصة أخبار المرض والموت. (أولمان، 1986) ويُرجِع إبراهيم أنيس السرّ في هذه التعمية لما استقر في أذهان الناس من الربط بين اللفظ ومدلوله ربطاً وثيقاً، فيُعتقد أن مجرد ذكر الموت يستحضر الموت.

ويخلص إبراهيم أنيس إلى أن تفادي ذكر الأسماء ليس مقصوراً على الشعور بالخوف أو الاشمئزاز من ذكرها بل قد تكون الهيبة وشدة الاحترام، فالصغير لا يذكر اسم أبيه أو معلمه أو رئيسه ويكنّي عنه بكلمة أخرى، وهكذا تحلّ ألفاظ محلّ ألفاظ أخرى، وتكتسب ألفاظ دلالة جديدة، وتتم هذه العملية في صورة تدريجية تستغرق زمناً طويلاً والمسؤول عنها المجتمع في البيئة اللغوية.(أنيس، 1993)

ثانيا: الحاجة

وهي العامل الثاني من عوامل تطور الدلالة، فالتطور قد يكون وليد الحاجة إلى التجديد في التعبير، ويُقصد إليه قصداً ويتم عادة على يدي الموهوبين من أصحاب المهارة في الكلام كالشعراء والأدباء، كما تقوم به المجامع اللغوية أو الهيئات العلمية. (أنيس، 1993، أبو شريفة، 1989) فإذا احتجنا مثلاً إلى كلمة لإطلاقها على

(تسجيل) بمعنى الأسطوانة المعروفة في عالم الغناء والموسيقى، فأقرب طريق لذلك هو توسيع معنى كلمة (تسجيل) بحيث تشمل التسجيل بمعنى أسطوانة أو مسجّل بالإضافة إلى عملية التسجيل نفسها.(أولمان، 1986)

ومن عناصر الحاجة ودوافعها التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسيّ، فاللغات تتبع الأمم في صعودها وهبوطها إذ لا وجود للغة بغير المتكلمين بها، ولهذا تستجيب الأمم عادة لمظاهر الحياة فتعمل على تغيير بعض دلالات ألفاظها لتساير الزمن. (أنيس، 1993) فحياة الناس تغيّرت وتغيّرت تبعاً لذلك الأدوات والمواصلات والأبنية، ونتيجة لهذا التطور وجد الإنسان نفسه مضطراً إلى التطور في الألفاظ المعبّرة عن أدواته وصناعاته وملابسه، فلجأ إلى وسيلتين:

الأولى: الرجوع إلى الألفاظ ذات الدلالات المندثرة فيحيي بعضها ويطلقه على مستحدثاته وهكذا – كما يقول إبراهيم أنيس– وجدنا أنفسنا أمام مجموعة كبيرة من الألفاظ القديمة الصورة الجديدة الدلالة: مثل السّيارة والبريد والقاطرة والقطار والثلاجة والمذياع وغيرها من الألفاظ التي أحياها الناس واشتقوها وخلعوا عليها دلالات جديدة تتطلبها الحياة الجديدة. (أنيس، 1993، حماد، 1983)

وهذه العملية تتم عن طريق المجامع اللغوية أو يقوم به بعض الأشخاص الموهوبين مثل الأدباء والكتاب والشعراء، وقد يصل الشيوع في بعض الدلالات الجديدة أن تنسى معه الدلالة القديمة نسياناً تاماً، ويضرب مثلاً على ذلك بكلمتي (السيارة والقاطرة)، فمن يسمع بالسيارة لا يخطر في ذهنه صورة القافلة في الصحراء، ولا يخطر في ذهنه الناقة الأولى التي تسير القافلة على هديها، إذا سمع كلمة القاطرة. (أنيس، 1993)

كما تكون الدعاية السياسية والاقتصادية حافزاً كبيراً لتوليد تلك الألفاظ الجديدة، فأصحاب الإعلانات التجارية يتخيرون الألفاظ ويصبغونها بدلالات جديدة جذابة رغبة في ترويج بضائعهم؛ فالحلاّق يطلق على دكانه (دار الزينة)، وصاحب المشروبات يطلق على محلّه (جنّة الفواكه)، والخيّاط يطلق على محلّه(دار الأناقة). (أنيس، 1993)

الثانية: الالتجاء إلى ألفاظ اللغات الأجنبية، ليعبّر الإنسان عن أدواته وصناعاته وملابسه، فاللغات يستعير بعضها من بعض، فعندما يواجه المتكلم بالنقص أو القصور في الثروة اللغوية فإنه يلجأ إلى أسهل الطرق وأقربها منالاً، ومن هذه الطرق الاقتراض من اللغات الأجنبية، وعلى الرغم من أن الكلمات المقترضة لم تحظَ كلّها بالقومية الكاملة في أوطانها الجديدة، فقد امتُصّ بعضها امتصاصاً كاملاً بحيث لم يبقَ لها أي أثر من آثار أصولها الأجنبية. (أولمان، 1986) ومن أسباب الاستعارة أن الألفاظ المستعارة تعبّر عن أشياء تختص بها البيئة المستعار منها، أو لمجرد الإعجاب باللفظ الأجنبي. (أنيس، 1993) والاستعارة تقتصر على الألفاظ والكلمات، وفي هذا يقول إبراهيم أنيس: ليست كل الألفاظ قابلة للاستعارة؛ فهناك ألفاظ عصيّة على الاستعارة، وهي تُعدّ من العناصر القديمة والأصيلة المميزة للغة، فليس من المرغوب أو اليسير التخلص منها أو استجلاب منافس لها، كألفاظ الأعداد في كل لغة، والضمائر وألفاظ الإشارة والموصول. ويضيف إبراهيم أنيس: إن للاستعارة أثراً كبيراً في تطور الدلالة؛ فنحو نصف ألفاظ اللغة الفارسية مستعار من اللغة العربية، ونصف ألفاظ اللغة التركية مأخوذ إما من الفارسية أو العربية، ولا نكاد نظفر بتلك اللغة التي تُعدّ خالية من أي عنصر أجنبي، اللهمّ إلا بين عدد قليل من لغات القبائل البدائية في العالم. (أنيس، 1993)

أعراض تطور الدلالة

اللغة كالكائن الحي ينمو ويؤثر ويتأثر، فتنمو ألفاظ وتحيا أخرى وتضيق ألفاظ وتتسع أخرى بدلالاتها، وهذا كله دليل على حيوية اللغة واستعمالها. (أبو شريفة، 1989) ويشبّه إبراهيم أنيس ظاهرة التطور في الألفاظ بالعلّة التي تعتري الكائن الحي، فكما يظهر للعلّة أعراض ومظاهر كذلك تظهر مثل هذه الأعراض والمظاهر لظاهرة التطور في الألفاظ، ويلخّص هذه الأعراض والمظاهر بالأمور التالية:

1- تخصيص الدلالة

أصل معنى التخصيص في اللغة الانفراد بالشيء أو الإفراد له، ويُطلق على التخصيص أحياناً تضييق المعنى، والناس في تعاملهم اللغوي يميلون إلى الدلالات

الخاصة لسهولة التعامل بها، ولهذا يعمد الناس أحياناً إلى الألفاظ ذات الدلالة العامة ويستعملونها استعمالاً خاصاً، وبهذا يتحدّد المدلول ويصبح مقصوراً على أشياء تقلّ في عددها عما كانت عليه الكلمة في الأصل إلى حد ملحوظ، فعندما نطلق كلمة شجرة فإننا نعني كل ما في الكون من أشجار، وعند تحديد الدلالة نقول: إن الدلالة تخصصت، وذلك عند قولنا: شجرة البرتقال، فهي أخصّ في دلالتها من كلمة شجرة، وقولنا: شجرة البرتقال المصريّة أخصّ من قولنا: شجرة البرتقال، ويمكن تخصيص الدلالة أكثر حتى تكون كالدلالة في الأعلام وأسماء الأشخاص، وذلك عندما نقول: شجرة البرتقال في حديقتنا. (أنيس، 1993، حماد، 1983)

ويقصد إبراهيم أنيس بتخصيص الدلالة استعمال الدلالات العامة استعمالاً خاصاً يشيع ويذيع بين جمهور الناس، فتتطور دلالته من العموم إلى الخصوص ويضيق مجالها، ويمثّل على ذلك بكلمات مثل كلمة (الطهارة) التي أصبحت تعني الختان، وكذلك كلمة (الحريم) فبعد أن كانت تطلق على كل محرّم لا يمسّ، أصبحت تطلق على النساء، ويعزو إبراهيم أنيس حدوث هذه الظاهرة لقصور في الذهن أو بسبب الكسل والتماس أيسر السبل. (أنيس، 1993)

2- تعميم الدلالة

التعميم يقابل التخصيص ويقوم على توسيع اللفظ ومفهومه، وهو اصطلاح له صلة وثيقة بالأصل اللغوي، وقد نجده باسم توسيع المعنى. (مجاهد، 1985) فكما تتخصص دلالات بعض الألفاظ فإن بعضها تتسع دلالته. (أبو شريفة، 1989) وهكذا نرى أن معنى الكلمة قد يلحقه تعميم كبير ويصبح التطبيق على مدى أوسع وأشمل. (أولمان، 1986) ويرى إبراهيم أنيس أن تعميم الدلالة أقل شيوعاً من تخصيصها، وأقل أثراً في تطور الدلالات، ويظهر تعميم الدلالة بصورة واضحة عند الأطفال، وذلك لقصور محصولهم اللغوي وقلة تجاربهم مع الألفاظ؛ فقد يطلق لفظ (أب) على كل رجل يشبه أباه، أو يسمّي كل طائر(دجاجة)، والناس في حياتهم العادية لا يحرصون على الدلالة الدقيقة المحددة التي تشبه المصطلح العلمي، فهم ينتقلون من الدلالة الخاصة إلى العامة إيثاراً للتيسير على

الخاصة لسهولة التعامل بها، ولهذا يعمد الناس أحياناً إلى الألفاظ ذات الدلالة العامة ويستعملونها استعمالاً خاصاً، وبهذا يتحدّد المدلول ويصبح مقصوراً على أشياء تقلّ في عددها عما كانت عليه الكلمة في الأصل إلى حد ملحوظ، فعندما نطلق كلمة شجرة فإننا نعني كل ما في الكون من أشجار، وعند تحديد الدلالة نقول: إن الدلالة تخصصت، وذلك عند قولنا: شجرة البرتقال، فهي أخصّ في دلالتها من كلمة شجرة، وقولنا: شجرة البرتقال المصريّة أخصّ من قولنا: شجرة البرتقال، ويمكن تخصيص الدلالة أكثر حتى تكون كالدلالة في الأعلام وأسماء الأشخاص، وذلك عندما نقول: شجرة البرتقال في حديقتنا. (أنيس، 1993، حماد، 1983)

ويقصد إبراهيم أنيس بتخصيص الدلالة استعمال الدلالات العامة استعمالاً خاصاً يشيع ويذيع بين جمهور الناس، فتتطور دلالته من العموم إلى الخصوص ويضيق مجالها، ويمثّل على ذلك بكلمات مثل كلمة (الطهارة) التي أصبحت تعني الختان، وكذلك كلمة (الحريم) فبعد أن كانت تطلق على كل محرّم لا يمسّ، أصبحت تطلق على النساء، ويعزو إبراهيم أنيس حدوث هذه الظاهرة لقصور في الذهن أو بسبب الكسل والتماس أيسر السبل. (أنيس، 1993)

2- تعميم الدلالة

التعميم يقابل التخصيص ويقوم على توسيع اللفظ ومفهومه، وهو اصطلاح له صلة وثيقة بالأصل اللغوي، وقد نجده باسم توسيع المعنى. (مجاهد، 1985) فكما تتخصص دلالات بعض الألفاظ فإن بعضها تتسع دلالته. (أبو شريفة، 1989) وهكذا نرى أن معنى الكلمة قد يلحقه تعميم كبير ويصبح التطبيق على مدى أوسع وأشمل. (أولمان، 1986) ويرى إبراهيم أنيس أن تعميم الدلالة أقل شيوعاً من تخصيصها، وأقل أثراً في تطور الدلالات، ويظهر تعميم الدلالة بصورة واضحة عند الأطفال، وذلك لقصور محصولهم اللغوي وقلة تجاربهم مع الألفاظ؛ فقد يطلق لفظ (أب) على كل رجل يشبه أباه، أو يسمّي كل طائر(دجاجة)، والناس في حياتهم العادية لا يحرصون على الدلالة الدقيقة المحددة التي تشبه المصطلح العلمي، فهم ينتقلون من الدلالة الخاصة إلى العامة إيثاراً للتيسير على

أنفسهم والتماساً لأيسر السبل في خطابهم، ويمثّل على ذلك بكلمات مثل: البأس التي كانت تطلق على كل شدة، وكلمة الورد التي يطلقها الناس على كل زهر، وحاتم التي تطلق على الكريم. (أنيس، 1993،أبو شريفة، 1989، حماد، 1983)

3- انحطاط الدلالة

تفقد بعض الألفاظ شيئاً من رونقها وهيبتها في أذهان الناس لكثرة دورانها وشيوعها، ولأسباب سياسية واجتماعية ونفسية. (أبو شريفة، 1989) وقد أثار انتباه الدارسين القدامى كثرة ورود ظاهرة الانحطاط في تاريخ معاني الكلمات، وفسّره بعضهم بأنه دليل على وجود نزعة تشاؤمية في العقل الإنساني.) أولمان، 1986) وقد يصيب الدلالة بعض الانهيار أو الضعف، فتفقد أثرها في الأذهان، لأنها في الأصل تستعمل للتعبير عن أمر فيه قوة ثم تمر الأيام وتشيع هذه الألفاظ فتستعمل في مجال أضعف، كأن تستعمل كلمة القتل أو القتال في الشجار، حتى مع ضعف نتائجه. (أنيس، 1993) وكلمة الكرسي التي استعملت في القرآن الكريم بمعنى العرش، في قوله تعالى:"وسع كرسيه السماوات والأرض"(البقرة 255) أصبحت تطلق على كرسي السفرة وكرسي المطبخ.

- كما تصاب ألفاظ بالخسة بعد الرفعة وتفقد الاحترام مثل كلمة الحاجب التي كانت بمثابة رئيس الوزراء في الدولة الأندلسية، وكلمة الوزير التي أصبحت تعني في الإسبانية الشرطي. (أنيس، 1993)

4- رقي الدلالة

من الطبيعي أن يكون تغيير المعنى نحو الرقي عاماً وشائعاً كما هو الأمر في انحطاط الدلالة، فكلمة (luck) قد تكون ذات معنى طيب أو سيئ، ولكنها تميل إلى التخصيص في المعنى الأول. (أولمان، 1986) وكما تنحط الدلالة في بعض الألفاظ فإنها تقوى في ألفاظ أخرى؛ فكلمة(مارشال) انحدرت إلينا من خادم الإسطبل، وفي اللغة العربية كانت كلمتا(ملاك ورسول) بمعنى الشخص الذي يرسله المرء في مهمة مهما كان شأنها، ولكنهما تطورتا إلى تلك الدلالة السامية الآن، وكذلك الأمر في كلمة السفرة التي كانت تعني قديماً طعام

المسافرين، وهي الآن على ألسنة تجار الأثاث ذات شأن. (أنيس، 1993، أبو شريفة، 1989)

5- تغيّر مجال الاستعمال

وهو ما يسمى بالمجاز، وله دوافع ومبررات تتلخص في حالتين، هما:

1- توضيح الدلالة، وذلك بجعل الصورة الذهنية واضحة وجليّة، بحيث تنتقل الدلالة المجردة إلى مجال الدلالات المحسوسة الملموسة، وهذه العملية يلجأ إليها الأدباء والموهوبون من أهل الفن، فأوضح ما تكون هذه العملية بالكنايات الأدبية؛ كأن يُكنّى عن الكرم بكثرة الرماد، وعن التذلل بإراقة ماء الوجه.

2- رقي الحياة العقلية، فالباحثون يُجمعون على أن نِشأة اللغة بدأت بالمحسوسات ثم تطورت إلى دلالات مجردة بتطور العقل الإنساني ورقيه، وانتقال الدلالة من المجال المحسوس إلى المجال المجرد يتم عادة بصورة تدريجية. (أنيس، 1993) فكلمة (الشرف) مثلاً، أصلها الارتفاع والنظر إلى الناس والأشياء من فوق، ومنها الشرفة، ثم انتقل الإشراف مع المحدثين خاصة من المعنى الحسي إلى المعنى التجريدي الفكري؛ كالإشراف على البحوث العلمية، أو الإشراف الاجتماعي، ثم تجرّد أكثر فأكثر حتى أصبح الشرف مجموعة صفات بعضها بالحسب، وبعضها بالنسب، تجعل الإنسان في منزلة أرفع من غيره. (ظاظا، د.ت) وعلى قدر ما يصيب الذهن من رقي يكون استعداده لتقبل الدلالات الكلية والتعامل بها، وعلى قدر نهوض وسمو التفكير للأمم تكون لغاتها مستعدة لتلك الدلالة الكلية. (حماد، 1983)

وينادي المحدثون بوجوب الحيطة والحذر في الربط بين الدلالات، ولا يشكّون في أن كثيراً من الألفاظ التي تعبّر عن دلالات مجردة انحدرت إلينا من دلالات محسوسة، ويمثل إبراهيم أنيس بكلمات بعضها انحدر عن دلالات محسوسة، مثل:

- الحقد: حقد المطر احتبس، وحقدت الناقة امتلأت شحماً.
- المدح: مدحت الأرض والخاصرة اتسعتا.
- القلق: الحركة والاضطراب، ومن هنا جاء الانزعاج. (أنيس، 1993)

ومما سبق يتضح لنا أن نقل الدلالة المتعمد من مجال إلى مجال آخر هو ما تتطلبه مستحدثات الحياة من مخترعات، فيتم نقل الألفاظ من مجالها القديم إلى مجال دعت إليه الحضارة، مثل كلمة السيارة. (أنيس، 1993، حماد، 1983)

وفي هذا المستوى نرى أن إبراهيم أنيس لم يلتزم بآراء مدرسة لغوية معينة؛ فقد تضمّن كتاب دلالة الألفاظ عدداً من النظريات، بعضها متفقة وأخرى مختلفة، وخاصة في نشأة اللغة، كما عرض لآراء الفلاسفة والمناطقة وعلماء النفس والاجتماع، كما اعتمد على علماء غربيين أمثال (جسبرسن) و(بلومفيد) و(سابير) وغيرهم.

وقد أخذ نظريات نشوء اللغة من (جسبرسن)، وأخذ عن علماء العرب أمثال أبي علي الفارسي وابن جني وغيرهم.

وختاماً، يبقى كتاب دلالة الألفاظ مميزاً؛ لأنه أول كتاب مستقل في الدراسة الدلالية في الوطن العربي، وبه فتح إبراهيم أنيس الطريق لمن جاء بعده في هذا الجانب.

الخاتمة

وفي نهاية هذه الدراسة لابد من عرض لأهم النتائج التي خلصت إليها، فمن الأمور التي خلصت إليها الدراسة عند إبراهيم أنيس:

كان إبراهيم أنيس من أوائل من نقلوا النتائج التي توصّل إليها علماء الأصوات المحدثون في الغرب في علم الأصوات إلى الأصوات العربية.

قسّم إبراهيم أنيس الأصوات اللغوية تقسيماً علمياً، فقد جعلها في قسمين، الأصوات الساكنة (Consonants) وأصوات اللين (Vowels).

رأى أن اللام والميم والنون أكثر الأصوات الساكنة وضوحاً، وأقربها إلى طبيعة أصوات اللين، ولذا يميل بعضهم إلى تسميتها بأشباه أصوات اللين.

طبّق مقياس (دانيال جونز) لأصوات اللين على الأصوات اللغوية العربية، ولعل إبراهيم أنيس كان من أوائل من فعل هذا وفقاً لما علمنا.

قسّم الأصوات حسب مخارجها في مجموعات، مبتدئاً من الشفتين ومنتهياً بالحنجرة، مخالفاً ما عُرف عند القدماء الذين يبدأون بالأصوات الحلقية.

وضع تعريفاً للجهر والهمس مخالفاً لتعريف القدماء، معتمداً على علم التشريح، فعرّف الصوت المجهور بأنه الصوت الذي تتذبذب معه الأوتار الصوتية، والصوت المهموس هو الذي لا يهتز معه الوتران الصوتيان.

وضع ثلاث تجارب ذوقية بسيطة وعلى درجة معقولة من العملية لاختبار جهر الصوت؛ وتكون الأولى بوضع الأصابع فوق تفاحة آدم، والثانية بوضع الأصابع في الأذان، والثالثة بوضع الكف فوق الجبهة، وفي هذه الحالات نحسّ بجهر الصوت.

لا يتّفق مع القدماء في أن الطاء والقاف مجهوران؛ فهو يراهما صوتان مهموسان، وكذلك صوت الهمزة فهو مجهور عند القدماء، ويراه صوت لا هو بالمجهور ولا بالمهموس.

سمّى الأصوات الشديدة بالانفجارية والرخوة بالاحتكاكية، مستنداً إلى تسمية علماء الأصوات الغربيين.

خالف القدماء في صفة صوتي الضاد والجيم، إذ عدّ القدماء الجيم صوتاً شديداً(انفجارياً) والضاد صوتاً رخواً(احتكاكياً)، فيما قال: إن صوت الجيم الفصيحة الانفجاري يختلط بنوع من الحفيف يقلل من شدتها، والضاد الحديثة صوت شديد(احتكاكي).

قسّم المقاطع العربية إلى أربعة أقسام، ولم يكن معروفاً منها سوى مقطعين حددّهما الفارابي.

كان أول من درس قضية النبر في اللغة العربية، ووضع قانوناً للنبر في اللغة العربية.

خالف القدماء في قضية التقاء الساكنين، فما سّماه القدماء بالتقاء الساكنين ليس في حقيقته، كما يقول، إلا توالي ثلاثة أو أربعة حروف ساكنة في الكلام، وهذا ما يأباه نظام المقاطع العربية.

درس الإبدال دراسة مختلفة عن دراسة القدماء، فقد حللها تحليلاً صوتياً، وطبّق عليها قانون المماثلة.

لا يدعو إلى جعل القياس بأيدي الأطفال وعامة الناس، ولكنه يذهب مذهب المجددين من العلماء الذين ينادون بإباحة القياس اللغوي للموثوق بهم من الأدباء والشعراء.

يرى أهمية للاشتقاق العام الذي يولّد صيغاً جديدة لم ترد في المروي من أساليب العرب.

يرى أن الاشتقاق الكبير تكلّف، ولا يمكن الاعتماد عليه.

يرفض أن يقّدر أصولاً لكلمات مثل: سماء وقائل وصيام وميزان وسيّد واصطبر وغيرها، لأن الأصول المفترضة، حسب رأيه، لم تكن ترد مطلقاً على لسان العرب.

يرى أن الكلمات التي فُسِّرت على أنها من الإبدال أو اختلاف اللهجات، هي بلا شك نتيجة للتطور الصوتي، كما قد تكون من آثار التصحيف.

يقف من النحت موقفاً معتدلاً، ويسمح به حين تدعو الحاجة.

يرى أن الارتجال في اللغة حقيقة واقعة لا يتطرّق إليها الشك، ولكن أثره محدود؛ فقد يمر جيل أو جيلان قبل أن نظفر بكلم أو كلمتين.
يرى أن الاقتراض سمة ملازمة للغات الحية التي تقرض وتقترض، وتُعطي وتأخذ دون أن يؤدي هذا الأخذ الإخلال باللغة.
يرفض ربط اللغة بالمنطق العام، فهذا لا يخدم اللغة، فلكل لغة منطقها الخاص، ولذا يجب عرض وتفسير اللغة في ضوء المنطق اللغوي والاستعمال اللغوي.
تفرّد في العصر الحديث في نظرته للإعراب، فالحركات الإعرابية عنده لوصل الكلام فقط، وليس لها مدلول، وهذا الرأي سبقه إليه قطرب.
عرّف الجملة بأنها قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه، سواء تركّب من كلمة واحدة أو أكثر.
يرى أن تقسيم الكلمة عند القدماء بحاجة إلى إعادة نظر، ومحاولة التعديل باستخدام تقسيم آخر مبني على استخدام أكثر دقة لاعتباري المبنى والمعنى، وهذا ما قام به، إذ قسّم الكلمة إلى أربعة أقسام، هي: الاسم والضمير والفعل والأداة.
يرى أن المتعلقات تأتي في أواخر الجمل دائماً، إلا في ضرورة التعبير الفني أو في الجمل الاستفهامية أو المنفية.
يرى أن الكلمات في نشأتها الأولى كانت كثيرة المبنى قليلة المعنى، ونشأت في صورة لعب ممتع لا يهدف إلى إيصال معنى إلى السامع، فقول الفلاسفة: إن الهدف الأصلي من الكلام كان التفاهم وإيصال المعنى، قول مرفوض عنده.
لا يميل إلى القول بوجود صلة بين اللفظ ومعناه.
يرى أن المشترك اللفظي يقع نتيجة لسوء الفهم بين المتكلم والسامع في البيئات البدائية، وهو رأي انفرد به في تعليل حدوث المشترك اللفظي.